ج. وَارن نَاتـر

مُخَطّط كيسْنجرْ



ترجمة ومراجعة جهاد الخازن ويوسف [illegible]

تقديم الدكتور سعد الدين ابراهيم

اهداءات ٢٠٠١

ا.د. محمـــود ديــــــاب

جراح بالمستشفي الملكي المصري

الغلاف مـــن تصميم الفنان :

نبيل ابـــو حمد

ج. وارن نـاتـر

مُخَطّط كيسنجر

دار القضايا ـ بيروت

الطبعة الاولى :
حزيران (يونيو) ١٩٧٦

المحتويات

كلمة للناشر

هذا الكتاب ـ الدراسة صدر في الاصل في الولايات المتحدة عن مؤسسة « انتربرايز » ، وهي مؤسسة تهتم باجراء ابحاث في السياسة العامة ، وقد تاسست عام ١٩٤٣ بهدف مساعدة رجال السياسة والمفكرين ورجال الاعمال والصحافة والجمهور عن طريق تقديم تحليلات جدية للقضايا الاميركية والدولية . وتعكس وجهات النظر التي تتضمنها الابحاث والتحليلات راي الكاتب وليس بالضرورة ان تعكس اراء العاملين في المؤسسة او مجلس امنائها او مجلس مستشاريها .

وتنشر المؤسسة ابحاثا من ثلاثة انواع :

١ ـ تحليلات تشريعية عما يعرض على الكونغرس من مشاريع يعدها خبراء اكاديميون وحكوميون .

٢ ـ دراسات متعمقة في القضايا الاميركية والدولية .

٣ ــ مناقشات واجتماعات وندوات يجري فيها تبادل وجهات النظر بين ابرز الخبراء في مختلف الحقول .

ويتابع ج. وارن ناتر في هذا الكتاب ــ الدراسة وهو بعنوان « مخطط كيسنجر العام » تطور فكر هنري كيسنجر منذ ان كان باحثا اكاديميا حتى يومنا هذا ، ويبرز عناصر التوافق والاختلاف بين ارائه آنذاك وارائه الان بسبب اعتبارات عملية . ويربط المؤلف بين السياسة الخارجية الاميركية التي صاغها كيسنجر وفلسفته في التاريخ وتقييمه لمشكلة السلام في العصر النووي . وبعد دراسة مخطط كيسنجر وسياسة الوفاق الناجمة عنه يخلص المؤلف الى استنتاج ان سياسة كيسنجر غير صالحة ولا يمكن استمرارها كسياسة عامة .

وج. وارن ناتر هو استاذ مقعد بول غودلو ماكنتاير للاقتصاد في جامعة فيرجينيا ، ومن باحثي مؤسسة « انتربرايز » وسبق له ان عمل مساعدا لوزير الدفاع لشؤون الامن الدولي .

وتنشر « دار القضايا » هذا الكتاب ــ الدراسة باللغة العربية لاعتبارين :

الاول ــ انه احد ابرز الدراسات النقدية لفكر كيسنجر .

الثاني ــ انه يتضمن اقوالا اساسية لكيسنجر منتقاة

بعناية ، يمكن من خلالها الوقوف علـــى فكـر الرجل الذي يخطط سياسة اميركا الخارجية منذ فترة طويلة .

وقد ترجم الكتاب من الانكليزية جهاد الخازن وراجعه يوسف صباغ وكتب مقدمـــة الطبعـــة العربيـــة الدكتور سعد الدين ابراهيم . والثلاثة من متابعي تحركات كيسنجر السياسية وراصدي افكاره ومناوراته وتكتيكاته .

بيروت ـ نيسان (ابريل) ١٩٧٦

« دار القضايا »

تقديم

بقلم الدكتور سعد الدين ابراهيم

مع حلول الاسبوع الثالث لحرب يوم الغفران ـ رمضان ، خرجت معظم الصحف ومجلات الانباء الاميركية بخلاصة مؤداها أن جميع الفرقاء قد نزلت بهم خسائر جسيمة ـ كل الفرقاء ما عدا الاتحاد السوفياتي . فاسرائيل قد خسرت من الارواح والعتاد الشيء الكثير ، ولكن خسارتها الاعظم كانت في تحطيم هالتها الاسطورية كقوة عسكرية لا تقهر . أما الولايات المتحدة فقد كانت تلي اسرائيل مباشرة من حيث حجم الخسارة المادية والمعنوية . فالى جانب أن سياستها الشرق اوسطية قد ثبت فشلها تماما ، والى جانب تضحياتها المادية لانقاذ اسرائيل ، فانها تعرضت لحظر نفطي ـ كان واضحا لكل المراقبين أن عواقبه على الاقتصاد الاميركي ستكون سيئة للغاية . هذا كله عدا الخسارة المعنوية الفادحة

التي بدا أن اميركا تعرضت لها في البلاد العربية التي كانت ضمن صداقاتها التقليدية . اما العرب فقد كانت خسارتهم المطلقة كبيرة ولكن خسائرهم كانت أقل من الطرفين الاسرائيلي والاميركي . بل ويمكن القول ان خسائرهم ومكاسبهم في هذه الحرب كانت متوازنة .

اما بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي فكان الوضع مختلفا ـ حيث بدا انه كسب معنويا بتأييده للعرب ، واثبت السلاح السوفياتي نفسه في ميدان المعارك ، واخيرا فمجرد خسارة اميركا في المنطقة تعتبر كسبا أوتوماتيكيا للاتحاد السوفياتي .

تلك كانت تقييمات الصحافة الاميركية والمعلقين السياسيين في الغرب عموما في الاسبوع الثالث من اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣ .

ولكن لم تمض اسابيع قليلة الا وكانت اميركا تعود بكل ثقلها الى الشرق الاوسط ، وتقبض على زمام امور الحرب والسلام ، وتدير حركة الدبلوماسية في المنطقة ـ ويحتكم اليها أطراف النزاع المحليين . ولم تمض شهور قليلة الا وكان الحظر العربي للنفط عن الولايات المتحدة قد رفع ، وبدات « الفوائض » المالية العربية تتدفق لتودع في البنوك وشركات الاستثمار الاميركية ، واندفع رجال الاعمال الاميركيون الى العالم العربي حتى غصت بهم فنادق الدرجة الاولى في عواصمنا العربية .

شتان ما بين الصورة التي رسمتها الصحافة الغربية

لاميركا في الاسبوع الثالث من اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣، وما تطورت اليه الاوضاع في اوائل عام ١٩٧٤ . ان الفرق بين ما بدا متوقعا وبين ما حدث بالفعل هو انقلاب دبلوماسي هائل حولت الولايات المتحدة فيه خسائرها الى انتصارات ، وحولت ما كان يبدو مكاسب للاتحاد السوفياتي الى خسائر . فهذا الاخير تم عزله فعليا عن الاسهام الحقيقي في الجولات الدبلوماسية التي اعقبت حرب اكتوبر ، ولم يتقلص نفوذه في مصر فحسب ، بل تعرض لحملة هجوم شديدة في الصحافة المصرية .

ان المسؤول الاول عن هذا الانقلاب الدبلوماسي ـ السياسي الهائل هو هنري كيسنجر ـ وزير الخارجية الاميركية والذي كان الى شهور مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي .

كيف تم لهذا الرجل أن يحول هزائم بلاده في المنطقة الى انتصارات ؟ وكيف نجح هذا الرجل في الايحاء لبعض الزعماء العرب انه صديق حميم ، وان اميركا تملك في ايديها ٩٠ في المائة من مفاتيح الموقف في الشرق الاوسط ؟ هذه والف سؤال غيرها تعيش ، وستعيش معنا ومع العالم لسنوات طويلة في المستقبل . لقد وصفه بعض زعمائنا بانه « ساحر » ، و « صانع المعجزات » ، و « رجل دولة من الطراز الاول » ، و « رسول السلام » ... وغير ذلك من آيات الاكبار والاعجاب .

من هو هنري كيسنجر ؟ كيف يفكر وكيف يعمل ؟ ما هي نظرته الى العالم ودور أميركا فيه ؟

ولد هنري كيسنجر عام ١٩٢٣ ، لاسرة يهودية من الطبقة المتوسطة في مدينة فورت بالمانيا ، بالقرب من نورمبرج . وكانت فورت والمناطق المحيطة تموج بالافكار والتنظيمات النازية في الفترة ما بين ١٩٣٠ الى ١٩٣٨ ، وما صاحب ذلك من أعمال بشعة معادية للسامية اليهودية . اي ان مرحلة التفتح لدى الطفل هنري من السابعة الى الخامسة عشرة من عمره كانت مرحلة عصيبة . فالبيئة المحيطة به لم تكن له الا العداء ، والجو من حوله لم يحمل له الا الازدراء . لقد أراد كيسنجر أن يلتحق بالجمنزيوم ليدرس فيها كغيره من الاطفال الالمان ، لكن طلبه رفض ، رغم ان والده كان يعمل مدرسا بها في ذلك الوقت . واجبر كيسنجر على الالتحاق بمدرسة خاصة للتلاميذ اليهود فقط ، وكان يتعرض مع غيره من اطفال هذه المدرسة لاعتداءات يومية من اولاد المدارس الاخرى القريبة . كذلك اجبر والده ـ بعد فترة ـ على الاستقالة من الجمنزيوم ، بعد ان تعرض للاهانة والاضطهاد . وظلت الدائرة تضيق من حول كيسنجر واقاربه ، الى ان اعتقل معظم الاقارب وارسلوا الى جهة مجهولة . عند هذه النقطة قرر والد كيسنجر ان يصحب ولديه وزوجته ويفر هاربا من المانيا النازية ، وكان ذلك عام ١٩٣٨ . وبذلك طويت صفحة من حياة هنري

كيسنجر ، ولكن بعد أن تركت فيه انطباعات وخبرات عميقة، ظل تأثيرها معه الى الوقت الحاضر .

كانت الولايات المتحـدة هي الملجـأ الـذي آوى أسرة كيسنجر . وفي مدينة نيويورك ـ حيث استقر بهم المطاف ـ تبدأ صفحة جديدة في حياة هنري كيسنجر الذي كان قـد بلغ سن الخامسة عشرة . ادخلتـه أسرتـه مدرسة جـورج واشنطن الثانوية ، وهي مدرسة تجمع تلاميذ مـن أصـول وخلفيات عنصرية عديدة ، بما في ذلك عدد كبير من التلاميذ اليهود . ورغم التعاطف الواضح تجاه الالمان اليهود الهاربين من الاضطهاد النازي ، فان كيسنجر ظل يفضل العزلة ولـم يكون اي صداقات في تلك المرحلة . لقد احس بالغربة وهو في المانيا ، ولكن شعوره ظل معه ـ رغـم اختلاف الظروف الموضوعية ـ في الولايات المتحدة . ونتيجة لعـدم التفاعل مع أقرانه الاميركيين فان انجليزيته ظلت عالقـة بها لكنـة المانية واضحة الى اليوم ، وظلت اهتماماته ونظرتـه للحيـاة تختلف نوعيا عن رفاق جيله من الاميركيين .

بعد انتهاء دراسته الثانوية ، التحق هنري بكلية مدينة نيويورك ليدرس المحاسبة في الفترة المسائيـة . واشتغـل اثناء النهار في عمل متواضع بأحد المخازن ليساعد اسرته . ولكن الولايات المتحدة كانت لتوها قد دخلت الحرب العالمية الثانية ، وبدأت التجنيد الجماعي للشباب . لذلك ، لم تمر سنة على التحاق هنري بالكلية الا وكان قد تم تجنيده ، وكان ذلك عام ١٩٤٣ .

وفي الجيش تبدأ صفحة اخرى في حياة هنري كيسنجر ، لا تقل اهمية في تشكيل شخصيته ، وان كانت بشكل مختلف تماما ، عن خبرته المبكرة في المانيا النازية . في الجيش تعرف هنري بعريف من اصل الماني أيضا ، اسمه فرتز كريمر ، واعجب به كل الاعجاب . لقد كان كريمر اول الماني غير يهودي ، يترك المانيا بمحض ارادته احتجاجا على النازية ، يقابله كيسنجر . وكان لتقبل كريمر لكيسنجر الشاب وقع مؤثر للغاية ، ليس فقط لانه اول الماني غير يهودي يظهر له المحبة والاحترام والعطف ، ولكن لانه كان ايضا واسع الثقافة ويجيد عددا من اللغات الاجنبية . لقد نجح كريمر في ان يخفف من وطأة الشعور بالنقص عند كيسنجر ، واعطاه مزيدا من الثقة بالنفس ، وفجر فيه ملكة حب الاطلاع وخاصة في التاريخ . وكان كريمر يناقش ويحاور كيسنجر لساعات طويلة خلال تلك الشهور التي قضياها معا في معسكر تدريبي بولاية لويزيانا . ويمكن القول ان تلك الفترة – على قصرها – كانت النواة الحقيقية لهنري كيسنجر كمفكر ، وفيها بدات تخالجه بشدة الرغبة في العودة الى الجامعة لدراسة التاريخ والسياسة . ولكن هذه الرغبة كان لا بد ان تنتظر انتهاء الحرب لتتحقق .

بعد فترة التدريب الاساسي نقل هنري كيسنجر الى غرب أوروبا ، حيث خدم في المخابرات الاميركية لمدة تقرب من ثلاث سنوات . وبعد استسلام المانيا عين كيسنجر بمثابة حاكم لبلدة المانية صغيرة تسمى بنشيم ، الى ان انتهت

خدمته العسكرية في مايو (ايار) ١٩٤٦ . في تلك الفترة اكتسب كيسنجر عدة صفات وخبرات كان لها اثر محسوس على شخصيته وأسلوبه في العمل فيما بعد . من ذلك مثلا ولعه بالسرية والتكتم في اتصالاته مع الآخرين ؛ وهي صفات لها صلة بطبيعة عمله في المخابرات .

بعد انتهاء خدمته العسكرية ، ظل كيسنجر في اوروبا لفترة اشتغل فيها مدرسا في « المدرسة الاوروبية لقيادة المخابرات » في « أوبرمرجاو » . وهنا اكتشف كيسنجر قدراته ومواهبه كمحاضر وأستاذ له تاثير على مستمعيه من كبار الضباط — رغم انه لم يكن قد اكمل تعليمه الجامعي . ولكنه أيضا اكتشف ان هناك الكثير الذي لا يعرفه بعد ، وبالتالي بعثت رغبته القديمة في العودة الى كراسي الدراسة . وشجعه صديقه كريمر — الذي ظل كيسنجر على صلة وثيقة به — ان يتقدم الى اعرق جامعة اميركية وهي جامعة هارفارد . وكان احساس كيسنجر ان تلك الجامعة لن تقبله لشدة التنافس على دخولها من ناحية ، ولكبر سنه من ناحية أخرى (اذ كان قد بلغ الخامسة والعشرين) ، ولتواضع خلفيته الاجتماعية من ناحية ثالثة (حيث كان معروفا عن تلك الجامعة نزعتها الى تفضيل ابناء الارستقراطية والطبقات الميسورة) . ولكن لدهشة كيسنجر قبلته جامعة هارفارد .

في الجامعة تبدأ صفحة اخرى مهمة في حياة كيسنجر . فهناك التقى بشخصية اكاديمية فذة ، تبنته

وتولته بالرعاية الفكرية ، وتركت بصمات واضحة على تكوينه العقلي والفلسفي . وتلك كانت شخصية « وليم اليوت » ، استاذ العلوم السياسية . فاذا كان فرتز كريمر قد منح كيسنجر الالهام والرغبة في الدراسة ، فان وليم اليوت قد نجح في توجيه هذا الالهام وتلك الرغبة وتحويلهما الى طاقة فكرية حقيقية . كذلك حاول اليوت ، كما حاول كريمر من قبل ، ان يجعل الشاب هنري يتخلص من عقده النفسية التي تكونت في مرحلة طفولته ، والتي لم يعد هناك مبرر موضوعي لها ـ وخاصة عقدة شعوره بانه ، منبوذ » .

حصل هنري على البكالوريوس عام ١٩٥٠، والماجستير عام ١٩٥٢ ، والدكتوراه عام ١٩٥٤ . ورغم ان معظم الجامعات الاميركية درجت على أن لا تعين خريجها للتدريس في نفس الجامعة ، الا ان هارفارد عينت هنري كيسنجر محاضرا فيها سنة ١٩٥٧ ، ثم تدرج الى استاذ مساعد سنة ١٩٥٩ ، واخيرا الى استاذ سنة ١٩٦٢ . في تلك الفترة نشر ثلاثة كتب مهمة وحوالي عشرين مقالا ، وذاع صيته في الدوائر الاكاديمية كمفكر صلب ذو صياغات وافكار ونظريات جديدة . وكان لاسلوبه الشيق واللاذع في نفس الوقت اثرا كبيرا في تفجير مناقشات ومنازلات عنيفة بينه وبين النقاد. ورغم أن هذه ظاهرة طبيعية في الدوائر الاكاديمية ، الا ان كل نقد علمي كان كيسنجر ياخذه كهجوم شخصي . وكثيرا ما كانت تطفو على السطح عقده القديمة ، ويعاوده شعور « المنبوذ » . ولكن الواضح ايضا هو ان كيسنجر كان يتصف

برغبة عارمة لتعويض الشعور بالنقص من خلال الاندفاع نحو الانجــاز ،

انتدب هنري كيسنجر لفترة قصيرة في اوائــل عــام ١٩٦١ ليعمل كأحد المستشارين فــي ادارة الرئيس جـون كنيدي . وقد اعتبر هو ذلك فرصة جديــدة « للانجــاز » وتحقيق الذات . غير ان افكاره واراءه غير التقليدية لم تلق ما كان يتوقع لها من قبول . بالعكس ، بــدأ يكتسـب سمعــة « الاكاديمي المزعج » . واخيرا اعفاه صديقه وزميله القديــم (في جامعة هارفارد) ماكجورج بندي ، الــذي كان يعمــل مستشارا للرئيس كنيدي لشؤون الامن القومي ، من منصبه في البيت الابيض . وقــد تركت هــذه الحادثــة فــي نفس كيسنجر جرحا عميقا ، واعادت اليه الشعور الحاد بالتبــذ والاضطهاد ، مضافا اليهما الشعور بالاحباط التام .

عاد كيسنجر الى التدريس في جامعــة هارفارد عــام ١٩٦٢ ، واستمر في ذلك الى اواخر عام ١٩٦٨ . في هــذه المدة وقعت في اميركا احداث درامية هامة ، منهــا : ازمــة الصواريخ الكوبية والتي دفعت العالم الى حالــة مجابهــة نووية بين الولايات المتحدة والاتحــاد السوفياتي ، وزيــادة تورط الولايات المتحدة في فيتنام تدريجيا وهو الامر الــذي ادى الى تصاعد سريع للحــرب هنــاك ، وتفاقــم المشكلــة العنصرية ، وموجة الاغتيالات السياسية التي بدأت بالرئيس جون كنيدي وشملت الزعيــم الزنجي مارتــن لوثــر كنــغ

والسناتور روبرت كنيدي شقيق الرئيس الراحل ، وانفجار ثورة الشباب ، واليسار الجديد ، واشتداد حركة السلام المعادية للحرب في فيتنام . لقد بدا المجتمع الاميركي ، في خلال تلك السنوات من عقد الستينات ، مضطربا ومنقسما على نفسه ، وعنيفا في تشنجاته ، ومتخبطا في سياسته الداخلية والخارجية وفاقدا لثقته بنفسه وبقياداته . وشعر الرئيس لندون جونسون بعجزه التام عن الاستمرار في قيادة البلاد ، مما دفعه الى اعلان عزمه على عدم ترشيح نفسه للرئاسة مدة ثانية ــ وهو امر نادر في تاريخ الولايات المتحدة . وقد ادى ذلك الى امتلاء الحلبة بعدد كبير ممن رغبوا في الترشيح لمنصب الرئيس ، وكان من بينهم حاكم ولاية نيويورك نلسون روكفلر سليل اسرة المليونيرات الشهيرة ، وكذلك ريتشارد نيكسون الذي كان نائبا للرئيس ايزنهاور (١٩٥٢ ــ ١٩٦٠) . وجريا على التقاليد السياسية الاميركية كان لا بد ان تتم معركة تصفية انتخابية بين مرشحي كل حزب أولا حتى يفوز مرشح واحد بحق تمثيل الحزب في الانتخابات الرئاسية . وكان كل من نلسون روكفلر وريتشارد نيكسون يتنافسان مع بعضهما بتمثيل الحزب الجمهوري . وحيث أن السياسة الخارجية الاميركية كانت في أزمة ــ نتيجة الحرب في جنوب شرق آسيا ــ فقد كان واضحا انها ستكون المسالة الرئيسية التي ستدور حولها مناظرة كبرى . لذلك لجأ كل مرشح الى حشد مجموعة من خبراء السياسة الخارجية كمستشارين له في حملة الترشيح

الرئاسة . وقد اختار نلسون روكفلر لهذه المهمة استاذا من جامعة هارفارد اسمه هنري كيسنجر .

ان اختيار روكفلر لهنري كيسنجر للشؤون الخارجية هو اختيار ذو معنى عميق . بداية ، يعتبر الحزب الجمهوري ممثل الطبقات الغنية والفئات الميسورة في المجتمع الاميركي. ولكن في داخل الحزب هنالك جناحان : احدهما ليبرالي والآخر محافظ . ورغم أن ممثلي الجناحين هما من الاغنياء ، الا ان اقطاب الجناح الليبرالي هم الاغنياء القدامى ، او الارستقراطية الراسخة، والتي تتواجد جغرافيا في الساحل الشمالي الشرقي للولايات المتحدة . ولان الثراء عند اصحاب هذه الفئة يرجع الى عدة اجيال سابقة ، فان ابناءهم في الوقت الحاضر يتمتعون باهم الثمرات المادية وغير المادية ـ ومن بينها التعليم العالي في أرقى الجامعات ، واتساع الاطلاع ، وعمق الثقافة ، وحب الفنون ، والولع بالاسفار حول العالم . انهم ـ بتعبير آخر ـ فئة اليونيرات « المرحين » و « المثقفين » ذات النظرة الشمولية العالمية . اما الجناح المحافظ فان أقطابه هم من « الاغنياء الجدد » ، الذين جمعوا ثرواتهم في حياة هذا الجيل او الجيل السابق على الاكثر ، وهم يتواجدون جغرافيا في وسط وجنوب غرب الولايات المتحدة (تكساس واريزونا وكاليفورنيا) . كلا الجناحين ملتزم بسياسة داخلية واحدة تقريبا ، وبأهداف استراتيجية عليا واحدة في السياسة الخارجية ، اهمها ابقاء اميركا فوق الجميع وتكريس هيمنتها الايديولوجية

والاقتصادية على العالم . ولكن الجناح الليبرالي للحزب الجمهوري يحاول ان يفعل ذلك بطريقة برجماتية متنورة ومرنة ، بينما الجناح المحافظ يحاول ان يفعل نفس الشيء بطريقة « صليبية » يغلب عليها هوس محاربة الشيوعية بطرق حديثة ساخنة . ولعل تمثيل نلسون روكفلر للجناح الليبرالي في الحزب الجمهوري يبرز كل سمات هذا الجناح من حيث الخلفية الطبقية ، والمزاج ، واسلوب العمل . فهو من الطبقة الغنية العريقة التي كونت ــ او سلبت ــ ثرواتها منذ عدة اجيال خلت ، وتتركز معظم ثرواتها في شركات النفط (ستاندارد اويل بكاليفورنيا ونيوجيرسي وانديانا) التي تسيطر على هذه الصناعة في الداخل ، وعلى اجزاء ضخمة منها في الخارج ، من خلال ملكيتها لاسهم في شركات النفط العاملة في السعودية وايران وفنزويلا والكويت . ونتيجة اطاراتهم المرجعية الواسعة ، فان معظم افراد هذا الجناح قد وصلوا ــ من خلال اسفارهم وخبراتهم في ميداني المال والخدمة العامة ــ الى قناعات معينة فيما يتعلق بترتيب الاوضاع الدولية والمحلية . من هذه القناعات ان « المصالح القومية » ، التي هي في الاساس مصالح الطبقات الاكثر حظا ، يمكن خدمتها عن طريق المشاركة والتنافس السلمي بدلا من الصراع والمواجهة المدمرة مع خصوم لا يقلون قوة . لقد نجح هذا الاسلوب في الخروج بنصيب الاسد في صناعات البترول بالنسبة لعائلة روكفلر ، وفي صناعة السيارات بالنسبة لعائلة فورد . ان الكبار في كل صناعة

يرتبون الاوضاع التنافسية ويتحكمون في ضبط قواعدها بحيث تحقق لهم اقصى الفوائد من ناحية ، وتمنع دخول منافسين جدد الى الحلبة من ناحية اخرى . الكبار في الصناعة الاميركية حريصون على ان يظل مظهر التنافس ، ولكن جوهر العلاقات بينهم هو التعاون والتواطؤ ، لاستغلال المستهلك الداخلي والخارجي من ناحية ، ولمنع دخول منافسين اقوياء جدد الى الميدان من ناحية اخرى .

هذا الجناح الليبرالي ايقن منذ مدة مبكرة (ربما آخر الخمسينات) انه من الممكن استحداث معادلة مماثلة في ميدان السياسة الدولية . فعن طريق نوع من المشاركة مع الاتحاد السوفياتي ، يمكن أن يستفيد الطرفان ـ استراتيجيا واقتصاديا ـ وأن يقتسما العالم كمناطق نفوذ وتأثير ـ او على الاقل الاتفاق على قواعد تحكم عملية اقتسام العالم . وقد وجد روكفلر ، زعيم هذا الجناح ، في شخص هنري كيسنجر منظرا وفيلسوفا لهذا الاتجاه . ووجد كيسنجر في فئة المليونيرات « المثقفين » اولياء نعمة ، يغدقون عليه المال والمنصب ، ويمنونه بالجاه والشهرة . ومن هنا نشأت رابطة قوية ، تحولت الى تزاوج مجازي وحقيقي فيما بعد ، بين هنري كيسنجر ذو الخلفية المتواضعة وبين هذه الفئة من مليونيرات الحزب الجمهوري .

ورغم ان نلسون روكفلر لم يوفق في حملة الترشيح للرئاسة ، الا انه دفع بهنري كيسنجر الى عتبات البيت

الابيض ، وزكاه لريتشارد نيكسون (الـذي كان قـد فـاز بالترشيح والرئاسـة) ليعمل مستشارا لـه ورئيسا لمجلس الامن القومي . وقـد ادى هنري كيسنجر ، بدوره ، اجـل الخدمات لاولياء نعمته مـن مليونيرات الجنـاح الليبرالـي الحزب الجمهوري . نجح ، اولا ، فـي ان يبيـع تصوره ورؤيتها في السياسة الخارجية لريتشارد نيكسون الذي كان الى اجل قريب ينتمي الى الجناح المحافظ للحزب الجمهوري . ان ريتشارد نيكسون كان قـد بنـى مجـده وشهرتـه السياسية في الخمسينات على اساس حملاته « الصليبية » المحمومة ضد الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية من ناحية، وضد الاشتراكيين والماركسيين الاميركيين في الداخل مـن ناحية اخرى . الذلك فان تحويل نيكسون الى « دين » جديد، يركز على سياسة « الوفاق » ، يعتبر في حـد ذاته انجازا ضخما . ثم خدم هنري كيسنجر أولياء نعمتـه . ثانيـا ، بنجاحه في ان يقنع الرئيس جيرالد فـورد (الـذي تولـى الرئاسة عام ١٩٧٤ عقب استقالة ريتشارد نيكسون وفضيحة ووترجيت) بأن يختار نلسون روكفلر نائبا للرئيس .

بعد اسابيع قليلة من تولي هنري كيسنجر مهام منصبه كمستشار للرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي في بداية عام ١٩٦٩ ، بدأ المراقبون يجمعون على أن كيسنجر ـ وليس ولنيم روجرز وزير الخارجية ـ هو العقل المحـرك لسياسـة اميركا الخارجية . ومع ذلك فان كيسنجر آثـر في السنة

الاولى من عمله : أن يعمل في صمت ومن خلف الكواليس ، ويبتعد عن الاضواء . ويبدو انه كان يعد لانجاز كبير يظهر من خلاله وهو في قمة النجاح . وتمثل رحلة كيسنجر السرية الى بكين في اوائل ١٩٧١ نموذجا جيدا لاسلوبه في العمل . فهو من ناحية لا يثق في احد من معاونيه الثقة الكافية التي تجعله يفوض لـه بعض السلطات أو يأتمنـه عـلى الاسرار الدبلوماسية . وهو من ناحية اخرى يؤثـر السرية مخافـة الفشل ، بحيث اذا فشل في احـد مجهوداته فلـن يعرف الجمهور عنها شيئا ، أما اذا نجح ، فالعالـم كلـه لا بـد أن يعرف . واصبحت هاتان الصفتان : السرية وتركيز السلطة في يده ، من اهم ملامـح شخصية كيسنجر . والصفتـان تعبير عن رغبته الجامحة في « الانجاز » وخوفه الدفين مـن الفشل . فهو لم يعمل فقط كمستشار للامن القومي ، وانما ايضا كرئيس لمجلس الامن القومي، الذي يضم بين من يضمهم وزيري الخارجية والدفاع ورئيس وكالة المخابرات المركزية ورئيس اركان القوات المسلحة. بل ان كل التنظيمات واللجان الفرعية التي تقوم بالبحوث ، او تقدم التوصيات ، او تمارس الاشراف على أي من أمور الدفاع والخارجية ، سواء كانت منبثقة عن مجلس الامن القومـي أو ذات استقلال اداري ـ انتهى بها الامر الى أن تقع في قبضة هنري كيسنجر . ولـم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة ـ على الاقـل في هـذا القرن ـ أن تجمعت وتركزت السلطة بهـذا الشكل في يـد رجل واحد ، غير رئيس الولايات المتحدة نفسه . وحينمـا

استقال وليم روجرز من وزارة الخارجية ، في خريف ١٩٧٣ ، لم يترك وراءه فراغا على الاطلاق . ففي خلال الاربع سنوات التي قضاها كوزير للخارجية ، كان كيسنجر قد نجح تماما في الاستئثار بكل الامور الحيوية في السياسة الخارجية ــ تاركا لروجرز الشكليات والمظاهر الاحتفالية . وبتعيين كيسنجر وزيرا للخارجيه في سبتمبر (ايلول) ١٩٧٣ ، اتسقت الامور ، وانطبق الاسم على المسمى الحقيقي ، وكان هو اول شخص يشغل منصبي مستشار الامن القومي ووزير الخارجية في نفس الوقت (واستمر ذلك الى اواخر ١٩٧٥ ، حينما تخلى عن المنصب الاول) .

ان جهود كيسنجر في ان يضاعف من نفوذه الشخصي في صنع السياسة الخارجية يتفق تماما مع حاجاته النفسية ــ واهمها الحاجة الى « الإنجاز » والرغبة في ان يكون « وكيلا » للتاريخ من ناحية ، وان يتوسط خشبة مسرح العالم من ناحية اخرى . اما جهوده في ان يقوي الدور الذي يلعبه مجلس الامن القومي اثناء رئاسته له بالمقارنة بوزارة الخارجية ، فانه يتفق مع احد « المبادىء » الهامة التي تحدث عنها كيسنجر كثيرا في كتبه ومقالاته ، وهو انه من الاحسن ان تتم صياغة السياسة الخارجية الاميركية باكبر قدر من الاستقلال عن بيروقراطية وزارة الخارجية .

ان الذي يعطي كيسنجر دورا منفردا في الدبلوماسية الاميركية المعاصرة هو انه إجتمعت فيه ثلاث خصائص ، قلما

توفرت لاي مسؤول اميركي آخر في حقل السياسة الخارجية ، وهي : ١ ـ انه مفكر ذو نظرية متكاملة على المستويين الإستراتيجي والتكتيكي ، ٢ ـ انه رئيس لمجلس الامن القومي (الى عدة شهور) ، ٣ ـ انه وزير للخارجية . لقد كان وما يزال هناك مفكرون كثيرون تزخر بهم الجامعات ومراكز البحوث في الولايات المتحدة ، والذين لا يقل بعضهم كفاءة عن هنري كيسنجر . ولكن الفريد في حالته هو أن الاقدار مكنته من ان يصنع كثيرا من افكاره النظرية موضع التطبيق العملي . كذلك كان وما يزال هناك المديلون في الولايات المتحدة من صانعي القرارات الذين لا يقلون عن هنري كيسنجر كفاءة في حقل الشؤون الدولية . ولكن الذي كان ينقصهم ، ويتميز به هنري كيسنجر ، هو النظرية المتكاملة التي ترتكز على فلسفة تحدد الاهداف ، ثم تقترح الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف .

اما فكر كيسنجر ونظرياته الاستراتيجية ومذاهبه التكتيكية فيمكن استخلاصها من كتبه الست ومقالاته الثلاثين . ويعرض هذا الكتاب نماذج عديدة من التراث الفكري الزاخر لهنري كيسنجر . ولذلك لم نعول عليها في هذه المقدمة . ولكن الذي تجدر الاشارة اليه بالنسبة الى القارىء العربي هو ان كيسنجر لم يتعرض في الثلاثة الاف صفحة التي نشرها قبل توليه منصبه في البيت الابيض ، للشرق الاوسط الا في مواضع قليلة جدا . وحتى في هذه لم يكن تعرضه للشرق الاوسط لغرض المعالجة المباشرة ،

وانما كان وهو بصدد تقييم ونقد السياسة الاميركية بعد الحرب العالمية الثانية . فهو قد نقد ايزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس بمرارة شديدة « لتقاعسهما » في تأييد حلفاء امبركا (بريطانيا وفرنسا واسرائيل) في هجومهم الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ . ومن ناحية أخرى فقد مدحهما وصفق لهما لقرارهما « الشجاع » بانزال جنود البحرية الامريكية في بيروت وعلى شواطىء لبنان اثناء الحرب الاهلية عام ١٩٥٨ . وحتى بعد تقلده منصب مستشار الامن القومي ، فان هنري كيسنجر آثر الا يلعب دورا ظاهرا او كبيرا في مسالة الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وكانت هذه المسالة من المسائل المعدودة التي ترك النشاط فيها لوزارة الخارجية . وقد عزى ذلك في وقتها الى انشغاله بمسائل أخرى اهم مثل الحرب في جنوب شرقي آسيا ، وسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي ، ومحاولات التقارب مع الصين . وقد يقال ايضا انه ادرك منذ البداية درجة التعقيد البالغة التي ينطوي عليها الصراع في الشرق الاوسط ، وبالتالي قلة احتمال النجاح في اي مجهود يبذله . وكيسنجر ـ كما اشرنا سابقا ـ يحب التصدي للمسائل التي تبدو فرص النجاح والانجاز فيها كبيرة . على اي حال استمر تجاهله أو تحاشيه للخوض في هذه المشكلة الى أن داهمته حرب أكتوبر ـ يوم الغفران (١٩٧٣) .

اما الدور الذي لعبه أثناء تلك الحرب وبعدها ، فهو معروف لمعظم القراء العرب . وقد تعرضنا وتعرض آخرون

لتفصيل وتحليل هذا الـدور . ويمكـن حصـر التفسيرات المختلفة لسياسة اميركا الكيسنجرية حيـال الشرق الاوسط بعد حرب اكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٣ في ثلاث مجموعات .
المجموعة الاولى من التفسيرات يمكن ان نطلق عليها سياسة « تيونة اسرائيل » . وتذهب في أهم مضامينها الى الاعتقاد بانه قد طرا تغيير استراتيجي كيفي على سياسة اميركا في المنطقة ، وان هذا التغير هو لصالح العـرب ، ويهدف الـى تقليص حجم اسرائيل ودورها في الشرق الاوسط ، والتعامل مع العرب كقوة عالمية رئيسيـة ـ بنفس الطريقـة . ولنفس الاسباب التي دفعتها الى تعديل استراتيجيتها وسياستهـا في الشرق الاقصى ، وهو تعديل ادى ايضا الى تقليص حجم ودور الصين الوطنية في جزيـرة تايوان ، والتعامـل مـع الصين الشعبية بصفتها القوة الرئيسية في الشرق الاقصى .
ومن هنا ، نطلق على هـذا التفسير المتفائـل للسياسـة الامريكية اصطلاح « تيونة اسرائيل » . ويبـدو ان معظـم افراد المؤسسة الحاكمة في مصر والسعودية يعتنقون هـذا التفسير .

المجموعة الثانية لتفسير سياسة اميركا في المنطقة بعد اكتوبر تذهب في أهم مضامينها الى النقيض تماما ، فهي لا ترى أن هناك اي تغيير جوهري او كيفي فـي استراتيجيـة الولايات المتحدة ، وان ما يبدو من تغيرات لا يعدو ان يكـون تغيرات تكتيكية لخدمة المصالح الاميركية والاسرائيلية فـي المقام الاول اي كما كان الحال ـ وان يكن بأساليب مغايرة ـ

قبل حرب أكتوبر . ويرى أصحاب هذا التفسير ان اميركا ــ بسبب هيكلها الداخلي ودورها الامبريالي الخارجي ــ غير راغبة وغير قادرة على احداث التغير الاستراتيجي في سياستها الشرق اوسطية ، التي يبشر بها أصحاب التفسير الاول ــ تيونسة اسرائيل . ان اصحاب التفسير الثاني يشملون ما يصطلح عليهم منذ حرب أكتوبر باسم « جبهة الرفض » العربية . وهي تضم المنظمات الفلسطينية اليسارية ودول عربية مثل ليبيا والعراق .

اما التفسير الثالث ، ويقدمه هذا الكتاب ، فهو نظرية النموذج التركي ــ اليوناني . وفحواه هو ان حرب اكتوبر قد غيرت بالفعل عدة حقائق وافتراضات ومسلمات كان يعتنقها العدو والصديق على السواء . وأن اخطر ما كشفت عنه الحرب بالنسبة الى الولايات المتحدة وكيسنجر بالذات : امرين مهمين . أولهما ، ان بقاء الصراع وانفجاره من حين لاخر يؤدي الى خطر المجابهة النووية ونسف الوفاق بين العملاقين الاميركي والسوفياتي ؛ وذلك بالطبع نتيجة الاستقطاب الذي كان يجعل اسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة ، والعرب على الاتحاد السوفياتي . والامر الثاني : هو ان انفجار الصراع يؤدي الى خطر استخدام العرب لسلاح النفط وفرض حظر تصديره الى الولايات المتحدة وغرب أوروبا ــ في وقت يتزايد فيه اعتماد الاقتصاد الاميركي بشكل متصاعد على النفط العربي . وبسبب هذين الامرين الحيويين فان الولايات المتحدة ، من خلال كيسنجر ،

كان لا بد لها من مراجعة وتعديل سياستها ، كيفا وتكتيكا ، في الشرق الاوسط . ولكن التغيير في السياسة الاميركية ليس بالحجم ولا في الاتجاه الذي يذهب اليه اصحاب التفسير الاول (تيونة اسرائيل) ، كما انه ليس بتفاهة وضحالة ما يذهب اليه اصحاب التفسير الثاني (جبهة الرفض) .

ان تفسيرنا ينطلق من فهم نظرية واسلوب كيسنجر وطريقته في التفكير والعمل ، والتي سيعيها القارىء من المختارات المنشورة في هذا الكتاب . وفحوى التفسير الذي نقدمه هو ان اميركا تنطلق منذ حرب اكتوبر لخلق شبكة كثيفة من العلاقات مع العالم العربي وخاصة مصر والسعودية. وهي تهدف بذلك الى خلق مجموعة ضخمة من المصالح العربية ـ الاميركية التي ترفع من درجة اعتماد العرب على الولايات المتحدة وتقلص اعتمادهم على الاتحاد السوفياتي . وحيث ان اسرائيل تعتمد بالفعل ومنذ سنوات بدرجة متزايدة على الولايات المتحدة ، فان اميركا تكون بسياستها الجديدة ـ اذا نجحت ـ قد جعلت الطرف الآخر في هذا الصراع المحلي يعتمد عليها بنفس الدرجة . ويكون الوضع في هذه الحالة اشبه بعلاقة كل من اليونان وتركيان بالولايات المتحدة . فرغم ان بين البلدين عداوة تقليدية تنفجر بين حين وآخر ، الا ان كليهما لا يلجأ ابدا الى الاتحاد السوفياتي ، بل الى الولايات المتحدة ، يحتكمان اليها ويخطبان ودها . اي ان الولايات المتحدة تتحكم وتدير الصراع بين البلدين ـ وذلك

لاعتمادهما الكبير عليها ـ دون ما خوف حقيقي من مجابهة نووية مع الاتحاد السوفياتي ، ودون ما تهديد لسياسة « الوفاق » التي كرس لها كيسنجر حياته العامة . والذي تهدف اليه اميركا بسياستها الجديدة في الشرق الاوسط هو نفس الشيء اي ليس تصفية الصراع او تسوية مشكلة الشرق الاوسط بالضرورة ، وانما ضبط الصراع والتحكم فيه وادارته ، وذلك لكي تتجنب خطر المواجهة النووية مع الاتحاد السوفياتي من ناحية ، وخطر الحظر العربي للنفط من ناحية اخرى ... على الاقل في مدى السنوات العشر المقبلة . وكل خطوات السياسة الاميركية الكيسنجرية لا بد ان تفسر من خلال هذا المنظور: سيحابى العرب مرة او مرات، وسيحابى اسرائيل هنا وهناك ، وسيغضب العرب مرة ، وربما تخرج ضده مظاهرات في تل ابيب بسبب « تحيزه » للعرب . وسيضغط على اسرائيل للانسحاب من عدة كيلومترات هنا او هناك كلما لاح له ان العرب قد نفد صبرهم ، وسيضغط على العرب بين الحين والآخر ليكونوا اكثر تعقلا وصبرا وتساهلا وخاصة أن هناك انتخابات رئاسية على الابواب ، أو انتخابات اسرائيلية بعد عدة شهور ، وربما تنجح مخابراته في استغلال تناقضات عربية ثانوية بتفجيرها واشعالها حتى تشغل العرب سنة هنا وسنة هناك ... مرة في لبنان ، واخرى في الصحراء (بين المغرب والجزائر) ، وثالثة في جنوب الجزيرة العربية بين اليمنين، ورابعة بين سوريا والعراق ... وهكذا . كل هذا يحدث

والعجلة الاميركية تعمل ليل نهار لربط العالم العربي اقتصاديا وماليا وثقافيا بالولايات المتحدة ، وتضميم اعتماد دوله الرئيسية ، وخاصة مصر والسعودية ، على أميركا .

باختصار ، ان المخطط الكيسنجري يهدف الى جعل الولايات المتحدة مديرة الصراع في الشرق الاوسط ، وسمسار الحرب والسلام وقاضي التسويات الجزئية ؛ وحامية قوافل النفط ، وحارسة امواله . هذا هو معنى « السلام الاميركي » .

غير انه لا توجد حتمية لنجاح هذا المخطط . فحسابات كيسنجر على ذكائها وتحوطها ، تترك عدة مسائل حيوية بلا علاج في مخططه . فهي تقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه كل مشروع اميركي في المنطقة من قبل ، وهو تجاهل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني . لقد كان الفلسطينيون والمسألة الفلسطينية بمثابة القنبلة الزمنية التي فجرت اكثر من ثورة، وسببت اكثر من انقلاب ، واوقعت المنطقة في اربع حروب . ومع ذلك فان معادلات كيسنجر لا تعطي المسألة الفلسطينية وزنها الحقيقي المطلوب . ان كيسنجر يكره الثورة والثوار . وسيطالع القارىء فقرات عديدة من كتبه المترجمة هنا والتي تحمل هذا المعنى ، والتي يدعو فيها الى خنق الحركات الثورية في المهد ان امكن ، والا فلتبذل الولايات المتحدة جهدها لتدجين الثوار وافراغ الثورات من مضمونها الايديولوجي بعد وصولها الى الحكم مباشرة . وكراهيته للثورة وللثوار تتركز على نظرته الفلسفية للنظام الدولي الذي

لا يمكن ان يكتب له الاستقرار الا من خلال قواعد للسلوك والشرعية تتفق عليها الدول العظمى وتفرضها على بقية العالم . والثورات تحاول دائما ان تنسف هذه القواعد . وربما كان ذلك هو السبب في كراهيته للثورة الفلسطينية والتي عبر عنها في مجمل عرضه لمخطط اميركا في المنطقة بجملة واحدة هي : « تجويع الفلسطينيين وتركيعهم حتى يقبلوا الوضع الراهن » .

كذلك تقف دون نجاح المخطط الكيسنجري عقبات اخرى . فلا نعتقد ان الاتحاد السوفياتي والانظمة العربية التقدمية يمكن ان تترك المنطقة ـ او اكبر دولها مصر ـ تعود مرة اخرى لتكون منطقة نفوذ اميركي . بل نعتقد ان الشعب المصري نفسه ـ رغم كل همومه واثقاله الداخلية ـ لا يمكن ان يسمح لهذا المخطط ان ينجح . وربما كانت مظاهرات الطلاب والعمال في اواخر ١٩٧٤ واوائل ١٩٧٥ نذيرا لما ينتظر السياسة الاميركية الجديدة والمفتونين بها من فشل واحباط .

ان احتمالات النجاح والفشل للسياسة الاميركية الجديدة تتوقف على عوامل عديدة منها ما هو خاص بمجريات الامور في منطقتنا العربية ، وما يدور في الولايات المتحدة نفسها من تطورات ، وخاصة في غضون عام ١٩٧٦ ـ حيث انتخابات الرئاسة الاميركية ، ومنها ما يتعلق بمصير ومستقبل كيسنجر . ان هناك شواهد عديدة تؤكد افول نجم هنري كيسنجر . فانجازاته في السنوات الاربع الاولى

بدات تتناقص في السنوات الاربع التاليــة ، وبالمقابل زادت مرات فشله في اكثر من مسالة خارجية . فهزيمة اميركـا وطردها من فيتنام وكمبوديا في خلال سنتين مـن توقيعــه اتفاق « السلام »، واشتداد المد اليساري في جنوب اوروبا، وانتصار حركة التحريـر الماركسية فـي انجـولا ، وتعثـر محادثات الحد من الاسلحـة الاستراتيجية فـي مرحلتهـا الثانية ، وانفجار الصراع في قبرص ... تعبـر كلها عـن تشويه بالغ للهالة الاسطورية التـي نسجها كيسنجر حـول قدراته الانجازية وحول نظريته في اقامة هيكل دائم ومستقر للعلاقات الدولية . وزاد من الضباب حول كيسنجر مـا كشفت عنه لجان التحقيق والاستماع فـي الكونجرس مـن تورطه المباشر في الانقلاب الفاشيستي فـي شيلـي واغتيال رئيسها سلفادور الليندي ، ومن انغماســه فـي استخدام وسائل تجسـس الكترونية ضــد معاونيه حتى مـن اعضـاء مجلس الامن القومي ، وهي مخالفة صريحـة لروح نصوص القانون الاميركي . لذلك فقد اشتدت حملات الهجوم عليه في السنتين الاخيرتين ، وكان ذلك بلا شـك احـد اسباب اعفائه من احد منصبيه الرئيسيين في اواخر عـام ١٩٧٥ . ونشك كثيـرا فـي استمرار كيسنجر وزيـرا للخارجيـة الاميركية حتى في حالة فوز جيرالد فورد بمنصب الرئاسة في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٦ .

غير ان الهجوم على كيسنجر قد شمل ايضا نظرياتــه وافكاره واسلوبه فـي تسيير دفـة السياسـة الخارجيـة

الاميركية . ويمثل الكتاب المترجم بين يدي القارىء أحد صور هذا الهجوم في الآونة الاخيرة . والذي يعطي الكتاب اهمية خاصة هو ان مؤلفه — ج. وارن ناتر — هو مثل كيسنجر اكاديمي معروف ، اشتغل في حقل السياسة الدولية في منصب مساعد وزير الدفاع الاميركي أثناء ولاية الرئيس نيكسون ، ثم عاد مرة أخرى الى العمل الاكاديمي حيث يشغل الآن كرسي الاقتصاد في جامعة فرجينيا . وهو بهذه الصفات العديدة يعتبر صنوا لهنري كيسنجر . وينطلق الاستاذ ناتر في تقييمه ونقده لهنري كيسنجر من التشكيك في مفهوم « الوفاق » الذي بنى عليه هذا الاخير كل سياسة اميركا الخارجية في السنوات السبع الماضية . وطبعا لا بد ان يعي القارىء ان هذا النوع من النقد ياتي من الجناح المحافظ للحزب الجمهوري ، ويشبه الى حدبعيد النقد الذي يوجهه اقطاب الحرب الباردة سواء في الحزبين الرئيسيين او في الدوائر الاكاديمية . ويهمنا ولا شك — كعرب يتأثر مستقبلهم الى حد كبير بما يدور في الولايات المتحدة — ان نعي الجوانب المختلفة لهذا الجدل . فافول نجم كيسنجر وقرب اختفائه من المسرح الدولي لا يعني اختفاء « الكيسنجرية » ، ولا يعني زوال آثارها بين يوم وليلة . ان ما احدثه هذا الرجل سيظل يؤثر على العالم لسنوات طويلة في المستقبل .

سعد الدين ابراهيم

القاهرة — ١٩٧٦/٤/١٠

مقدمة *

يمثل الكونغرس والرئاسة في النظام السياسي الاميركي فرعين متساويين للحكم لكل منهما دور هام يؤديه في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها . والامة الاميركية لا تستطيع ان تتحمل طويلا اي نهج في السياسة الخارجية لا يضطلع به الفرعان معا وبموافقة الشعب طبعا . وعلى ذلك فلا بد من أن تتم صياغة السياسة الخارجية عن طريق المناقشة والاتفاق والتفهم العام .

وثمة ابعاد كثيرة للسياسة الخارجية . فهناك الهيكل البعيد المدى للعلاقات وتصريف الاعمال اليومي ومعالجة الازمات والتوسط في النزاعات واستخدام النفوذ وتقييم

---

* هذه المقدمة كتبها وزير الدفاع الاميركي الاسبق ملفين ليرد للطبعة الانكليزية من هذا الكتاب عند صدوره في اواخر عام ١٩٧٥ في الولايات المتحدة .

الحقائق ... وهي ابعاد يتطلب كل منها مهارات خاصة لا يكفي اتقان بعضها واغفال البعض الآخر .

غير ان نظام ادارة السياسة الخارجية لا يكتسب تماسكه وغايته الا اذا اتفق مع مخطط واسع . ونحن في هذا العصر الذي يتميز بقوة الدول الهائلة انما نخاطر بالدمار وبوجودنا القومي ذاته اذا حاولنا التخبط في السياسة .

فما هو المخطط الواسع الذي يجب ان يقرر مضمون سياستنا الخارجية ؟ وما هي الاهداف النهائية التي يجب ان ترتكز عليها دبلوماسيتنا ؟ وكيف يمكن تطوير هذه الامور وتحقيقها ؟ ان هذه الموضوعات بحاجة الى المناقشة ، وهي الهدف من هذه الدراسة : اي الاسهام في عرض الاراء المتباينة على منصة السياسة العامة .

ويبقى ان الهدف هو الاتفاق على الخطوط العريضة للافتراضات التي تقوم عليها السياسة الخارجية ، وهو هدف لا يمكن ان يتحقق الا اذا كنا مستعدين لتقبل النقد مثل تقبل المدح . وهذا النقد الذي تضمنته الدراسة التي يعرضها وارن ناتر هنا جديرة بالقراءة والتمعن .

ملفن ليرد

(وزير الدفاع الاميركي الاسبق)

تمهيد

غالبا ما يتضح التغيير السريع عن طريق الماضي المتباعد اكثر منه عن طريق الحاضر او المستقبل . وهذا ينطبق على سياستنا الخارجية . فالوفاق الدولي ذو اهمية سلبيـة لا إيجابية ، من حيث انه ينذر بانتهاء النظـام السابق دون ان يبشر ببدء نظام جديد . وهذا ما يجعلنا نتساءل عما اذا كان الوفاق قد جاء نتيجة صدفة او نتيجة تخطيط .

ومما لا شك فيه انه كان هنـاك مخطط واسـع وراء سياسة احتواء الاتحاد السوفياتي ، وهـي سياسة انتهت الآن . وقد تفهم الشعب الاميركي فحوى هـذه السياسـة وأيدها معظم الوقت ، وكان منشؤها تجربة مشتركة ، صاغها زعماء سياسيون كانوا في الاساس من النوع المنفـذ لا مـن النوع المفكر . ونحـن ـ كشعب ـ كنـا نـدرك ان سـعي السوفيات نحو السيطرة العالمية يشكل خطـرا على السلام العالمي ولذا فاننا قررنا احتواءهم ، مع العلم بأن القرار جاء

متاخرا لان القوة السوفياتية كانت في قدر كبير منها صنيعة دبلوماسيتنا الساذجة والمهملة في السنوات المحيطة بالحرب العالمية الثانية .

ولا يعني القول انه كان ثمة مخطط عام وراء سياسة الاحتواء ان هذه السياسة كانت سليمة او صالحة لكل زمان. فالتغييرات في توزيع القوة في العالم خلال السنوات الاخيرة جعل بعض المعطيات الاساسية لهذه السياسة يبدو وقد عفا عليه الزمن ، كما ان ما انتهى اليه الامر في فيتنام اكد ان الولايات المتحدة لم تعد الحامي العظيم الوحيد للمدينة الغربية . وقد يجادل البعض بان هذه السياسة كانت خاطئة من بدايتها ، غير ان هذه قضية اخرى . فالقضية هي ان سياسة الاحتواء بقيت حتى فيتنام قائمة على وجود حكومة عن طريق المناقشة والاتفاق . وقد فهمها وطبقها الشعب والكونغرس وجميع أعضاء الحكومة من منتخبين ومحترفين. اما اولئك الذين اعترضوا عليها فقد كانوا على الاقل يدركون ما اختلفوا بشأنه وما لم يوافقوا عليه .

ويبدو ان لدينا الآن اسبابا اكثر تجعلنا نتوقع الشيء نفسه اليوم . فقد صاغ سياستنا الخارجية هنري كيسنجر، وهو مفكر لبق ذو قدرات عقلية غير عادية ، وداعية متحمس لصياغة الاطار الفكري اولا ، ثم صياغة السياسة بعد ذلك . وقد ملأ صفحات كثيرة بتعليقات ومقابلات وعروض تشرح المنطق القائم وراء عمليات متعددة . ومع ذلك فان المرء

يخرج من هذا كله بشعور موحش وهو ان ما يقال لنا لا يعدو ان يكون وصفا لما كنا عليه لا ما نحن متجهون اليه .

الى اين نحن سائرون في السياسة الخارجية ؟ هل هناك مخطط عام لسياستنا الخارجية ؟ ان هذا هو موضوع هذه الدراسة التي تسبر غور الاطار الفكري لكيسنجر .

كيسنجر المفكر

ان نظرة كيسنجر المفكر الى العالم ظاهرة في الجزء الاعظم من كتاباته الاكاديمية . وقد تغيرت قليلا خلال ١٥ عاما . وهو يعرضها بشكل جيد في الصفحات الاولى من كتابه الاول « عالم تمت استعادته » الذي كتبه سنة ١٩٥٤ ونشره بعد ذلك بثلاث سنوات (١) واساسها المبدأ القائل بان السلام هو استقرار القوى ضمن نظام عالمي مشروع من الصداقة بين الشعوب والعادات والقوانين . وفي رايه ان النظام يصبح مشروعا اذا حظت قوانين سلوكه بموافقة جميع الدول الكبرى . وربما انهار نظام دولي مستقر وقديم لان الدول المحافظة التي اعتادت الاتفاق ترى أن من الصعب عليها ان تنظر نظرة جديدة الى قوة ثورية تعلن عزمها على اعادة بناء العالم . وكانت فرنسا في ظل نابليون من نوع هذه القوة الثورية ، وكذلك المانيا بقيادة بسمارك وبعد معاهدة

---

(١) الفقرات المشار اليها هنا وغيرها من المقتطفات ستورد في ملحق هذه الدراسة .

فرساي . وهناك اليوم قوتان ثوريتان هما الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية .

وقد اعجب كيسنجر كثيرا بالشخصيات الدبلوماسية البارزة في القرن التاسع عشر، الا انه درس هذه الشخصيات لتحديد طبيعة الابتكارات في سياستها وسر نجاحها الشخصي في صياغة العالم وليس لحفظ اساليب محددة للدبلوماسية قد تثبت فائدتها اليوم . وعلى النقيض من ذلك فان كيسنجر اكد دائما ان الوضع الثوري الذي تواجهه اليوم فريد في أصله وحجمه . وهناك وضع متفجر قد نشأ . فالعلاقات الدولية اصبحت تشمل العالم كله . والقوة العسكرية اصبحت مستقطبة في حين ان المظاهر الاخرى للقوة ـ وهي الابعاد السياسية والاقتصادية والادبية ـ قد توزعت بين الامم ، واصبحت وسائل الحرب تنذر بدمار شامل . ولقد فقد توازن القوى بمعناه الكلاسيكي مغزاه لان التعديلات الهامشية للقوة باتت مستحيلة . فالاسلحة النووية الاستراتيجية قضت على الاراضي كركيزة للقوة ، وجعلت للقوة العسكرية مدى لا يمكن تحييده بالطريقة التقليدية القائمة على أساس التحالف المضاد . وفي هذا الجو تخوض الدول الكبرى صراعا عقائديا ذا أبعاد مذهلة . بينما دول العالم الثالث غير المتكتلة بعد تفكر في الطريق الذي يمكن ان تسلكه .

ومن شأن مثل هذا الموقف ان يرغم الدبلوماسية على ان تصبح رمزية اذا كان لها ان تكون مؤثرة . ذلك أن القوة

تصبح في نظام عالمي مستقر خادمة للدبلوماسية ، في حين الادوار تنعكس في حالة وجود وضع ثوري ، ويصبح التفاوض وسيلة لدعم قضية وتحديد موقف وتشديد مطالب وايجاد تحالفات بدلا من انهاء النزاعات . ولما كانت الحلول الوسط لا تتفق مع الثورية فلا يمكن الا لاحمق ان يحاول تحديد موقف من المفاوضات بهدف القيام بعملية مساومة حقيقية اذ ان المفاوضات تصبح بدلا من ذلك مجرد مناورات تكتيكية الهدف منها اظهار تعنت وعناد الدولة الثورية التي لا يمكن ان يطمئنها غير الاستسلام . وفي مثل هذه الظروف فان الدبلوماسي القدير هو الذي يوجه اهتمامه الى الجمهور في الخارج لا الى طاولة المفاوضات .

والقوة في النهاية هي ما يجب اللجوء اليه في مقاومة الضغوط الثورية ، ومن هنا تنشأ المعضلة الرهيبة معضلة الاختيار بين الاذعان للاعتداءات او مقاومتها برغم ما تنطوي عليه من خطر الدمار الشامل . وبعبارة اخرى يصبح الخيار بين الاستسلام او الانتحار . وقد تعرض كيسنجر لهذا الموضوع بصورة مباشرة في كتابه الثاني « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » الذي نشر ايضا سنة ١٩٥٧ . وكان رأيه ان الاجابة على ذلك هي العودة الى امكانية الحرب على اساس استراتيجية تجعل نطاق الحرب محدودا في مستوى ينفق ومدى التهديد الذي يتم التصدي له . وقد دعا اولا الى استراتيجية ترتكز على استخدام الاسلحة النووية التكتيكية، ثم عاد فعدل موقفه بالدعوة الى استخدام الاسلحة

التقليدية اولا ، على ان تتوافر في الوقت نفسه القدرة والاستعداد لاستخدام الاسلحة النووية بهدف الحيلولة بين المعتدي وممارسة الابتزاز النووي او توسيع رقعة حرب محدودة يتهور بعد بدئها . وحرب من هذا النوع المحدود ستنتهي الى شيء لا هو بالانتصار ولا الهزيمة بالمعنى التقليدي ولكنها تحول دون المعتدي وتحقيق ما يسمى اليه . وهذا هو المطلوب .

وليست هناك وسيلة يمكن بواسطتها التأكد من ان حرب محدودة لن تخرج عن نطاق السيطرة عليها في وجه قوة نووية مصممة تملك اسلحة حديثة . كذلك فان هناك دائما خطر الدمار الشامل . ولكن في حين ان هذا هو اسوا ما يمكن ان ينتهي اليه اتباع استراتيجية مدروسة فانه في الوقت نفسه هو النتيجة الوحيدة التي يمكن ان تنتهي اليها استراتيجية هادفة تقوم على الردع الشامل ، بل ان النتيجة ستكون هي الدمار الاكيد حين يفشل الردع مع وجود مصالح كبرى . اما اذا لم تكن المصالح بمثل هذا الكبر فان الاستراتيجية الهادفة لا بد ان تؤدي الى الاستسلام لا محالة، وعندما يصبح الدفاع عن طريق الحرب المحدودة ممكنا فان الفرصة تكون كبيرة لتحقيق ما هو افضل من الاستسلام من ناحية ومن الدمار الشامل من الناحية الاخرى . والحرب التقليدية هي الوسيلة الممكنة الوحيدة ايضا للاحتفاظ بالارض ، مع العلم بأن من الاسهل عسكريا ونفسانيا الدفاع عن الارض من استردادها . وفي ضوء هذا فان كيسنجر

يدعو الى موقف دفاعي قوي تسنده قوة نووية استراتيجية وتكتيكية معقولة كأفضل وسيلة لردع قوة ثورية من انتهاج استراتيجيات بديلة متعددة كالعدوان الشامل او اتباع اسلوب الهجمات المتقطعة او الابتزاز النووي .

ما العمل اذا ؟ ان كيسنجر يرى ان وحدة شمال الاطلسي هي مفتاح المقاومة (للمعتدي) وان حل القضية الالمانية هو مفتاح الوحدة الاطلسية . وهو يعتبر التلاحم السياسي من خلال الاعتماد على الرادع النووي الاميركي هو الوسيلة لتبديد اي شكوك ولايجاد سيطرة مشتركة على الاسلحة النووية وبالتالي منع انتشارها . وعند ذلك تصبح الروابط السياسية اكثر اهمية بعد توافر جو من الوفاق يضعف قوى الخوف من عدو مشترك . ويصبح الافضل هو الدمج السياسي للاسرة الاطلسية كلها . اما ثاني افضل حل فهو قيام اتحاد اوروبي ودمج القوات النووية البريطانية والفرنسية . ومن الناحية العسكرية ، فان اهم عمل فردي سيكون انشاء دفاع محلي قوي عن طريق القوات التقليدية في أوروبا دون اللجوء الى تخفيض القوات الاميركية الموجودة هناك .

ويقول كيسنجر ان الدفاع الاوروبي غير ممكن دون مشاركة المانية عسكرية وسياسية كاملة . وقد كتب يقول : « ان الوضع الامثل هو قيام المانيا قوية الى الحد الذي يكفي للدفاع عن نفسها ولكن ليس الى الحد الذي يدفعها الى الهجوم على غيرها ، ومتحدة الى درجة لا تؤدي الى شعورها

بخيبة الامل والى قيام المنازعات بين ابنائها ، وبحيث لا تؤدي الانقسامات بينهم الى تشجيع جيرانها على منافستها ، على الا تكون في الوقت نفسه مركزية الى درجة تدفعها فيها بانضباطها وقدرتها الى العمل السريع لاتخاذ اجراءات مضادة من الآخرين دفاعا عن النفس . وقد اقر كيسنجر بأن توحيد المانيا في المستقبل القريب أمر مستبعد بحكم طبيعة الامور ، غير انه اصر على أن يستمر الغرب في المطالبة به عن طريق حق تقرير المصير . وما لم يعتبر الاتحاد السوفياتي المسؤول الوحيد عن احباط توحيد المانيا فلا يمكن لجمهورية المانيا الاتحادية ان تضع كل اعتمادها على الاسرة الاطلسية كأفضل وسيلة لدعم مطالبها القومية . وبدلا من ذلك فانها قد تنساق الى اغراء التعامل مستقلة مع الاتحاد السوفياتي ، مثيرة بذلك سباقا بين الدول الاوروبية الى التفاهم او التعاون مع الاتحاد السوفياتي ، وبالتالي الى تفتت التحالف الاطلسي . وانهيار تصميم حلف شمال الاطلسي على المقاومة سيؤدي بالتالي الى الاذعان للقوة السوفياتية في أماكن أخرى وبذلك ينتهي الصراع بالخسارة دون معركة .

ولم يترك كيسنجر مجالا للشك بأن قضية الوحدة الاوروبية تتطلب رفضا حاسما لشرعية المانيا الشرقية بنظامها السوفياتي . فالاعتراف يجب أن يرتبط بحزم الى شرط حق تقرير المصير ، لان السعي الى الوحدة الالمانية بأية وسيلة اخرى يعني مناقضة للذات ، ولن تكون النتيجة الا سيطرة السوفيات على المانيا كلها . اما اذا حيل دون حق تقرير

المصير فان على الاتحاد السوفياتي تحمل مسؤولية ذلك ، وعند ذلك تصبح سياسة الغرب قائمة على عزل المانيا الشرقية ، لا على اقامة علاقات معها . وكمثل على ذلك ، فان على الغرب عدم التفاوض على استقلال برلين الغربية ، او لاضفاء الشرعية على وضع برلين الشرقية على اساس الوهم بأن أي اتفاق دائم مع الشرق مهما كان سيئا افضل من لا شيء . فالموافقة على الموقف السوفياتي ازاء برلين والمانيا الشرقية يعني بداية النهاية . اما من ناحية اخرى ، فان على الغرب احترام الهموم المعقولة لجيران المانيا تجاه الخطر المحتمل الذي يثيره اعادة توحيد المانيا . وهكذا فان على المانيا الاتحادية الاعتراف بحدود اودر ــ نيس مع بولندا . والقبول بنوع من الاشراف الدولي على توزيع القوات المسلحة في وسط اوروبا مقابل اعادة توحيدها .

غير ان مثل هذا الاشراف لن يكون ذا قيمة ما دامت المانيا غير موجودة . فالمشكلة اولا ليست قائمة على اساس ان الاتحاد السوفياتي كدولة ثورية يشعر بتهديد دول اخرى، وانما المشكلة انه لن يطمئن لشيء أقل من استسلام هذه الدول[1]. والمشكلة ثانيا ان قوات حلف شمال الأطلسي ضعيفة حجما وتسليحا وتوزيعا بحيث لا توفر للاسرة الاطلسية شعورا كافيا بالاطمئنان مما يؤدي باي فك ارتباط الى زيادة اختلال ميزان القوى لمصلحة الشرق وبالتالي يضعف معنويات الغرب .

وفي ظل الظروف الراهنة ، فان أمن اوروبا ضد خطر

عدوان محلي يمكن ان يتحسن عن طريق مجموعة تصرفات وضوابط من كلا الجانبين . وهذا يشمل تعزيز القوات الغربية وتخفيض القوات الشرقية والموافقة على حدود هذه التغييرات والاشراف على توزيع القوات . وبعد ذلك يجب ان تخضع هذه العناصر المتشابكة لنظام رقابة دقيقة بدرجة معقولة . وفي راي كيسنجر ان احتمال التفاوض على مثل هذا الترتيب هو احتمال بعيد .

ويرى كيسنجر ان الحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية ـ مجال يمكن للمفاوضات مع الدول الشيوعية ان تؤتي ثمارها فيه . ولكن على الغرب لتوفير مجال النجاح ان يكون هدفه تحسين امن جميع الاطراف مع عدم تعليق آماله كلها على النجاح ، أو ترك انطباع بأن عدم الوصول الى اي اتفاق معناه فقدان كل شيء . وبالاضافة الى ذلك فان على الطرفين ان يدركا الحاجة الى جعل عملية الاشراف والرقابة ملائمة للظروف المتغيرة . ومقترحات كيسنجر في هذا المجال التي اوردها في اكثر من مناسبة لا تصلح اليوم الا للدراسة على سبيل الاهتمام التاريخي . غير ان ما لم يفقد قيمته مع الوقت هو اصرار كيسنجر على ان هدف الحد من الاسلحة هو تقليل خطر الحرب المفاجئة والحرب العرضية وانتشار الاسلحة ، وليس توفير المال من موازنات الدفاع . ومن الواجب ان يتبع الحد من الاسلحة النووية اعادة التوازن الى القوات التقليدية لتحسين امن الغرب بشكل اساسي ، وان « المخططات الفعالة تتطلب دراسة دقيقة غير منفصلة

ورغبة في الدخول في مفاوضات متأنية وفنيــة الى درجــة بعيـــدة » .

اما بالنسبة الى القضايا الاساسية التـــي تقسم بـين الشرق والغرب فان كيسنجر لم يؤمن بفائـــدة المفاوضات ، حتى الذكية منها ، في تحقيق تسوية دائمة . وقد اعرب عن احتقاره لمعظم الجهد الدبلوماسي الغربي ، واعتبره فاشــلا وقائما على مجموعة من الافتراضات الخاطئة : منها ان شعور الاتحاد السوفياتي بعدم الامان يمكن التغلب عليه بواســطة تنازلات من جانب الغــرب ، وان تطـورا هادفـا للمجتمـع السوفياتي يحدث الآن ، وان الوفاق او التخفيف من التوتر او التعايش السلمي تـوازن الســلام ، وان ســبب معظـم الخلافات هو سوء فهم مـن ناحيــة السلطــات الشيوعيــة وبالتالي يمكن حلها عن طريق الدبلوماسية المباشرة . ولعـل اديناور وديغول هما رجلا الدولة الوحيدان ، على ما يبدو ، اللذان امتدحهما كيسنجر لانه اعجب بواقعيـة كـل منهمـا ورؤيته الخلاقة . وكال كيسنجر النقــد اللاذع للدبلوماسية الاميركية في ظل ايزنهاور ودالاس واعتبرها تافهة ومبتذلة وان بقي ارحم بهــا منــه بالسياسة البريطانية فــي ظـل مكميلان . كذلك فانه بدا اقــل انتقــادا لحكومتي كنيــدي وجونسون دون ان يثني عليهما .

وفي اعتقــاد كيسنجر ان اسوا مظاهــر الدبلوماسية تبدت في مؤتمرات القمــة التي عقــدت فــي الخمسينات والستينات . فمثل هذه « المؤتمرات الدوارة » اي المتنقلة التي عقدت دون ان يكون للغرب فيها برنامج او استراتيجية

موحدان خدمت اهداف الزعامة السوفياتية المتصلبة التي تستطيع بفضل سلطاتها الدكتاتورية ان تشوه القضايا او تستغلها كما تشاء وبالتالي تحط من معنويات الدول الغربية التي تخطب ودها . وكان من الخطأ السير بالدبلوماسية على مستوى شخصي لا على مستوى مؤسسة ، خصوصا مع انعدام وجود برنامج متماسك يقوم على مفاوضات محددة .

وقد قال كيسنجر ان الوفاق يجب الا يكون مطلبا في حد ذاته . فعلى الرغم من التاريخ الطويل لتكتيك السوفيات القائم على شن « الحملات السلمية » ، فان الكثيرين في الغرب يودون الاعتقاد بأن السوفيات صادقون هذه المرة ولا يزال هذا النوع من التمني قائما ، على الرغم من ان كل فترة كانت تنتهي دائما عندما لا يستطيع الزعماء السوفيات مقاومة فرصة توسيع السيطرة السوفياتية . والوفاق عادة هو رد الفعل السوفياتي لضغط مؤقت على النظام السوفياتي ولكنه لا يمثل ابدا تغييرا للاهداف السوفياتية . ويستطيع الغرب ان يحقق لنفسه مكاسب دائمة في فترة ما من فترات الوفاق اذا استغل ضعف السوفيات المؤقت عن طريق برنامج دبلوماسي منسق يسنده وضع دفاعي قوي . اما عدا ذلك فان روح الوفاق لن تؤدي الا الى وضع اللمسات الاخيرة لتفكك الغرب . ويبدو ان الحملات السوفياتية في الخمسينات والستينات من اجل التعايش السلمي كانت تهدف أساسا الى اضعاف معنويات الغرب .

ويكمن وراء آراء كيسنجر المفكر انتقاداته ونصائحه ، اعتقاد وطيد بأن الغرب في حالة انهيار أو تراجع . ولكنه

بدلا من ان يؤمن بالحتمية التاريخيـة فانـه يجعـل للارادة الانسانية الخلاقة دورا أساسيا في توجيه مجرى الاحداث ضمن حدود الحقائق والظروف . وفي استطاعة رجل الدولة العظيم ، بوجه خاص ، ان يخلق من الفوضى نظاما ، معتمدا بذلك على قوة ارادته وعمق تفكيره . ومهمته هي ان يكـون خلاقا في الوقت الذي يعمل فيه عـلى تأميـن تأييـد شعبي لسياسات قد لا تبدو الحكمة منها مسبقا .

ويقترب كيسنجر في تصوره عن رجل الدولة المثالي من نظرية « الرجل العظيم » في التاريخ . ويدعو الـى صيغـة ارستقراطية للحكومة ولو في ميدان الشؤون الخارجية على الاقل . وفي كتابه الاول يصف هـذه السياسة على الوجـه التالي :

« ان رجل الدولة هو لذلـك احـد ابطـال الدرامـا الكلاسيكية الذي حصل عـلى رؤيـا المستقبل . ولكنـه لا يستطيع اثبات « حقيقتها » . والدول لا تتعلم الا بالتجربة ، ولا « تعرف » الا بعد فوات الاوان . اما رجال الدولة فعليهم التصرف وكأن حدسهم هو التجربة ، او كأن تطلعاتهم هـي الحقيقة . ولهذا السبب فان رجال الدولة عادة يشاطـرون الانبياء مصيرهم ، أي لا تكون لهم كرامة في وطنهم ويواجهون دائما مهمة صعبة في اضفاء الشرعية عـلى برامجهم داخـل بلادهم . ولا تتضح عظمتهم الا بالنظر الى الوراء بعد ان يكون حدسهم قد اصبح تجربة » .

والحاجة الى روح خلاقة في السياسة الخارجيه الغربية موضوع شائع يكرره كيسنجر في كتاباته . وفي ذلك يقول « ان السياسة الخلاقة مفيدة » مع انه لا يشرح قوله هذا . كما انه لا يشرح لنا وسيلة معرفة رجل الدولة الخلاق قبل ان يتعرض لاختبار الزمن . وتصبح فكرة العقل الخلاق ذات منحنى مجازي ساحر ، لا يتبدد الا قليلا عندما يقارن كيسنجر بينها وبين العقليتين البيروقراطية والعقائدية .

وتقوم البيروقراطية ـ باعتبارها جهاز ادارة شؤون الحكم ـ بمهمة تنفيذ سياسة مقررة فعلا ، ويقول كيسنجر انها تقوم بهذه المهمة عن طريق توزيع الصلاحيات وتحويل المهمات الى اجراءات روتينية ، وتكييف التصرف مع وقائع الحياة . ويصبح « الحذر » هو كلمة السر لان الفشل في مهمة موكولة اكثر احتمالاً بان يتسبب في عقوبة من نجاح يؤدي في مهمة مبتكرة الى مكافأة . والبيروقراطية تولد الاعتماد على مجموعة خبراء يحكم كل منهم في اطار ميدانه المنعزل والمتخصص . وعندما تسيطر على وضع السياسة ذهنية بيروقراطية ـ كما هو الحال في الولايات المتحدة ـ فانها تصبح أسيرة التاريخ ، وتسير دونما هدف الى حيث يقودها خليط القوى الايجابية والمصالح البيروقراطية الموروثة . وعند قيام اي مشكلة فانها تواجه « حسب ظروفها الخاصة » ، وتتم تسويتها بطريقة عملية عن طريق حل وسط على اساس المواقف المتطرفة المختلفة التي ينادي بها اصحاب البيروقراطية .

ويواجه الزعيم العقائدي نوعا آخر من الحجر العقلي عليه تفرضه التزامات العقائدية . وفي هذا الزمن ، نجد ان اسوا امثال التزمت العقائدي موجود في البلدان الشيوعية حيث نشأ الزعماء على الاعتقاد بأن مجرى التاريخ مقدر سلفا بعوامل المجتمع الموضوعية التي لا يمكن فهمها الا عن طريق نظرية التاريخ الماركسية ـ اللينينية . وهذه العقيدة ، اذا أخذت بحرفيتها ، تعني ان رجل الدولة لا يمكن ان يكون خلاقا ، لان مجرى الاحداث لا ينتج الا عن « الربط بين القوى » بطريقة جدلية صراع الطبقات .

اما رجل الدولة الخلاق فلا تقيده العقيدة او الروتين في تفكيره . والواقع ان كيسنجر يرى ان الخلق هو استخدام التاريخ لايجاد نظام جديد لا ان يستخدمنا التاريخ. وفي هذا قوله :

« ان الموضوع قد يكون اذن قضية فلسفية سبق شرحها . والتركيز الكثير على « الواقعية » وتعريف « الواقع » كما لو انه تماما خارج نطاق المراقب قد يسبب سلبية معينة وميلا الى التكيف مع الاحداث بدل السيطرة عليها . وقد يسبب ايضا سوء تقدير كبير للقدرة على التغير او خلق حقيقة (جديدة) . وربما كان التحدي الكبير هو أن نستعيد القدرة والرغبة على بناء حقيقتنا الخاصة » .

فالابداع اذن هو عمل ارادة من الرجل العظيم يؤدي الى اختلاف مجرى الامور والاحداث عما كانت عليه . وسبق

ان ذكرنا ان كيسنجر يترك دون شرح لماذا يرى ان الاختلاف معناه التحسن .

ومهما يكن كيسنجر غامضا حول فائدة ومقومات رجل الدولة الخلاق فانه لا يترك شكا حول احتقاره للبيروقراطية واعتقاده بأن السياسة الخارجية الغربية التي هي وليدة هذه البيروقراطية ستسقط حقا . واذا رغب رجل الدولة في مجابهة تحدي العصر فأن عليه التغلب على البيروقراطية والنجاة من قيودها ووضع اتجاهات للسياسة الخارجية عن طريق وسائل أخرى .



كيسنجر كموظف دولة

عندما نترك السنوات الاكاديمية وندخل فترة الخدمة العامة تزداد صعوبة متابعة تطور نظرة كيسنجر الى العالم . فمن طبيعة الاشياء ان تتميز البيانات الرسمية بالتبريرات اكثر من المنطق ، وبالشعارات اكثر من المبادىء . وهناك ايضا سؤال هام هو : من كان المخطط الاساسي للسياسة الخارجية الاميركية في السنوات الخمس الاولى : نيكسون أم كيسنجر ؟ ومهما يكن الامر فان تغييرا ملحوظا في لهجة بيانات كيسنجر العامة ومحتواها قد حدث بعد تعيينه وزيرا للخارجية . ولذلك فسننظر في وثائق صدرت بعد خريف سنة ١٩٧٣ لتقييم اتجاهات تفكير كيسنجر ، على افتراض أنها قابلة للفهم . وسننظر بشكل خاص في بيانه في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤ أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ وهو أوسع شرح لفلسفته السياسية منذ ان اصبح مسؤولا رسميا .

وفي اول خطاب رئيسي للوزير كيسنجر ألقاه في « المؤتمر الثالث للسلام في الارض » يورد ملاحظة لكسب ود

النقاد فيما بدا انه اشارة الى نفسه وهو يتحدث عن الدور الذي يقوم به الناقد والدور الذي يقوم به واضع السياسة ويطلب تفهما متبادلا ، فهو يقول :

« ان الناقد مضطر الى التشديد على العيوب ليتحدى الافتراضات ويحفز على العمل . . . اما صانع السياسة فعليه ان يكتفي بافضل ما يمكن تحقيقه لا افضل ما يمكن تصوره . عليه أن يعمل وسط ضباب معرفة غير متكاملة ، بدون المعلومات التي ستتوفر بعد ذلك للمحللين . وهو يعلم – او يجب عليه ان يعلم – انه مسؤول عن العواقب وثمرات النجاح . وعليه ان يتحفظ تجاه بعض الاهداف لا لانها ستكون غير مرغوب فيها اذا تحققت بل لان اخطار الفشل تفوق المكاسب المتوقعة منها . وعليه غالبا ان يكتفي بالانجاز التدريجي ، مع انه يفضل الانجاز الفوري ، ويجب عليه القبول بحلول وسط مع الآخرين مما يعني الى حد ما القبول بحلول وسط مع نفسه » .

وليس في هذا الدرس جديد بطبيعة الحال ، فهو يعكس تجربة عامة تتلخص في ان تحمل المسؤولية يغير النظرة الى الواقع .

وربما اوضحت هذه التجربة بعض التغييرات العميقة في اطار مفاهيم كيسنجر ، وهي تغييرات تضمنها ما اصبح يعرف بسياسة الوفاق . فقد تخلى ضمنا عن تأكيده السابق بان ممارسة القوة هي وحدها الكفيلة بوقف صراع السوفيات مع العالم الغربي وانه اذا لم يتم استغلال الضعف السوفياتي

فان الوفاق لن يؤدي الا الى التعجيل بالسيطرة السوفيالية عن طريق اضعاف معنويات الغرب . واصبح الآن يقول « ان الوفاق ضرورة ، لانه لا بديل للسعي من اجل تخفيف حدة التوتر في عالم نعيش في ظل خطر الدمار النووي . وهذا الموقف يتناقض تماما مع التحذير الصارم الذي ورد في الصفحات الاولى من كتاب كيسنجر الاول الذي يقول فيه :

« لو نظرنا الى الماضي لوجدنا ان اكثر العهود سلاما هي تلك التي تميزت باقل قدر من البحث عن السلام . اما اولئك الذين سعوا اليه بكل داب وتعطش فانهم كانوا اقل من استطاع تحقيق الاستقرار . وفي كل مرة كان السلام فيه ـ كمبدأ تجنب الحرب ـ الهدف الرئيسي لدولة او مجموعة من الدول كان النظام الدولي فيها تحت رحمة أعنف أعضاء الاسرة الدولية . وعندما كان النظام الدولي يقرر ان من غير الممكن المساومة ببعض المبادىء المعينة حتى من اجل السلام فانه كان يعقب ذلك استقرار قائم على توازن القوى » .

ولقد اثار كيسنجر النقطة نفسها في تلك السنوات الاولى عندما لاحظ ان « الاختيار في العصر النووي يمكن ان يتلخص على الوجه التالي : ان القوة الهائلة للاسلحة النووية تجعل التفكير في الحرب مرفوضا ، ولكن رفض اية مخاطرة معناه اعطاء الحكام السوفيات شيكا على بياض » . وفي هذا المجال من السياسة الخارجية فانه يكمل بقوله :

« بقدر ما ندين ذلك ، فان معظم التغييرات التاريخية تحققت بدرجات مختلفة عن طريق التهديد

باستخدام القوة . ان عصرنا يواجه مشكلة محيرة وهي انه بسبب تزايد عنف الحرب بنسبة هائلة على الاهداف المرجوة لم يعد بالامكان تسوية شيء . اننا لا نستطيع شن الحرب . غير اننا تعلمنا بأسى ان السلام يعني اكثر من مجرد عدم قيام الحرب » .

وقد يبدو التغير في موقفي كيسنجر بين الماضي والحاضر مستترا ، غير انه يبقى اساسيا . فسياسة الوفاق التي ينتهجها كيسنجر مبنية على اساس عدم المخاطرة . فهي لا تهدف الى مجرد تجنب خطر الحرب بل الى انهاء جميع اخطار المجابهة التي قد تتطور الى حرب . وكيسنجر السياسي لن يجد ناقدا اقسى لسياسة الوفاق التي يمارسها من كيسنجر المفكر ، الذي كان يقول ان البحث عن سياسة تخلو من المخاطر امر سلبي ، وان ما يدعى بسياسة عدم المخاطرة هو اكبر المخاطر على الاطلاق .

ومع ذلك فان تجنب المخاطرة استمر في صعود وكذلك دبلوماسية رد الفعل (٢) . ولذلك فان حديث كيسنجر عن وجوب تسلم الغرب زمام المبادرة الدبلوماسية والتمسك

---

(٢) ان الانفتاح على الصين هو استثناء ملحوظ . وقد تبدو الوساطة في الشرق الاوسط استثناء ايضا . الا ان نوع جهودنا الدبلوماسية هناك ـ على الرغم من حجمه وذكائه ـ يبقى من نوع « رد الفعل » لانه لم يحدث الا نتيجة لانفجار حرب اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣ وفرض حظر البترول العربي .

بالمبادىء ، وتحميل الاتحاد السوفياتي مسؤولية الفشل ، والاصرار على اعادة توحيد المانيا ، والمحافظة على حقوق الحلفاء في برلين ، يصبح كله متعارضا مع الوفاق . لقد تحول التركيز على الدبلوماسية المؤسسية (من مؤسسة) الى التركيز على الدبلوماسية الفردية ، واصبحت مؤتمرات القمة هي وسيلة العمل المتبعة .

والوزير كيسنجر يمتدح اتفاقيات كان البروفسور كيسنجر يعارضها بشدة . وبعض هذه الاتفاقات اعتبر نقاط تحول في سياسة الوفاق مثل اقرار الوضع القائم في برلين ، والاعتراف بالمانيا الشرقية ، واضفاء صفة الشرعية على النظام القائم في اوروبا الشرقية . واعتبرت المعاهدة الاولى للحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية نجاحا لا مثيل له في مجال الحد من الاسلحة النووية ، على الرغم من انها تسمح بتوسيع المخزون السوفياتي ، وتتضمن ثغرات خطيرة في صياغتها نتيجة للتعنت السوفياتي . والاتحاد السوفياتي الذي سبق ان وصف بانه دولة ثورية غير قابلة للاطمئنان وغير قادرة على المهادنة اصبح يعتبر الآن دولة مهادنة ضمن اسرة الدول تمارس ضبط نفس في علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع الآخرين .

ولا يسع المرء الا ان يتكهن بما احدث هذا التغيير العميق في نظرة كيسنجر . ربما قيل ان كيسنجر لم يجد وسيلة أخرى للتصرف بعد أن شاهد المد التاريخي يجتاح العناصر التي اعتبرها واحدا بعد الآخر ضرورية لاقامة نظام

دولي . فلم يكن قد حدث تقدم في حل المشكلة الالمانية وبذلك بدت الوحدة الاطلسية بعيدة عن متناول اليد . وربما اكتمل الاحباط عندما بدات المانيا الغربية سياستها تجاه الشرق . وهو ما كان يخشى ان تفعله ، وبذلك تخلت فعليا عن قضية اعادة توحيد المانيا وسوت امورها مـع الانظمة القائمـة فـي اوروبا الشرقية . وربما بدا ان الدول الغربية الاخرى قـد انهارت ارادتها وراحت تسعى الـى الاتفـاق مـع اوروبـا الشرقية . واخيرا فقد اثبتت سياسة الحـرب المحـدودة فشلها الذريع ومزقت المجتمع الاميركي وبهذا لـم يبق شيء لبناء صرح السلام الذي تصوره كيسنجر المفكر .

وتجدر الملاحظة انه على الرغم من جميع التغييرات التي طرات على فكر كيسنجر فانه يبقى مصرا على الاحتفاظ بقوات تقليدية قوية للدفاع عـن اوروبـا ، وعارض بثبات تخفيض القوات الاميركية هناك ، وضغط لزيـادة القوة العسكريـة الاوروبية ، وبدا كمن يقول ان علينا الاحتفاظ بركيزة عسكرية في وجه الرياح اثناء سعينا للعثـور عـلى اسلوب لسياسة ثابتـة .

غير ان هذا كله لا يعدو ان يكون مجـرد تكهنات . ان كيسنجر تحدث عن منطق آخر وراء الوفاق ، وهو منطق لا يشير الى تطور تفكيره الشخصي أو الى ما حفزه الى ذلك . وتقول البيانات الرسمية انه اذا كان الوفاق حتميا فانه يوفر كذلك فرصة لبناء نظام دولي يؤدي الى السلام « لان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي توصلا بعد عشرات السنين من

الشكوك العميقة الى مصلحة مشتركة في تجنب الدمار النووي . وانشاء شبكة من العلاقات البناءة (٣) . وعلى الدبلوماسية أن تستفيد من انفراج التوتر لتخلق ضمن الجو العالمي القائم على التعاون شبكة من الاهتمامات المشتركة والمصالح الدائمة » . ان كيسنجر يرى ان العالم يسير من الوفاق الى الاهتمامات المشتركة ثم الى الاسرة العالمية واخيرا الى المجتمع العالمي . وستكون لهذا النظام المتطور صفته الشرعية لان الدول الكبرى ستدرك انها ستخسر اكثر مما ستربح من مصالحها الموروثة اذا تحدت قوانين السلوك الدولي وحطمت قيود اعتماد العالم لبعضه على بعض . وهكذا يكون من حسن الحظ ان الوفاق ضروري لانه أمر حسن في الوقت نفسه .

ومع ان كيسنجر اصر ايام كان مفكرا على ان الدبلوماسية تلعب دورا رمزيا في العصر الثوري فانه اخذ الآن يقول ان المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي ستقود الى اتفاقيات هامة جدا . وترتكز دبلوماسية الوفاق على مبدأ الربط ، وهو مبدأ يختلف كثيرا عما يتصوره المرء . فالربط عادة يستخدم لوصف علاقة من نوع المعاملة بالمثل اي ربط عمل تقوم به دولة ما بعمل تقوم به دولة اخرى . غير ان

---

(٣) خطاب في الفيلق الاميركي : نشرة وزارة الخارجية الاميركية ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ ص ٣٧٥ . انظر كذلك خطابه في الجمعية العامة للامم المتحدة نشرة وزارة الخارجية رقم ٤٩٦ (٢٢ ايلول ١٩٧٥) ص ٤٠ .

كيسنجر يقول ان الربط هو العلاقة المشتركة بين القضايـا ويشرح ذلك بقوله :

« ان طريقتنا تقوم على اساس الاعتقاد انه في السير نحو مفاوضات شاملة فان التقدم في مجال ما ، يساعد على التقدم في مجالات أخرى . واذا نجحنا فلا يبقى اي اتفـاق قائمـا بمفرده كانجاز مستقل يضعف امام الا[illegible] [illegible]الية . ونحـن لم نخترع العلاقة المشتركة بين القضايـ[illegible] المشروحـة فيمـا يسمى بمبدأ الربط . بل كانت هذه العلاقة قائمة بسبب مدى المشاكل والمجالات حيث تشتبك مصالح الولايات المتحدة مع مصالح الاتحاد السوفياتي . وتطلعنا الى التقدم في سلسلة من الاتفاقيات سوت قضايا سياسية محـددة . وحاولنـا الربط بين هذه الاتفاقيات ومستوى جديد للسلوك الدولـي يتناسب مع اخطـار العصر النووي . وبحصـول الاتحـاد السوفياتي على حصة في هذه الشبكة من العلاقات فانه قد يصبح اكثر وعيا بما قد يخسره في حال عودته الى المجابهة . والواقع أننا نأمل في ان يبرز لدى الاتحاد السوفياتي اهتمام خاص بتعزيز مبدأ تخفيف حدة التوتر » (٤) .

وبكلمات اخرى فكل موضوع يقود الى موضوع آخر ، وعندما تكتمل شبكة العلاقات فان الاتحاد السوفياتي يغامر بخسارتها كلها اذا تخلى عن اي جزء منها .

---

(٤) بيان امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيـوخ ، نشرة وزارة الخارجية الاميركية ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ ، ص ٥٠٨ .

وهذا المبدأ يعني دبلوماسيا « السير على جبهة عريضة » بدل السير خطوة خطوة وتسوية مشكلة بعد مشكلة . وليست هناك اشارة الى مبدا المعاملة بالمثل سواء في كل اتفاق بمفرده او في النتيجة الاجمالية . والشرط الوحيد هو ان يتم كل اجراء على اساس المصالح المشتركة وان يحقق فوائد مشتركة . ولا داعي للقلق اذا ربح الاتحاد السوفياتي اكثر من الغرب في هذه المسيرة ، لان ميزان القوى الاساسي لن يتغير بهذه التعديلات الهامشية البسيطة . فالمهم ان الاتحاد السوفياتي كقوة غير منضبطة يجري ترويضها — سيشعر بوجود مكاسب كافية في شبكة العلاقات التي يجري بناؤها تحفزه بالتزام اصول السلوك الدولي خشية أن يفقد مكاسبه . ومن جوانب هذا الاسلوب الدبلوماسي اصدار بيان مشترك بين حين وآخر يتضمن المبادىء التي تحدد العلاقات بين الدول (مثل بيان المبادىء الصادر في موسكو ، واتفاق منع الاسلحة النووية ، واعلان هلسنكي) والهدف من ذلك ان تعتاد الدول فكرة الاهتمام بالانظمة المتفق عليها وتصبح ملتزمة بها. ولذلك فان كيسنجر يقول ان سياسة الوفاق يجب أن لا يحكم عليها قطعة قطعة بل كاتجاه متكامل ، وبحيث يكون الحكم على اساس اذا كانت شبكة الالتزام المشترك التي يجري حبكها ستؤدي الى قيام نظام دولي مستقر .

وعلى الرغم من ان كيسنجر لم يذكر ذلك صراحة ، فان الاتفاقيات التي تستهدف اثارة اهتمام سوفياتي حقيقي

بالسلام لا بد ان تتركز بطبيعة الحال على القضايا الاقتصادية والتكنولوجية باعتبارها المجالات التي يتجلى فيها الضعف السوفياتي والتي يمكن احراز اكبر كسب فيها . وهو يقول: « كما ان العلاقات السياسية قد تحسنت على جبهة عريضة، فان القضايا الاقتصادية قد عولجت بدورها على جبهة عريضة موازية » . واستنتجنا حتى الآن ان « الاتفاقيات التنظيمية بالدرجة الاولى لا تعود على الاتحاد السوفياتي بفوائد فورية ، وانما تكون عبارة عن مخطط اولي لعلاقات اقتصادية موسعة اذا استمر التحسن السياسي » . والاحتمال المرجو هو ان « تعمل التجارة والاستثمارات بمرور الزمن على تقوية اتجاهات النظام السوفياتي نحو الاكتفاء الذاتي ، وان تجر الاقتصاد السوفياتي تدريجيا الى الارتباط بالاقتصاد العالمي ، وتؤدي الى درجة من التكافل يضيف عنصرا الى استقرار المعادلة السياسية » .

ولم يغير كيسنجر موقفه اطلاقا من ان تحول المجتمع السوفياتي اثناء حدوثه ، سيكون عملية تطور بطيئة خارجة اساسا عن اطار تاثير الضغط الخارجي . ولما كان اعتقاده راسخا بان الوفاق امر واجب ، فانه يرى ان الوفاق ينقلب الى نقيضه ويصبح عقيما اذا جعل من المطالبة بتحرير الهجرة السوفياتية مثلا شرطا مسبقا لعلاقات اقتصادية افضل . بيد انه لا يوضح السبب في عدم اللجوء الى استخدام طريقة بديلة في الحالات التي لا يشملها التدخل في الشؤون المحلية ، كأن تفرض الولايات المتحدة تنازلا اقتصاديا ما في

مقابل تنازل سياسي فقط من جانب الاتحاد السوفياتي لا يؤثر مباشرة في شؤونه الداخلية . ويبدو انه يرى ان مثل هذه الطريقة لا تنسجم مع الغاية الملحة لتكوين شبكة من المصالح المتبادلة .

ومع ان من الصعب المغالاة في الاهمية التي يدعيها كيسنجر للدبلوماسية الوفاق ، يجب الا يتبادر الى الذهن انه يعتبر الشبكة المرجوة للتكافل ستكون كافية بحد ذاتها ، اذا ما تم تكوينها ، لحفظ السلام . بل على العكس من ذلك ، فانه يستطرد ليؤكد ان ردع العدوان ، على الرغم من اهميته الواضحة اليوم ، يجب ان يبقى عنصرا اساسيا من عناصر السياسة الغربية ، سواء كان هناك نظام جديد ام لا ، وان الاساس الذي لا بد ان يقوم عليه الردع يجب ان يبنى من قوى تقليدية ضخمة . وفي الوقت نفسه فانه ــ كما كان شأنه في الماضي ــ ينظر الى محادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية على انها حجر الزاوية في التفاوض مع الاتحاد السوفياني باعتبار ان غايتها تحقيق الاستقرار في التوازن النووي في الوقت الذي يمنع فيه سباق التسلح . والسؤال الذي نتحول اليه بالتالي هو ما اذا كان الردع والرقابة على التسلح ، واخيرا السلام ، يمكن ان تتعايش كلها مع الوفاق مدة طويلة .

نقد وتقييم

قد يمكن العثور على عيب في الاساس الذي قام عليه

مخطط كيسنجر العظيم الا وهو: نموذجه لنظام عالمي مستقر.
ونسأل : هل يمكن لشرعية النظام الدولي الذي يعتبر بمثابة اجماع على قواعد مسلكية ، ان تكون مرادفة للاستقرار وبالتالي للسلام ؟ واذا افترضنا ان هذه العقيدة اصبحت تجريدية ، واتفقت الدول الكبرى على ان الحق للقوة ، وان العنف هو الوسيلة لحل المنازعات ، فهل يكون ، هذا نظاما شرعيا ومستقرا ؟ اذا افترضنا ان دولة من الدول ارغمت كل الدول الاخرى على قبول طريقتها في تسوية المنازعات ، فهل يكون الاذعان بمثابة اجماع ؟

ان من الواضح ان هناك حلقة مفقودة في نموذج كيسنجر ، وهي العنصر الاخلاقي لنظام سلمي ، ينطوي على ما هو اكثر من مبدأ الاتفاق على القواعد ، اذ ان السؤال الذي يطرح نفسه على الفور هو : كيف السبيل للوصول الى الاتفاق ؟ وما هو الثمن بالنسبة الى القيم الاخرى . واذا كان الهدف الوحيد هو الاتفاق على مجموعة من القواعد ، فلماذا تقاوم الدولة الثورية ؟ ولماذا لا يكون هناك مجرد تسليم بمطالبتها المتشبثة بنظام جديد ؟ ان المخرج الذي قد يبدو سهلا هو : اذا لم يكن في وسعك دحرهم ، فانضم اليهم . غير ان هذا ليس هو المخرج ، لان هناك مبادىء وعقيدة مهددة بالخطر .

ومن المؤكد ان كيسنجر يعرف هذا ، ولكنه لا يتصدى للقضية ربما لانه يخشى أن يعتبر صاحب نظرية اذا ما كشف عن تصوره للمجتمع الصالح ، وافضى بالجوهر الاخلاقي

الذي يتصوره له . لكن عدم تصديه للقضية يفرغ نظامه من محتواه الادبي ويجرده من الصلة بالقضايا الكبيرة لعصرنا .

ذلك ان معنى هذا هو مجرد القول ان الغرب انما يقاوم التوسع السوفياتي لا لمجرد الحفاظ على شرعية العلاقات الدولية ، بل لانقاذ الحضارة الغربية . ان النظام السوفياتي يهدد نظاما للحياة عزيزا على القلوب ، والمشكلة هي ايجاد طريقة فعالة للمقاومة تصون الحضارة الغربية في الوقت الذي تدرأ فيه كارثة الحرب . ومخطط كيسنجر العظيم ، يتجاهل هذه المعضلة الادبية ، ولا يقدم حلا مناسبا للمشكلة.

ولا شك ان جزءا من المشكلة سببه هوس كيسنجر بنقاء المفاهيم . ففي رايه ان رجل السياسة مثلا اما ان يكون خلاقا او عقائديا ، ولا يمكنه ان يجمع بين الاثنين معا . ولكن لماذا ؟ ان الصيغتين لا تناقض أي منهما الاخرى ، فكون الانسان عقائديا لا يحول بينه وبين ان يكون خلاقا ، والعكس بالعكس ، ولو الى درجة نسبية . بل ان احدى هاتين الصفتين ـ عدا الحالات المتطرفة ـ تكمل الاخرى . وسواء كان من المحتمل ان تسفر عملية خلاقة معينة عن نتائج حسنة او سيئة ، فانه من الصعب الحكم عليها من غير الرجوع الى العقيدة الكامنة وراءها . والا فما معنى الابداع الحيادي الذي يفتقر الى قيم معينة ؟

ان هذا الميل لتوزيع المفاهيم على صناديق وطرح الخيار بينها على اساس استقطاب ثنائي ، هو الذي يغلب على تفكير كيسنجر . فاما وحدة سياسية او انحلال سياسي . اما

تفاوض او مجابهة ، اما وفاق او دمــار . والدول امــا دول محافظة او دول ثورية ، واما هي مؤسسة تنتمي الى نظــام دولي او الى الهيكلية المحليــة ، وعــلى رجــل السياسة ان يستخدم التاريخ او أن يترك التاريخ يستخدمه .

ولعل في التصدي المحدود لموضوع الاقتصاد ما يساعد على توضيح هذا النوع من العقلية . ان رجل الاقتصاد يفكر على اساس الوسائل النــادرة ، والاستخدامــات المتنافسة (اي القيم) ، وتبادل وتكامل البضائع ، والفائدة المقارنــة ، والمزج الافضل للبضائع ــ وهذه كلها مفاهيم عددية تشمــل اشياء كثيرة وقليلة ، لا كل شيء او لا شيء ، كذلــك فانــه يحدد المفاهيم بالتوزيع المتكرر كما انه قبل وبعــد كل شيء يعزو انكشاف الامور الى فعل قوى غيــر شخصية لا الـــى نشاطات افراد بعينهم .

ويمكن توضيح الطرق الثنائية المتعارضة فــي التحليل بتطبيقاتها على قضية الدور الذي يترتب على البيروقراطية ان تلعبه في تكوين سياستنا الخارجية . ويروى عن كيسنجر انه قال انه ما زال يبحث عن مشكلة في السياسة الخارجية لا يمكنه السيطرة عليها اذا مــا اتيح لــه الوقت الكافــي . والمصيبة هي ان المشاكل تتراكم بسرعة فائقة . وهذه فعــلا مصيبة ، ولكنها تواجه بالعديد من وسائل الحياة ، وتحل عن طريق تقسيم العمل بناء على الفائدة المقارنة . اما حل المشكلة تماما ولكن بعد فوات الاوان ، اي بعد ان تتغير بمرور الزمن، فليس حلا على الاطلاق . ومن الافضل بكثير الاقتناع بحــل

غير كامل اذا تم في وقته .

وعلى المسؤول الاول عـن علاقات الولايـات المتحـدة الخارجية ، مهما كان موهوبا ، أن يعتمد عـلى عدد كبير مـن الموظفين اذا اراد تجنب الفوضى ، والبيروقراطية مهما تغير اسمها لا تاتي بانجاز كبير . والسؤال الوحيد هو ما عسى ان يكون نوع البيروقراطية ، هل هو مجموعة اشخاص موظفين فقط مسؤولين امام وزير الخارجية أو مجموعة من الموظفين منتقين من الدوائر التنفيذية الاخرى ؟ وبما ان حكومتنا هي حكومة صلاحيات مستقلة ومتوازنة ، فـان مجموعة كوادر مسؤولة لشخص بذاته لا تتناسب مـع النظـام السياسـي الاميركي . والمهم هو منـع تمركز السلطة المفـرط وسـوء الاستخدام الذي يصحبه في العادة . ولا بـد من ان تمثـل المؤسسات المعنية في صياغة السياسة الخارجية وبالـذات لان السلوك الخلاق للساسة كافراد يجـب ان يتوافق مـع ضوابط المؤسسـات ومع عملية الاجماع المتاصلـة في نظـام حكمنا . والمشكلة هي تجنب السياسة التي لا قيد عليها من جهة وشلل البيروقراطية المتخفية من جهة اخرى . ومـرة اخرى نقول ان القضية هي قضيـة مزيـج مناسب ، وليس اعتماد هذا التطرف وذاك .

ان المؤسسات لا تجتذب انتباه كيسنجر لان التاريـخ يبرز امامه مجسدا في الاشخاص . وليس ثمة دليل عـلى اهتمام كبير من جانبه بفهم المؤسسات الاميركية وتطورهـا والقوى التي يمكن ان تمارسـها او العمليـات الحكوميـة

المنسجمة معها . وكتاباته مجردة اساسا من اي اشارة الى مثل هذه القضايا . وهو لا يمعن النظر في أسس مختلف الانظمة السياسية ، او يتمعن في فهم أهمية مؤسسات معينة . وعندما يقارن بين دبلوماسية الاشخاص ودبلوماسية المؤسسات فانه لا يفكر في طبيعة الاشياء وانما في تطوير العلاقات ، سواء كانت بين افراد أم نظم . وهو يسمى دبلوماسية المؤسسات : السياسية البيروقراطية ، ثم يشجبها . والدبلوماسية ـ في نظر كيسنجر ـ تتخذ شكلا شخصيا .

وهكذا نجد امامنا الاسلوب المألوف : الشخصي ، الكتوم ، الغامض . والمطلوب من الجمهور الوثوق بالسياسة الخلاقة لرجل الدولة في الوقت الذي يقوم فيه هذا الرجل بنحت نظام جديد لا وجود له الا في مخيلته وحده . فكيف يستطيع ان يحمل الجماهير على ادراك السبب والكيفية التي من خلالها يمكن لمثل هذا النظام ان ينجح وهو في الاصل نظام لم يكن موجودا على الاطلاق ؟

انه قد لا يستطيع ذلك ، وهذا بحد ذاته أمر مؤسف جدا للحنكة السياسية الخلاقة المزعومة ، اذ انه شيء لا قبل لنظامنا السياسي به . فليس ابعد على مفاهيم الديمقراطية من طريقة الحقيقة بواسطة السلطة . وليس من العادات الاميركية الرهان بكل شيء على حصان قبل الاطلاع على تاريخه في الجري وعلى الشوط الذي سيقطعه . ان السياسة الخارجية الاميركية يجب ان تقوم على الاجماع

ولكن ذلك لن يتحقق الا اذا كشف مخططها العام كاملا وجرت مناقشتها علنا . كذلك فان الدبلوماسية الاميركية يجب ان تقوم على أساس من المؤسسات ، حتى ولو مع المجازفة بتلوثها بالبيروقراطية .

ومهما يكن الحكم على قضية الدبلوماسية الشخصية فسيبقى دائما السؤال الذي لا يقل اهمية عن ذلك وهو ما اذا كان جوهر الوفاق هو افضل سياسة خارجية للولايات المتحدة . وسنستعمل اختصارا كلمة « الوفاق لنعني بها تلك المجموعة التي سبق شرحها من السياسات والاجراءات التي تقرن على وجه التحديد بولاية كيسنجر في وزارة الخارجية ، وليس الانفراج التجريدي في التوترات الدولية . والقضية هي ما اذا كان الوفاق ، الذي سبق شرحه ، هو افضل سبيل للحفاظ على امن الغرب .

ان الوفاق ينطوي على استراتيجية مختلطة : فالتكافل هو الجزرة والرادع هو العصا ورقابة التسلح هي الزمام . فلنمحص الاهمية النسبية لهذه العناصر وتجانسها ، وتوافق هذه الاستراتيجية مع تحقيق السلام والطمانينة .

من الواضح ان الرادع هو العنصر الاساسي ، اذ بدونه يصبح امن الغرب معتمدا فقط على حسن نية السوفيات وانضباطهم الذاتي ، وهذا يكاد لا يكون مودا قويا يمكن الاستناد اليه في ضوء التاريخ والعقيدة السوفياتيين . وربما كان من شأن الحد من الرقابة الفعالة على التسلح ان ينخفض مستوى القوة العسكرية الغربية الضرورية للردع .

لكن العلاقة بين الردع والتكامل اعقد من ذلك بكثير . فازدياد المكاسب الناجمة عما يسمى بالتكافل قد يشكل حافزاً للاتحاد السوفياتي على كبح غريزته التوسعية ، في ضوء زيادة مزايا الوضع السوفياتي في النظام الدولي القائم . غير ان التنازلات من طرف واحد والمؤدية الى هذه المكاسب ستجعلنا نظهر بمظهر من هم ضعاف الارادة في أعين الزعماء السوفيات ، في الوقت الذي تضاعف فيه هذه المكاسب من القوة السوفياتية بصورة نسبية . وسيجد الزعماء السوفيات بالتالي ما يغريهم بسعي من أجل الحصول على مكاسب اكبر عن طريق سياسات القوة واعتبار الولايات المتحدة دولة مستضعفة تستحق الازدراء . وفي الوقت ذاته من المؤكد ان الوفاق كما نشاهد اليوم ، سيتحول بالسيكولوجية الغربية نحو الاستخفاف بالتهديد السوفياتي وخفض ميزانيات الدفاع وتمزيق التحالفات ، الامر الذي يؤدي بالنتيجة الى الاخلال بميزان القوة لصالح الاتحاد السوفياتي . وبوسع ديناميكية هذه العملية ـ كما حذر كيسنجر باستمرار في احدى الفترات ـ أن تؤدي الى تحطيم معنويات الغرب والى انتصار السوفيات بانسحابنا من الميدان .

ويقوم مخطط كيسنجر العام على نظرية ان الاثر المهيمن لتكافل اكبر سيكون كبح السلوك السوفياتي ، غير انه لا يوجد في التاريخ شواهد كثيرة تؤيده في ذلك . فالتكافل الاقتصادي لا يكاد يكون جديداً . وعشية الحرب العالمية الاولى كتب نورمان انجيل في كتابه « الوهم الكبير » بقول ان

الشبكة المعقدة للتجارة العالمية قد دمرت كل امكانية للخروج بمكاسب من الحرب . ومع ذلـك فان الـدول الاوروبيـة المتحاربة في القرن العشرين ، وكذلك في القـرن التاسـع عشر كانت في العادة شريكات متقاربات جدا في التجارة . ويذكرنا البروفسور غريغوري غروسمان بأن « التاريـخ لا يقيم تأكيداً يذكر بأن التجارة تضمن السلام . وتاريخ روسيا نفسها هو أقل من سواه . فالمانيا كانت اكبر شريك تجاري لروسيا قبيل كل من الحربين العالميتين ، بينما كانت الصين اكبر شريك تجاري لها قبل القطيعة بـين موسـكو وبكيـن حوالي عام ١٩٦٠ » (٦) .

ومن المشكوك فيه على اية حال ان ينشأ التكافل الذي يبدو ان كيسنجر يتوخاه ، في العلاقات التجارية العادية ؛ اذ ليس ثمة ما يدعو الى الاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي على وشك التخلي عن سياسته التقليدية في الاكتفاء الذاتـي . غير ان مخططي السياسة السوفياتية يتوقون الـى عطـاء

---

(٦) غريغوري غروسمان ، شهادة امام اللجنة الاقتصادية المشتركة ، في جلسات حول المظهر الاقتصادي السوفياتي ، المؤتمر الثالث والتسعون ، الجلسة الاولى ، ١٧ ــ ١٩ تموز (يوليو) ص ١٤٢ . ففي كل حالة كانت المانيا تمثل ٤٠ في المائة من تجارة روسيا الخارجية . اما بالنسبة الـى القضية العامة للتجارة والسلام راجع ايضا البرت ولستتر « التهديـدات والوعود للسلام : اوروبا وامريكا في العهـد الجديـد » اوبيس ، وينتـر ١٩٧٤ ، ص ١١١٢ وما تلاها .

سخي من التكنولوجيا الغربية اذا كان الثمن معقولا ، اي اذا توفرت لهم هذه التكنولوجيا بقروض رخيصة طويلة الاجل ، او على أساس التنازل . والاستجابة المطلوبة هي مساعدات اقتصادية تبدو كأنها قادرة على تحقيق رابطة من الاعتماد أقوى من شبكة للتجارة . والتاريخ يؤكد لنا ان الجزية لم تكن انجح من التجارة في منع الغزو او السيطرة من جانب دولة اجنبية .

ولعل اضعف حلقة في حجة كيسنجر هي الاصرار على ان اية مكاسب تتجمع للقوة السوفياتية في الوفاق خارجة من الموضوع « لانه حين يمتلك الجانبان مثل هذه القوة الهائلة ، فان اية اضافة طفيفة لا يمكن ان تترجم الى فائدة محسوسة او حتى قوة سياسية قابلة للاستخدام » (٧) .

ان هذا كلام لا معنى له ، كما يبين البروفسور البرت ولستتر بايجاز حين يقول : « ان التعليل المؤيد لهذا الراي عن التوازن الحالي يبدأ من الاعتقاد بأن اضافة زيادة ما من القوة العسكرية الى « الترسانات الجبارة في العصر النووي » لا تغير فعلا اي شيء . ولكن هل صحيح ان « امتلاك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عدة الوف من الرؤوس النووية » لا يجعل هناك قيمة لاية اضافة تقوم بها

---

(٧) سياسة الولايات المتحدة الخارجية للسبعينات : تكوين سلام دائم ، تقرير الى الكونغرس من ريتشارد نيكسون ، رئيس الولايات المتحدة (واشنطن العاصمة ، مطبعة الحكومة ، ١٩٧٣) ص ٢٣٢ .

احدى الدولتين الجبارتين بترسانتها من الاسلحة المضادة للدبابات توجه بالاسلاك ، او صواريخ ارض ـ جو ، او قنابل توجه بأشعة ليزر او ما شابه ذلك للاستخدام في حالات الطوارىء المحدودة ؟ او ليس في وسع اي منهما ان تحقق هدفا سياسيا ما بنقل مثل هذه الاسلحة (او حتى بضعة اسلحة نووية في يوم من الايام) الى اي حليف لها ؟ ان الشواهد التي قدمتها حرب اكتوبر ١٩٧٣ جعلت الاتحاد السوفياتي يشعر بأن احراز مكاسب من طرف واحد امر ممكن . والتصريحات عن كفاية الموازين العسكرية او استقرارها لا يمكن ان تستمد من مجرد المخزون النووي لدى الدولتين الجبارتين . « فالقوة » اعقد من هذا بكثير واعظم تنوعا . ولا يمكن قياس القوة العسكرية او السياسية او الاقتصادية بمجرد معيار واحد بسيط » (٨) .

او بعبارة اخرى ان ميزان القوى لا يزال عرضة لتنوع لا نهاية له عن طريق « التعديلات الهامشية » .

انظر ما يحدث للجهود السوفياتية والاميركية من الناحية الواقعية . لقد هبطت جهودنا بما يقرب من السدس منذ عام ١٩٦٤ ، في حين ان جهودهم (حسب تقديرنا الرسمي) ارتفع بأكثر من الثلث ، وبذلك تتفوق على جهودنا في عام ١٩٧٠ . وعندما نتغاضى عن نفقات حرب فيتنام المتراكمة ، اظهرت جهودنا الدفاعية هبوطا مطردا

---

(٨) ولستتر « التهديدات والوعود للسلام » ص ١١١٦ ـ ١١١٧ .

سنة بعد سنة منذ عام ١٩٦٣ . اما جهودهم ففي ازدياد مطرد (٩) . فهل نعتقد ان هذا « التعديل الهامشي » لا تاثير له في ميزان القوى العالمي ؟

ان اهم تاثير فوري كان على القوى النسبية الموجودة. ففي المجال النووي الاستراتيجي انتقل الاتحاد السوفياتي من موقف متدن الى موقف متساو تقريبا . وهذا تطور جعل التوازن في القوى التقليدية التي يشدد كيسنجر باستمرار على اهميتها ، على جانب اكبر من الاهمية . فلدى الاتحاد السوفياتي ضعف ما لدينا تقريبا من رجال تحت السلاح ، بينما لم يكن لديه منذ عشر سنوات اكثر مما لدينا الا بمقدار السدس فقط . كما ان اسطولنا القاتل العائم تقلص من حيث العدد فبات اصغر من الاسطول السوفياتي بعد ان كان منذ عشر سنوات اكبر من الاسطول السوفياتي بمقدار الثلث . وهكذا وهكذا (١٠) ولهذه الاتجاهات المتفاوتة في القوة العسكرية تاثيراتها المؤكدة في الدبلوماسية وفي الردع

---

(٩) تقرير الدفاع السنوي (واشنطن العاصمة ، مطبعة الحكومة ١٩٧٥) .

(١٠) للاطلاع على معطيات مناسبة راجع المصدر نفسه ، وشهادة رئيس الاركان المشتركة امام لجنة مجلس الشيوخ للقوات المسلحة عن وضع الولايات المتحدة العسكري خلال سنة ١٩٧٥ المالية في جلسات المؤتمر الثالث والتسعون الجلسة الثانية ، ٥ فبراير (شباط) ١٩٧٤ . الجزء الاول .

كما يعرف ذلك جيدا كيسنجر المولع بمظاهر القوة .

ومهما استبعدنا التفكير في الحرب النووية ؛ فان استخدام القوى التقليدية يبقى موجودا ، وتشهد على ذلك احداث الربع الماضي من القرن الحالي في كوريا وهنغاريا والشرق الاوسط وافريقيا وجنوب آسيا وكوبا وجنوب شرقي آسيا وتشيكوسلوفاكيا وقبرص .

ومن المحتمل ان يؤدي التباين في الجهود الدفاعية على المدى الطويل الى زعزعة ميزان القوى بصورة اكثر جذرية ، اذ ان تكنولوجية الاسلحة من هجومية ودفاعية تواكب التدفق المستمر للفنون الحربية . وليس ثمة سبيل لضبط هذه العملية الديناميكية عن طريق رقابة التسلح بدون تفتيش صارم على الطبيعة . والدولة التي تفوز باليد العليا في الابتكار تحوز القدرة على السيطرة على تزايد القوة في المستقبل . فطبيعة ميزان القوى في السنوات العشر القادمة تتقرر اليوم في المختبرات وفي حقول التجارب . ومن يدري ما يخبئه لنا العلم من معجزات جديدة للرعب ؟ قد تؤدي معجزات الرعب هذا الى مثل ما ادت اليه المتفجرات النووية ذات يوم . فالتغير لا بد حاصل ، سواء كان جذريا ام غير ذلك ، في الفنون والعلوم العسكرية . ومن المحتمل ان تترجم النسبية في البحوث والاختراع الى قوة نسبية منظورة في المستقبل .

وهناك المزيد مما يمكن ان يقال ضد الوفاق ، ولكنه سيكون مجرد ترداد لما يمكن العثور عليه في الكتب الضخمة

التي اصدرتها المطابع حتى الآن (١١) . ويكفي ما قيل هنا حتى الآن لنلتفت الى الاسئلة التي وضعها الوزير كيسنجر لمنتقديه :

« ما هو البديل الذي يقترحون ؟ وما هي السياسات المحددة التي يريدون منا تغييرها ؟ وهل هم مستعدون لحالة مطولة من الخطر الدولي المتزايد بشكل مذهل ؟ وهل يودون العودة الى الازمات المستمرة وميزانيات التسلح الضخمة للحرب الباردة ؟ هل الوفاق يشجع على القمع ، او انه الوفاق الذي ولد الحماسة والمطالبة بالانفتاح الذي نشهده الآن ؟ وهل في وسعنا ان نطلب من شعبنا ان يؤيد المجابهة ، ما لم يعلم اننا قد استنفدنا كل بديل معقول آخر ؟ » (١٢) .

هذه اسئلة مثقلة جداً طبعا لانها توحي بأن على النقاد ان يختاروا بين الابيض والاسود ، الوفاق او الحرب الباردة . واذا كان هذا هو الخيار السائح الوحيد ، فلا بد للمرء من ان يتساءل عما حدث « للنظام الجديد المستقر

---

(١١) فيما يلي بعض اسماء اكثر منتقدي الوفاق نفوذا واطلاعا : روبرت كونكويست وغيره « تقسيم لسياسة الوفاق » دراسة ، برينغ رسمي ١٩٧٤ ، ص ١ — ٢٧ . تيودور درايبر « الوفاق » تعليق ، يونيو (حزيران) ١٩٧٤ ص ٢٥ — ٤٧ . غريغوري غروسمان ، شهادة امام اللجنة الاقتصادية المشتركة . الترت ولستتر « التهديدات والوعد للسلام » .

(١٢) خطاب في مينابوليس، نشرة وزارة الخارجية الاميركية ٤ اغسطس (اب) ١٩٧٥ ص ١٦٦ .

للسلام » الذي كان قيد البناء خلال السنوات الست الماضية . وكما يقول البروفسور ولستتر « ان الغريب في هذا التشبيه هو رغبته في أن يكون جامعا لكل شيء . ان هيكلية السلام في العصر النووي راسخة وثابتة . ومع ذلك فان علينا ان نسير بحذر شديد للتأكد من اننا لا نهدم هذا البناء المتداعي على رؤوسنا في حال سقوط الزجاج المتكسر والطوب المنهار بشكل نهائي » (١٣) .

ان التشبيه خطأ في كلا الحالتين : فالهيكلية مزعزعة في الواقع ، ولكننا لسنا بحاجة لان نسير بحذر شديد في علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي . فالوقت لم يحن لذلك بعد . ولا يزال بالامكان اتخاذ موقف بديل من جانب السياسة الاميركية الخارجية لتجنب مخاطر وفاق كيسنجر من جهة، وزمهرير الحرب الباردة من جهة اخرى . وينطوي ذلك على استرداد ثقة الغرب وتصميمه ، واعادة بناء الرادع ، وارساء المفاوضات بثبات على مبادىء التنازل المتبادل والامن الخالص ، ثم المساومة من هذا المنطلق .

وكما سبق تأكيده ، فان دبلوماسية كيسنجر اوجدت وفاقا مفرطا من جانب واحد ، انفراجا أكثر من اللازم في التوتر في الولايات المتحدة وفي ارجاء الغرب كله ، والتوتر هو على كل حال رد الفعل الدفاعي الطبيعي لخطر متوقع ، وهو يستنفر الارادة ويحثها على المقاومة . وكان التوتر قد

---

(١٣) ولستتر « التهديدات والوعود للسلام » ص ١١١٦ .

ازداد الى حد مبالغ فيه في الغرب ، حسب راي كيسنجر ، لان الحرب الباردة المرتبطة بـه انطوت علـى مجازفة ـ هـي الفناء النووي ـ افظع من التهديدات التـي كـان ينبغـي مقاومتها . وقد انفرج التوتـر بسبب هجمـة دبلوماسية صاعقة كان من تأثيرهـا تضخـم المجازفـة النوويـة والاستخفاف ، فـي الوقت ذاتـه ، بالخطـر السوفياتي . والنتيجة هي ضعف خطير في الارادة على المقاومة ، فيمـا راح الجمهور المرتبك يحاول ان يفهم ما اذا كانت المقاومـة غير ضرورية أو انها عقيمة .

ان ما يجب عمله باديء ذي بدء هو اعادة حالة صحية من الاستنفار تقوم على اساس تقدير للمخاطر الخارجيـة التي تهدد طريقة الحياة الغربية ، وعـلى اسـاس احساس بالثقة في امكانية التغلب على هذه المخاطر . ويمكن تحقيق ذلك تدريجيا بابعاد الدبلوماسية عن طريق البحث عـن طرق لاشراك الاتحاد السوفياتي ، والاتجاه نحو طريقة المساومةعلى اساس شيء مقابل شيء . والطبيعة المختلفـة للمشاكـل الشرقية والغربية تتيـح اساسا الفرصة لتنازلات متبادلـة تفيد الجانبين وتحسن في الوقت ذاته الامن الغربي او عـلى الاقل لا تؤذيه .

ان الاتحاد السوفياتي يشكو شكوى مزمنة من اقتصاد عاجز ، الامر الذي يحول باستمرار دون تحقيـق طمـوح الزعماء السوفيات في الوصول بقوتهم الى الحد الاقصـى في المستقبل وفي الحاضـر . فالاقتصاد لا يستطيع تلبيـة

الطلبات الثقيلة الملقاة عليه للاحتفاظ بالقوة الموجودة وتحقيق التنمية ، بما في ذلك رفـع مستوى المعيشة . والمشكلـة ناشئة عن التنظيم العاجز والحافز الضعيف لاقتصاد ضخـم موجه ، تعرقله ، بين اشياء اخـرى ، سياســة اساسهـا الاكتفاء الذاتي . ومن هنـا فان الاقتصاد يواجـه أزمـات زراعية دورية في المدى القصير ، وتقصيرا في توليد جبهة عريضة للابداع التكنولوجي في المدى الطويل .

وقد يكـــون المخـرج فـي اصــلاح جـذري للنظـام الاقتصادي . غير ان الحكام التوتاليتاريين يحرصون عـلى تجنب مثل هذه المخاطرة خوفا من نسف قوتهم الوحدانيـة المتماسكة . فمداواة المريض قـد تغني عـن الحاجـة الـى الطبيب . وهكذا فقد اتجهوا كما كان متوقعا نحـو الغـرب طلبا للمساعدة .

ومهما كان من امر المساعدات الاقتصادية التي نقدمها فانها لا بد ان تعزز قوة السوفيات وتجعلها اقوى ممـا لـو حبست عنها مثل هذه المساعدات . اما مكاسب الغـرب ، اذا كان هناك ثمة مكاسب ، فانها ستكون تافهة في الناحية الاقتصادية واكثر تفاهة مـن الناحية الاستراتيجية ، ذلـك ان قوة الغرب العسكرية والسياسية ليست مقيدة الى حد بعيد بعوامل اقتصادية . وعلى هـذا فان علينا ان لا نساعد الاتحاد السوفياتي اقتصاديا وتكنولوجيا ، مـا لـم نحصل بالمقابل على تنازلات سياسية تبعد الاذى عن امتنا على الاقل. وعلينا وبوجه عام ان نصر على تحسين الامن ، ذلك ان مـا

سيحصل عليه الاتحاد السوفياتي من مكاسب في المساعدات الاقتصادية والتجارة الموسعة يعزز موقف قيادته داخليا وخارجيا . ويجب ان يكون المطلوب تخفيض الخطر السوفياتي على الغرب مقابل الكسب في القوة المحلية. وعلى هذا الاساس ينبغي ان نركز على تحرك السوفيات في محادثات التخفيض المتبادل للقوات المسلحة ، وللاسلحة الاستراتيجية ، ومحادثات رقابة التسلح في الشرق الاوسط ، وتحييد جنوب شرقي آسيا وغيرها .

وعلينا أن لا نخدع انفسنا بالقول ان سياستنا الخارجية لا تؤثر في الاوضاع داخل الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية . وفي هذه الناحية كان سولجنتسين على حق (١٤) وكيسنجر على خطأ . فاذا ادرك الحكام السوفيات ان الغرب سينقذهم من كل صعوبة اقتصادية فانهم بذلك لن يكونوا تحت اي ضغط لجعل نظامهم نظاما حرا ، كذلك فان انفراج التوتر الخارجي يرافقه على الدوام في الشرق تشدد في الداخل . يتساءل كيسنجر عما اذا كان الوفاق يشجع على القمع او يغذي الحماسة والجواب هو انه يشجع على القمع . فقد بلغ الانشقاق ذروته في الاتحاد السوفياتي قبل الوفاق ، ولكن ذلك قمع فعلا بعد الوفاق . وشهدت انحاء مختلفة في اوروبا الشرقية سياسة رجعية مماثلة .

---

(١٤) انظر خطابه في واشنطن كما نشر في صحيفة « يواس نيوز اند وارلد ريبورت » ١٤ يوليو (تموز) ١٩٧٥ ، وخصوصا ص ٤٩ وما تلاها .

ومثل كيسنجر كمثل من يهاجم رجلا من قش صيني يصر بعناد على ان سياسة الغرب الخارجية لا تستطيع تحويل النظام الداخلي في الاتحاد السوفياتي ، اذ ليس ثمة من يعتقد جادا بان الضغط الخارجي يستطيع ان يجعل الديمقراطية او ما يشابهها تنبت في المجتمع السوفياتي بين عشية وضحاها . ولكن هذه ليست المشكلة اطلاقا ، انما هي العثور على افضل وسيلة لمسايرة ودعم قضية التحرر في الشرق .

ولا تكاد تكون المساومة شبه التجارية على اساس مبدأ عدم الاضرار بالامن بمثابة مجابهة او حرب باردة . اما اذا رفض الزعماء السوفيات رفضا أعمى الفرص السانحة لوضع ترتيبات تؤدي الى مكاسب متبادلة دون ان تنسف موقفنا الاستراتيجي فسيتضاءل الدامي لاعتقادنا بأنهم سيتصرفون بمسؤولية لمجرد الاستمرار في التمتع بطيبات المشاركة .

ومن شأن الدبلوماسية المجددة ان تساعد على رفع معنويات الغرب وان تفسح المجال العام امام اصلاح دفاعنا واحلافنا المتداعية . فلا بد من عكس اتجاه الدفاع المنحدر ، والا ذهبت كل الجهود هباء . وينبغي اعادة التماسك الى حلف شمال الاطلسي ، كما ينبغي حل معضلاته الاستراتيجية . ومن المؤسف ان استراتيجية الغرب العسكرية مختلفة عن التكنولوجيا ، ولا سيما من حيث عدم ادراكها للاهمية الثورية للاسلحة المتقدمة ، النووية منها

وغير النووية (١٥) . والهـدف الاستراتيجي المختار الـذي هو حصيلة مداولات مكثفـة دارت فـي البنتاغـون خـلال السنوات الاخيرة ، يعتبر دليلا مبكرا على ضرورة اعـادة النظر في مبدا استراتيجي آن الاوان لمراجعتـه منـذ مـدة طويلـة .

فالقضية اذن هي معرفة الافادة عـلى افضل وجه مما هو متاح لنا من مزايا للدفاع عن الحضارة الغربيـة ضـد تهديد الشرق . وبدون التنميق اللفظي ، فان وفاق كيسنجر هو تفريط في هذه المزايا دون مطالبة باية فوائد استراتيجية بالمقابل ، على افتراض ان الحكام السوفيات سيمتزون بمـا يتلقونه فيتفادون بحرص الاخـلال بالتوازن الاستراتيجي . ولكنهم كما سبق ان قلنـا فانهم لا يحتاجو نالـى عمل اي شيء اذ ان كفة ميزان القوة ستصبح باستمرار الى جانبهم على اية حال . والبديل المقترح هنا هو ان لا نقايض على مـا في يدنا الا بفوائـد استراتيجية تعويضية . وممثـل هـذه الدبلوماسية للتنازلات المتبادلة تنطوي على امل اكبر فـي سلام له معنى اكثر من وفاق تائه .

---

(١٥) انظر ولستتر « التهديدات والوعود للسلام » ص ١١٢٢ ومـا تلاها ، ويرل فوس « الدفاع عـن اوروبـا بقبلات المـوت » الطبعـة ٢٤ (واشنطن العاصمة : اميركان انتربرايز انستتيوت ، ابريل (نيسان) ١٩٧٤)

الخاتمـة :

اجل ، هناك مخطط عام لوفاق كيسنجر ، غيـر ان الغرب تائه على كل حال ، ويخيم الاضطراب على الكونغرس وعلى الجمهور ، ولا يمكن تبديـده بالاجماع لان الدبلوماسية اصبحت ذات طابع شخصي . وليس هنـاك مـن سـبيل لاجهزة الحكومة الشرعية لان تخطط اتجاه سياسة اميركـا الخارجية ما دامت مطابقة لمخطط كيسنجر العـام ، فيجب القبول بسياسته وولايته على هذه السياسة كقضية مسلـم بهــا .

ان ما يعد به كيسنجر بالمقابل هو سـلام مـن غيـر مجازفة ، يوجد استقرارا للقوى ونظامـا دوليـا شرعيا فـي الوقت الذي يزيل فيه خطر المجابهة بين الدولتين النوويتين الجبارتين . وهو يعـد بتحقيق ذلـك عـن طريـق الايقـاع بالاتحاد السوفياتي في شبكة لن يرغب في الافلات منهـا . غير ان هذا الوعد لا يمكن البر به .

ويصف كيسنجر دبلوماسيته بانها خلاقة ، ولكن مـن الافضل وصفها بالرومانتيكية . فمثل هذه الحنكة السياسية نادرة في التقاليد الاميركية التي تفضل سياسـة خارجيـة أساسها خليط من المثالية والواقعية ، على أن تكون نسب هذا الخليط ملائمة للزمن .

ولكن من المفروض قبل كل شيء آخر ان تكون سياسة اميركا الخارجية سياسة علنية وخاضعة للتمحيص والتقييم

والاستحسان في العلن . اما الغموض والتكتم ، والامر الواقع ، فهذه كلها لا مكان لها عندنا . واذا كان لا بد من معالجة هذا العيب ، فلا بد من اعادة شاملة للمخطط العظيم المذكور .

ملحق

مقتطفات مختارة
من مؤلفات وكتابات هنري كيسنجر

١ ـ النظام الدولي والثورة

لا غرابة في ان يتطلع عصر كهذا العصر يواجه خطر الفناء بالطاقة النووية الحرارية ، بحسرة الى تلك الازمان التي كانت الدبلوماسية تشمل عقوبات اخف في وطأتها ، ويوم كانت الحروب محدودة ، والكوارث تكاد تكون معدومة . ولا غرابة والحالة هذه ، ان يصبح تحقيق السلام هو الشغل الشاغل ، او ان يتجه التفكير الى ان تصبح الحاجة الى السلام هي الحافز على تحقيقه .

غير ان تحقيق السلام ليس بمثل سهولة الرغبة فيه ، ولم يكن محض مصادفة ان يقترن التاريخ بآلهة النقمة التي تقهر الانسان بتلبية رغباته بطريقة معكوسة او بالافراط في تلبية تضرعاته . واكثر العصور الغابرة تنعما بالسلام هي اقلها بحثا عنه . اما اولئك الذين لا ينتهي سعيهم اليه ، فهم اقل الناس قدرة على التوصل الى الطمأنينة . وكلما كان السلام ـ باعتباره تفاديا للحرب ـ الهدف الاول لاحدى الدول او لمجموعة من الدول ، كان النظام الدولي تحت رحمة اشد اعضاء الاسرة الدولية قسوة . وكلما ادرك

النظام الدولي ان هناك مبادىء لا يمكن التهاون بشأنها ولو من أجل السلام ، أصبح الاستقرار القائم على اساس التوازن في القوى معقول على الاقل .

فالاستقرار ، اذن ، لم يكن ينجم عادة من السعي وراء السلام بل من الشرعية المقبولة بوجه عام . وينبغي عدم الخلط بين « الشرعية » حسب استعمالها هنا والعدالة ، فهي لا تعني أكثر من مجرد اتفاق دولي على طبيعة التدابير العملية والاهداف الجائزة واساليب السياسة الخارجية . كما انها تعني ضمنا قبول جميع الدول الكبرى باطلر النظام الدولي ، ولو على الاقل الى الحد الذي لا يثير من السخط لدى اي من الدول ، كما حدث لالمانيا بعد معاهدة فرساي.. حدا تعبر عنه بسياسة خارجية ثورية . وليس في وسع النظام المشروع أن يجعل الصدامات مستحيلة وانما هو قادر على الحد من نظامها . والحروب قد تقع ولكن خوضها يكون باسم الكيان القائم . والسلام الذي يعقبها سيكون تعبيرا افضل من الاجماع العام « المشروع » . والدبلوماسية بمعناها التقليدي وهو تسوية الخلافات عن طريق التفاوض، لا تكون ممكنة الا في ظل الانظمة الدولية « المشروعة » .

وعندما تكون هناك دولة لم تر ان النظام الدولي مجحفا او ان طريقة اضفاء صفة الشرعية عليه جائرة ، فان العلاقات بينها وبين الدول الاخرى تكون ثورية . وفي مثل هذه الحالات لا يكون الخلاف على تقويم الاعوجاج في نظام معين ، وانما على النظام نفسه . فالتعديلات ممكنة ، ولكنها

تعتبر بمثابة مناورات تكتيكية لترسيخ المواقع قبل المجابهة الحتمية او تكون بمثابة اداة لنسف معنويات الخصم .

ومن المؤكد ان دافع الدولة الثورية قد يكون دفاعيا ، وقد تكون ايضا صادقة في عرضها لمشاعرها المهددة بالخطر . والظاهرة المميزة للدولة الثورية ليس شعورها بالتهديد ـ ذلك ان مثل هذا الشعور كامن في طبيعة العلاقات الدولية القائمة على اساس الدول ذات السيادة ـ بل هو انتفاء ما يطمئنها . فليس غير الامن المطلق اي شل الخصم ـ يعتبر ضمانا كافيا . وهكذا نجد ان رغبة احدى الدول في الامن المطلق يعني الخوف المطلق لدى الآخرين .

والدبلوماسية ، اي فن تقييد ممارسة القوة ، لا تفعل فعلها في مثل هذا الجو . ومن الخطأ الافتراض بان في مقدور الدبلوماسية على الدوام تسوية المنازعات الدولية اذا توفر « حسن النية » و « الاستعداد للاتفاق » ، ذلك ان كل دولة في النظام الدولي الثوري تبدو في عين الخصم مفتقرة الى هذه الصفات بالذات . ويظل في وسع الدبلوماسيين الاجتماع معا ، ولكنهم يعجزون عن الاقناع لانهم لا يتكلمون اللغة ذاتها . وفي غياب الاتفاق على ما يشكل مطلبا معقولا ، تنشغل المؤتمرات الدبلوماسية بترديد عقيم للمواقع الاساسية والاتهامات بسوء النية ، او بمزاعم « اللامعقولية » و « التخريب » ، وتتحول الى مسرحيات راقية تحاول ايضا اقحام دول غير ملتزمة في احد الانظمة المتعارضة .

اما بالنسبة الى الدول التي اعتادت الطمانينة ولا خبرة لها بالكوارث ، فان الامر يكون بمثابة درس قاس لها . ذلك ان فترة الاستقرار الطويلة التي خيل اليها انها دائمة تجعل من المستحيل عليها ان تقبل تاكيد الدولة الثورية على علاقة بانها تقصد تحطيم الاطار القائم . ولهذا فان المدافعين عن الوضع القائم يميلون الى البدء بمعاملة الدولة الثورية كما لو ان تصريحاتها هي مجرد تصريحات تكتيكية ، او كما لو ان هذه الدولة تقبل فعلا الشرعية القائمة ولكنها تغالي في عرض قضيتها لاغراض المساومة ، او كما لو انها مدفوعة بمظالم معينة لتهدأ وتستكين بمجرد حصولها على تنازلات محدودة . فالذين يحذرون من الخطر الكامن بمرور الزمن يعتبرون من مروجي الرعب ، واولئك الذين ينصحون بالتكيف للظروف يعتبرون اناسا متزنين وعاقلين ، فلكل من الجانبين « اسبابه » الوجيهة ، وهي الحجج التي تؤخذ على انها موجودة فعلا في الاطار القائم . و « الاسترخاء » حيث لا يكون وسيلة لكسب الوقت ، هو نتيجة العجز عن معالجة سياسة غير محدودة الاهداف .

غير ان من الامور الجوهرية للدولة الثورية ان تمتلك الجراة في معتقداتها وان تكون مستعدة بل وحريصة على دفع مبادئها الى نهايتها . اما ما عدا ذلك مما قد تحققه الدولة الثورية ، فانه يميل الى القضاء ان لم يكن على شرعية النظام الدولي فعلى الاقل على الانضباط الذي يعمل [illegible]ـه هذا النظام . والصفة المميزة للنظام المستقر هي

عفويته ، وجوهر الوضع الثوري هو وجدانيته . ومبـادىء الواجبات في عهد الشرعية تؤخذ على انها تحصيل حاصـل فيندر التحدث عنها ، ولهذا تبدو هـذه العهود ضحلة تنم عن الصلاح الذاتي . اما المبادىء في الوضـع الثوري فهـي مركزية وتكون دائما مدار الحديث . غير ان عقـم الجهود بالذات سرعان ما يفرغها من كل معنى ، ولذا جرت العـادة ان يطرح الجانبان صيغتيهما « الصحيحة » لطبيعة الشرعية بعبارات متشابهة . وبمـا ان اهتمـام الانظمة المتنافسة في الاوضاع الثورية بتسوية الخلافات اقل من اهتمامها بنسف الولاءات ، فان الدبلوماسية يستعاض عنها امـــا بالحرب أو بالسباق على التسلح .

(من : « عالم تحت استعادته » ص ١ ـ ٣)

☐

تقيم الدولة اي سياسة بناء على شرعية هذه السياسة المحلية ، اذ انها لا تملك معيارا آخر للتقييم ، غير ان الجهد الذي يبذل لتحديد مبدأ تشريع النظام الدولي بصيغة ضيقة النطاق للعدالة لا بد من ان يؤدي الـى وضع ثوري ، لا سيما اذا كانت مبادىء التشريع المحلية قابلة للتطبيق . واذا اراد مجتمع ما ان يضفي الصفة الشرعية عـلى نفسه بمبدأ يدعي الشمول والتفرد معا .. واذا كان مفهـوم هـذا المجتمـع « للعدالة » باختصار لا يتضمن وجـود مبـادىء مختلفـة للشرعية ، كانت العلاقات بين هـذا المجتمع وغيـره مـن

المجتمعات قائمة على اساس القوة . ولهذا السبب تعذر على انظمة الشرعية المتنافسة التفاهم ، لا لعجزها عن الاتفاق على طبيعة مطالب « العدالة » فحسب وانما ــ وربما كان هــذا هو الاهم ــ لانها تعجز عن اضفاء الشرعية محليا على الاجماع الدولي الممكن احرازه .

(من : « عالم تمت استعادته » ص ٣٢٨)

□

... لم نواجه اطلاقــا الاختلاف الاساسي بين حاجات الغرب ــ مثلا الحاجة الى مساعدات اقتصادية في اوروبا او الى سياسات اجتماعية نيرة فــي الولايات المتحدة ــ وبين مشاكل الامم الناشئة . ففي الغرب كان الاطــار السياسي والاجتماعي مستقرا اساسا . اما الخطر الرئيسي فوليــد التخلخل الاقتصادي نتيجة الحرب او الكساد . كذلك فــان البرامج الاقتصادية والاجتماعية استطاعت عن طريق ازالــة السخط ان تهيىء للنظام السياسي والاجتماعي ان يستقر . اما في الدول الحديثة العهد فان الفجوة بــين التوقعــات والواقــع بسبب غيــاب البنيــان السياسي . فالبرامــج الاقتصادية نفسها تبقى جوفاء ان لم تنطو ايضا على عمليــة بناء سياسي . والواقع انه لا بد من مساعدات اقتصاديــة لكي تكون فعالة هناك من ان تقضي على النظام القائم الــذي هو في معظمه اقطاعي او قبلي . فالعديد من الدول الحديثة العهد تفتقر الى المؤسســات او التقاليد التي تتكــون منهــا

الديمقراطية في الغرب . فانماط الحكم فيها غالبا ما تركز وتبتكر على الغوغائية وتشجع على ظهور نوع من القيصرية . فمسؤوليتنا لا تقتصر على رفع مستوى معيشة الدول الحديثة العهد بل تتناول اعتقادنا بالحرية والكرامة الانسانية مرتبطا بالظروف الخاصة لهذه الدول .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٥)

□

هذه العقبات في وجه المفاوضات الجدية تضخمها المواقف الغربية ، وخاصة الاميركية منها ، تجاه التفاوض مع الشيوعيين . والدول التي تتمسك بوضعها الراهن يتعذر عليها دائما معالجة فترة ثورية . وبما ان كل ما تعتبره « طبيعيا » يكون مرتبطا بالنظام القائم ، فانها تدرك بعد فوات الاوان ، في العادة ان ظهور دولة اخرى معناه قلب النظام الدولي . وهذا في الحقيقة مشكلة خصوصا اذا اقدمت دولة ثورية على طرح كل مطلب كهدف محدد ومعين قد يبدو في حد ذاته معقولا جدا . واذا ما استعاضت عن الضغط بحملات للتعايش السلمي ، فانها قد تثير الاعتقاد بأن هناك تنازلا وحيدا آخر يقف في سبيل عهد من الشعور الطيب الذي تهفو اليه . وهناك تغري جميع غرائز الدولة المتمسكة بالوضع الراهن بتسيير سياستها نحو توقع تغيير جذري لدى خصمها ، اي باتجاه ما لا يبدو لها بجلاء .. « طبيعيا » ..

ولولا هذه الصعوبة في التفهم ، لما قيض النجاح على الاطلاق لاية ثورة . والحركة الثورية تنطلق دوما من موقع القوة الدنيا . وتدين ببقائها الى تردد ضحاياها المتلبن في قبول تصريحاتها على علاتها . انها تدين بنجاحها الى الميزة السيكولوجية التي يضفيها الغرض المتفرد الذهنية على الخصوم الذين يأبون الاعتقاد بأن بعض الدول او المجموعات الدولية قد تفضل النصر على السلام . فغموض التحدي السوفياتي ناجم في بعضه عن مهارة القيادة السوفياتية . غير ان التضخيم ناتج عن ميل العالم الحر الى اختيار تفسير الدوافع السوفياتية الذي ينطبق افضل انطباق على مفاهيمه الخاصة المقررة سابقا . فلا كتابات لينين ولا تعبيرات ستالين ولا منشورات ماو ولا تصريحات خروشوف نفعت في تحويل الغرب عن اعتقاده واقناعه بأن تغييرا اساسيا في المجتمع الشيوعي واهدافه أصبح وشيكا ، وبأن المشكلة المؤجلة تعتبر في حكم المحلولة .

ولا ينقشع الغموض عن الحركات الثورية الا امام عيون الاجيال القادمة . ومهما بدت الدولة الثورية ضعيفة في البداية فانها غالبا ما تكون قادرة على احلال القوة السيكولوجية محل القوة المادية . وبامكانها استخدام ضخامة اهدافها لدحر الخصم الذي يعجز عن تدارك سياسة غير محدودة الاهداف .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ۱۷۳ ـ ١٩٧٤)

□

هناك ... شك خطير حول الصحة التاريخية لهذه النظريات التطورية . وسجل العلاقات بين التنمية الاقتصادية والسياسية الخارجية المعتدلة .. بين التصنيع والمؤسسات المحلية المتنورة .. بين التربية والروح المتسائلة ، ليس مفعما بالامل كما يقال لنا غالبا . فالتصنيع لم يجعل المانيا اقل ميلا للحرب ، بل العكس هو الصحيح . كما ان معدل النمو الاقتصادي الذي زاد على مثيله في اية دولة حديثة معاصرة لم يجعل من اليابان دولة مسالمة . كذلك فان معارضة التوتاليتارية الحديثة نادرا ما تأصلت في البيروقراطيات او في الجامعات . والنظام التربوي في المانيا يعد من أمجاد تلك الامة ، ومع ذلك فان الادلة تشير الى ان تأييده لاسوا دكتاتورية عرفها العصر الحديث فاق بكثير مقاومته لها . ولا يختلف هذا الحال كثيرا بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي . ولعدة قرون وفي عدة مجتمعات كانت وظيفة التربية التلقين العقائدي ، وينظر اليها كوسيلة لتعزيز سيطرة الدولة . وتفيد المستندات التاريخية ان هذه المحاولة نجحت اكثر مما فشلت ، ولا سيما اذا حكمنا عليها من خلال الاحداث على أساس مقياس زمني لحياة الفرد لا عبر القرون .

والواقع انه لا يوجد بلد تطورت فيه المؤسسات الديمقراطية عقب التصنيع او نتيجة التطور الاقتصادي .

فحيثما لا تكون هناك جذور للمؤسسات الديمقراطية عند بدء الثورة الديمقراطية ، فان هذه المؤسسات لا تجد حافزا لها في ظل النمو الصناعي . وربما تكون الديمقراطية راسخة الاركان في المانيا واليابان المعاصرتين ، غير انها لم تأت نتيجة التطور ، وانما كانت نتيجة حرب طاحنة . وفي جميع المجتمعات الديمقراطية التقليدية كانت اسس نظام الحكم اسبق من الثورة الصناعية . وقد نشأ الدستور الاميركي في مجتمع زراعي بأغلبيته ، وكذلك كان الحال مع المؤسسات الاساسية في النظام البريطاني . وقد اتسعت هذه المؤسسات ورقيت بازدهار البلدين ، الا ان ميزاتها المهمة سبقت النمو الاقتصادي ولم تكن نتيجة له .

بل على العكس ، فبالنسبة الى العلاقة بين التصنيع وظهور الديمقراطية اعتبرت الحرية السياسية في القرن التاسع عشر وسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي . واعتبرت الديمقراطية حينذاك اكثر انواع الحكم « تقدما » ليس فقط من الناحية المعنوية ، بل على أساس الاعتقاد بانها اكثر النظم فاعلية لدعم الرخاء المادي . ذلك ان الحكم الاقطاعي استبعد الافراد الموهوبين وأصحاب المشاريع في المجتمع عن الاشتراك في شؤون الحكم . وقد طوق النظام التجاري النشاط الاقتصادي بقيود حكومية زاد في التذمر منها ان اكثر الناس تأثرا بها لم تكن لهم كلمة في وضعها او تطبيقها. وفي هذه الحالة كانت النظرية الديمقراطية تعبيرا عن رغبة التي تمس رخاءهم .

وهذا يعني ان التصنيع بدلا من ان يولد الديمقراطية فقد يزيل الحافز الاقتصادي لها . وعندما لا تقف الحكومة عائقا في سبيل التطور الاقتصادي بل تشجعه بانتظام ، فان اصحاب المشاريع في المجتمع ينصهرون في النظام القائم بدلا من معارضته .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٩٠ ــ ٢٩٢)

□

كان نظام مترنيخ مستوحى من الاعتقاد الشائع في القرن الثامن عشر وهو ان العالم أشبه بساعة كبيرة ، اجزاؤها متشابكة بعضها مع بعض اذا اضطرب احدها اختل توازن الاجزاء الاخرى . اما بسمارك فكان يمثل عصرا جديدا . فلم يكن ينظر الى التوازن كانسجام او كامر ميكانيكي ، بل كتوازن احصائي لقوى دافقة ، وفلسفته الملائمة هي مفهوم داروين البقاء للاصلح . وكان بسمارك دليلا على التحول عن المفهوم العقلاني الى المفهوم التجريبي للسياسة .

(من : « الثوري الابيض : خواطر عن بسمارك » ص ٩٠٩)

□

لا يمكن تسوية الخلافات بين الدول ذات السيادة الا عن طريق التفاوض او القوة بالحلول الوسط او بفرض

الحل فرضا . اما اي هذه الاساليب هو الذي يفرض نفسه فامره يتوقف على قيمة وقوة البلدان المعنية وانظمتها المحلية. فقيم كل امة هي التي تحدد ما هو عدل ، وقوتها هي التي تقرر ما هو ممكن . وتركيبها المحلي هو الذي يشير الى السياسات التي يمكن في الواقع تنفيذها والابقاء عليها .

وعليه فان السياسة الخارجية تنطوي على جهدين متعارضين جزئيا : تحديد مصالح واغراض وقيم المجتمع ، وربطها بمصالح واغراض وقيم الآخرين .

ولذا فان على الذين يرسمون السياسة ان يوجدوا توازنا بين ما هو مرغوب وما هو ممكن . ويقاس التقدم دائما بخطوات جزئية وبالتحقيق النسبي لاهداف متغايرة ولا مفر من التوتر بين القيم التي تصاغ على الدوام باقصى الصيغ وكذلك بين الجهود المبذولة لدعمها والتي تنطوي بحكم الضرورة على المهاودة . فالسياسة الخارجية تفسر محليا بعبارات العدالة وما يحدد بالعدالة محليا يصبح موضوع تفاوض في الخارج . ولذا لم يكن محض مصادفة ان تنظر عدة دول بما فيها دولتنا الى الساحة الدولية وكانها منتدى تنسف فيه الفضائل بأساليب المكر من قبل الاجانب .

(من : خطاب « على الارض السلام » ص ٥٢٦)

□

ولكن اذا كان العالم افضل من مخاوفنا فانه لا يزال

ادنى بكثير من املنا فيه . ولقد حققنا انفراجا في العديـد من الازمات ، الا اننا لم نقتلع جذورها بعد . ثم ان منجزاتنا على ضخامتها لم تبعد المخاطر والانقسامات التي نشأت بعد الحرب . لقد بدانا الرحلة ولم تكملها بعد .. من المجابهـة الى التعاون .. من التعايش الى الانصهار الكلـي . ولكننـا مصممون على بلوغ نهاية الرحلة .

(من : « خطبة الفيلق الاميركي (المحاربين المخضرمين » ص ٣٧٥ – ٣٧٦)



٢ ـ الاطار الدولي الحالي

يكاد لا يكون هناك شك في اننا نمر بفترة ثورية . وعلى الصعيد المادي اختل ميزان قوة الاسلحة بالنسبة إلى الغايات التي يمكن ان تستخدم لتحقيقها . ونتيجة لذلك وفي لحظة من القوة التي لا مثيل لها نجد ايدينا مغلولة بسبب المضامين التكنولوجية لاسلحتنا . وعلى الصعيد السياسي فان العديد من الدول الحديثة الاستقلال تستمر في شحن سياساتها الدولية بالحرارة الثورية التي اكسبها الاستقلال . وعلى الصعيد العقائدي ، فان الحاسة المعاصرة تغذيها الآمال والتوقعات التي استوطنت حديثا في شعوب كانت حتى الامس القريب عاجزة عن التعبير عما في نفوسها ، كما تغذيها السرعة التي يجري بها تداول الآراء . يضاف الى ذلك الكتلة السوفياتية التواقة لاستغلال جميع انواع السخط لمصلحة غاياتها الذاتية ، اعطت للوضع الراهن اندفاعه الثوري .

وهذا صحيح على الرغم من البيانات الثورية للمؤتمر الحزبي العشرين ، ذلك ان « التعايش السلمي » لم يطرح

كتسليم بالوضع الراهن . بل على العكس من ذلك ، اذ جرى تبريره باعتباره اشد الاساليب الهجومية تأثيرا واكثر وسيلة فعالة لتقويض النظام القائم .

(من : « تاملات في الدبلوماسية الاميركية » ص ٤٤)

□

هذا امر ملح بنوع خاص في فترة ثورية كالفترة الحالية عندما يكون التغيير مرغوبا اكثر من الانسجام . وهكذا فان العلاقات الدولية المعاصرة تكون صعبة على افضل افتراض ، ولكنها تصبح ذات صفة ملحة لا سيما لانه لم يسبق ان حدثت عدة ثورات مختلفة في آن واحد . فعلى الصعيد السياسي ، شهدت فترة ما بعد الحرب ظهور عدد كبير من الدول الجديدة لشعوب كانت حتى ذلك الحين تحت الحكم الاستعماري . وليس بالامر السهل في اي وقت من الاوقات دمج هذا العدد الكبير من الدول في الاسرة الدولية ، لا بل ان هذا الامر زاد جسامة لان الكثير من الدول المستقلة حديثا استمرت في شحن سياستها بالحرارة الثورية التي اكسبتها الاستقلال . وعلى الصعيد العقائدي فان الحماسة المعاصرة تغذيها السرعة التي يجرى بها تناقل الافكار ، كما تغذيها الاستحالة المعروفة لتنفيذ التوقعات التي اثارتها الشعارات الثورية . وعلى الصعيد الاقتصادي والسياسي فان الملايين يثورون على مستويات المعيشة وعلى الحواجز الاجتماعية واختلاف الاجناس التي بقيت دون تغيير مدة قرون . زد

على هذا ان جميع هذه الثورات حدثت في وقت اصبحت فيه العلاقات الدولية فعلا علاقات عالمية للمرة الاولى ، اذ لم تعد هناك مناطق معزولة . واية خطوة دبلوماسية او عسكرية تترتب عليها في الحال عواقب على نطاق عالمي . وهذه المشاكل على خطورتها ، تستغلها الكتلة الصينية السوفياتية ، اذ انها مصممة على الحيلولة دون اقامة توازن من اي نوع كان ، كما انها موجهة نحو استغلال كافة الآمال لاغراضها الخاصة .

ولم يسبق للحنكة السياسية ان واجهت تحديا مخيفا اكبر من هذا . والمطلوب من الدبلوماسية ان تتغلب على انقسامات لا مثيل لها في الماضي ، وفي وقت يتناقص فيه باستمرار الاستعداد المتوفر لها للافادة من الضغوط التقليدية ، حتى خلال فترات الانسجام . ومن المؤكد ان الثورة المعاصرة لا يمكن ان تتحقق بالقوة وحدها ، فهي تتطلب وجود برنامج متماسك وجريء يتفق مع اماني البشرية . ولكن عندما لا يكون هناك عقاب لعدم المسؤولية ، فان القهر المكبوت لعدة قرون قد يجد له متنفسا في المجال الدولي لا نحو التطور الداخلي . وقد تختفي وسائل كبح النظام الدولي بالقدر الذي يصبح فيه اللجوء الى القوة مستحيلا .

اضف الى هذا انه مهما كانت امكانات توافقنا مع اماني سائر البشر ، فاننا نجابه دولتين ثوريتين هما الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية اللتين تفخران بفهمهما المتفوق للقوى « الموضوعية » ، واللتين تبدو لهما السياسات غير

المتصلة بامكانية معقولة لاستخدام القوة ، مجـرد نفــاق او غباء ، وبما ان العقيدة السوفياتية ترفض بصراحة الانسجام بين الانظمة الاجتماعية المتفاوتة ، فان التخلي عن القوة يخلق فراغا يمكن للزعامة السوفياتيـــة ان تتحــول فيـــه دون أن تخشى شيئا . وبما ان الحكام السوفيات يفاخرون بقدرتهم على « رؤية ما وراء » عرضنا للنيات السلمية، فان امكانياتنا الوحيدة للتأثير في تصرفاتهم تكمن في امتلاك قوة متفوقة. فالقيادة السوفياتية بذلـت كـل جهـد مستطاع للاحتفاظ بالنزعة العسكرية ، وحرصت عــلى الاصرار عــلى ان ليس بوسع اي اكتشاف تكنولوجي مهما بلغت قوتـه ، ان يلغـي قوانين التاريخ ، وان لا سبيل للوصول الى سلام حقيقي الا بعد انتصار الشيوعية . وسبق لنيكيتا خروشوف ان قــال « سنقبركم » ، وكان في وسع الديمقراطيات ان توفـر على نفسها الكثير من البؤس لو لم تكن تصر في غالب الاحيان على ان الدكتاتوريين لا يعنون ما يقولون . ويؤثر عــن ماوتسي تونج قوله « ان القوة السياسية تنبت من فوهة المدفع ... اجل ... نحن دعاة القوة الكلية للثورة ... وهذا صحيـح وماركسي .. » .

ويمكن تعريف مشكلة العصر النووي على النحو التالي: ان ضخامة الاسلحة العصرية تجعل التفكير في الحرب امرا مقيتا ، غير ان الامتناع عن المخاطر يعني اطلاق يـد الحكام السوفيات . وفي وقت أصبحنا فيه أقوى مــن اي وقــت مضى ، تعلمنا ان القوة غير المتصلة بالغايات التـي يمكن ان

تستخدم في أجلها ، قد تشل الارادة . وليس ثمة من مهمة تواجه السياسة الاميركية اكثر الحاحا من رفع قوتنا الى مستوى القضايا التي يرجح ان نتنافس فيها . وكل الخيارات الصعبة التي تواجهنا ــ من طبيعة انظمة سلاحنا الى المخاطرات التي يمكن ان تمر بها الدبلوماسية ــ تفترض باديء ذي بدء القدرة من جهتنا على تقييم معنى التكنولوجيا الجديدة .

(من : « الاسلحة النووية والسياسية الخارجية » ص ٢ ــ ٤)

□

للمرة الاولى في التاريخ اصبح من الممكن بفضل تغيير ميزان القوى عن طريق التطورات وحدها داخل اراضي دولة اخرى . ولم يكن في وسع اي امتلاك يمكن تصوره للاراضي، حتى ولو كان احتلال اوروبا الغربية ، ان يؤثر في الميزان الاستراتيجي بمثل العمق الذي اثر فيه النجاح السوفياتي في كسر طوق احتكارنا النووي . ولو ارادت دولة فيما مضى ان تحقق تحولا استراتيجيا كبيرا من طريق التوسع الاقليمي ، لكانت الحرب هي النتيجة الحتمية . ولكن نظرا لان نمو التكنولوجيا النووية حدث داخل اقليم ذي سيادة ، فقد ادى الى سباق في التسلح عوضا من الحرب .

(من : ((الاسلحة النووية والسياسية الخارجية))) ص
٥ ــ ٦)

□

... وهكذا نجد ان الكيانات الداخلية المعاصرة هي بمثابة تحد لم يسبق له مثيل لظهور نظام دولي مستقر . فالمجتمعات البيروقراطية البرغماتية تركز على الافادة من الواقع التجريبي الذي تعتبره حقيقية مسلما بها ، في حين ان المجتمعات الايديولوجية تنقسم بين اسلوب بيروقراطي في جوهره (وان يكن ذلك في مجال من الواقع مختلف عن الكيانات البيروقراطية ــ البرغماتية) ، وبين جماعة تستخدم الايديولوجية لاغراض ثورية بالدرجة الاولى . ولدى الدول الجديدة ــ من حيث نشاطها في الشؤون الدولية ــ حافز قوي للبحث عن تحقيق استمرار القيادة الساحرة (الكارزمية) خلال السياسة الخارجية .

وتشكل هذه الفوارق عقبة رئيسية في وجه الاجماع على ما هو اقتراح « معقول » . ومن الصعب التوصل الى تشخيص مشترك للوضع القائم . بل ان الاصعب من ذلك هو الاتفاق على اجراءات الحل . ومما يعقد الوضع ظاهرة تشترك فيها جميع انواع القيادات الا وهي الفائدة المتوخاة في الاهداف القصيرة الاجل ، والحاجة المحلية الى النجاح في كل الاوقات . ففي المجتمعات البيروقراطية تنشأ السياسة من حل وسط ، غالبا ما يسفر عن ادنى تناسم

مشترك ، ويتولى تنفيذه افـراد اكتسبوا شهرتهـم عـن تسييرهم دفة الوضع الراهن .

اما القيادة في الدولـة ذات المؤسسات الايديولوجية فقد تكون اسيرة اكثر لهيئات جماعيـة . فاي مـن هاتيـن القيادتين لا تطيق تغييرا جذريا في مسارها لانه يتسبب في ردود فعل عميقة في كيانها الاداري . والزعماء الباهرون في الدول الجديدة هم اشبه شيء بالبهلوان الذي يسير فـوق حبل مشدود ، اذا اخطأ في نقلة واحدة سقط ودقت عنقه .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٤٢ ــ ٤٣)

□

اليس اذن من امل في التعاون والاستقرار ؟ وهل حكم على نظامنا الدولي بأن لا يكون مفهوما ، وعلى اعضائه بالشعور المتزايد بالحيدة ؟

لا بد من الاقرار بانه اذا نظرنا الى الكيانات المحلية على حدة ، بدا التشخيص غير مشرق . الا ان الكيانات المحليـة لا توجد في فراغ . ولا بـد لها مـن ان تستجيب لمقتضيات البيئة . وهنا تجد جميع الدول نفسها وجها لوجه امـام ضرورة تجنب هجمة نووية . ومع ان هذا الوضع لا يـردع جميع الدول على السواء فانه يحدد مهمة مشتركة تفرضهـا التكنولوجيا حتى على مزيد من الدول كمسؤولية مباشرة .

ثم ان قدرا من التشابه في اشكال الادارة قـد يحقق

قدرا مشتركا من العقلانية .. فتنتشر العلوم والتكنولوجيا. وقد يؤدي تحسين المواصلات الى ظهور ثقافة مشتركة . ان عملية التفتيت بين الكيانات المحلية والمراحل المختلفة للتطور مهمة ولكن الاعتماد المتبادل المتزايد بين البشر يمكن ان يطغى عليهـا .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٤٥ ـ ٤٦)

□

... ان التحدي في زماننا هو ما اذا كان في وسعنا ان نعالج بوعي وابداع ما كانت تتم تسويته في القرون الماضية عن طريق سلسلة من الفورات العنيفة والمدمرة في كثير من الاحيان . علينا ان نشيد نظاما دوليا قبل ان تفرضه علينا ازمة ما كأمر محتم .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٤٩)

□

كان المقياس التقليدي لميزان القوى اقليميا . وكان في وسع دولة ما ان تكسب تفوقا كاسحا بفضل الغزو فقط . وما دام باب التوسع الاقليمي مقفلا او محدودا جدا ، فان الحفاظ على التوازن كان امرا محتملا . اما في الفترة المعاصرة فان هذا لم يعد صحيحا . فبعض الفتوحات لا تضيف سوى القليل الى القوة العسكرية المؤثرة . اما الزيادات الكبرى في القوة فلا تتحقق كلها الا عن طريق

تطورات داخل حدود الدولة ذات السيادة . ان الصين كسبت من ناحية القوة العسكرية الحقيقية من طريق احراز أسلحة نووية أكثر مما كان في مقدورها ان تكسبه لو احتلت جنوب شرقي آسيا كله . ولو ان الاتحاد السوفياتي احتل اوروبا الغربية كلها وبقي من غير أسلحة لكان أضعف بكثير مما هو الآن وعنده هذه الترسانة النووية داخل حدوده الحالية . وبعبارة أخرى ، ان التغييرات الاساسية الحقيقية حدثت داخل الحدود الاقليمية للدول ذات السيادة . ومن الواضح ان هناك حاجة ملحة لتحليل ما يقصد فعلا بالقوة ، وكذلك بتوازن القوى ، في العصر النووي .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٦٠ ــ ٦١)

□

... اصبح العالم من الناحية العسكرية موزعا بين قطبين فليس هنالك سوى دولتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تمتلكان العدة الكاملة للقوة العسكرية . وطوال العقد القادم لن يكون في مقدور اي بلد آخر او مجموعة من البلدان تحدي التفوق المادي لهاتين الدولتين . بل ان الثغرة في القوة العسكرية بين الدولتين النوويتين الجبارتين وبقية العالم يمكن ان تتسع بدلا من ان تضيق خلال العقد القادم .

والاستقطاب العسكري هو سبب للجمود في السياسة الخارجية . وكان حماة التوازن في القرن التاسع عشر

مستعدين للاستجابة للتغيير بتعديل مضاد . اما واضعو السياسة في الدولتين الجبارتين في النصف الثاني من القرن العشرين فانهم لا يثقون كثيرا في قدرة التوازن على تعديل نفسه بنفسه بعد اصابته بالاختلال . ومهما يكن من امر « التوازن » بين الدولتين الجبارتين فانه يعتبر هشما وجامدا في آن واحد . ويفتقر العالم المجزا بين قطبين الى القدرة على التبصر ، فيبدو له الكسب في هذا الجانب خسارة للجانب الآخر . وتظهر كل قضية وكأنها تنطوي على مسألة البقاء ذاته . وتتوزع البلدان الصغيرة بين الرغبة في الحماية والرغبة في التهرب من سيطرة الدول الكبرى . وتطغا على كل من الدولتين الجبارتين الرغبة في الحفاظ على تفوقها بين حليفاتها وزيادة نفوذها بين الدول غير الملتزمة ودعم امنها في وجه خصمها . وبما أن بعض هذه الاغراض لا يمكن التوفيق بينها ، فان ذلك يزيد في الضغط على النظام الدولي .

ولكن عصر الدول الجبارة يقترب الآن من نهايته . فالاستقطاب العسكري لم يخفق فقط في منع تعدد الاقطاب السياسية بل شجعه . ولدى الحلفاء الضعفاء سبب وجيه للاعتقاد بأن دفاعهم يأتي في صلب مصلحة شركائهم الكبار . ومن هنا فانهم لا يرون حاجة لشراء تأييد الشركاء بالاذعان لسياساتهم . وتشعر الدول الحديثة العهد بالحماية نتيجة للتنافس بين الدول الجبارة ، كما ان قوميتها تؤدي الى تأكيد متزايد الجرأة لارادتها الشخصية . والاستعمالات

التقليدية للقوة اصبحت اقل قابلية من الناحيـة العمليـة ، وظهرت اشكال جديدة من الضغط نتيجة الولاءات المؤقتـة والكيانات المحلية الضعيفة .

وليس من الضروري ضمان هذا الاستقطاب السياسي المتعدد الاستقرار . فالتزمت يتناقص ، وكذلـك تتنـاقص القدرة الادارية . وقد تفلح القومية في الحـد مـن سطوة الدول الجبارة ، ويبقى ان نعرف ما اذا كانت تتيح مفهومـا للتكامل يحقق قدرا اكبر من النجاح في هذا القرن عما كـان عليه في القرن الماضي . وقليلة هي البلدان التي تهتم بالاطلاع على الشؤون العالمية ، وليس سوى الدول الجبـارة التـي تمتلك وسائل المعرفة . ونتيجة لذلك فان الدبلوماسية غالبا ما توجه نحو السياسات المحلية ، كما ان اهتمامها بأحداث توقف في الحركة يكون اكثر من اهتمامها بالاسهام في النظام الدولي . ومن المتعذر تحقيق التوازن بين دول متفاوتة جدا في القيم والاهداف والتوقعات والخبرات السابقة .

ان حاجة النظام الدولي المعاصر الكبرى هـي مفهـوم متفق عليه للنظام . وفي غياب هـذا المفهوم ، فـان القـوة المتوفرة الرهيبة لا يقيدها اي اجماع على الشرعية كمـا ان الايديولوجية والقومية بطرقهما المختلفة ، تعمق الانقسامات الدولية . والعديد من عناصر الاستقرار التي ميزت النظـام الدولي في القرن التاسع عشر ، لا يمكن احياؤها من جديـد في العصـر الحديث . ان التكنولوجيا المستقـرة ، وتعـدد الدول الكبرى ، والمطالب المحلية المحدودة ، والحدود التـي

تسمح بالتعديل ، كل هذه ذهبت الى غير رجعة . فايجاد مفهوم جديد للنظام الدولي امر جوهري ، وبدونه يبقى الاستقرار بعيدا عن متناول اليد .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٥ ٥ـ ٥٧)

□

قضية الشرعية السياسية هي مفتاح الاستقرار السياسي في مناطق تضم ثلثي سكان العالم . ومع ان النظام المحلي المستقر في البلدان الجديدة لا يولد تلقائيا نظاما دوليا ، فان النظام الدولي لا يكون ممكنا بدونه . وينبغي ان يتضمن جدول الاعمال الاميركي فكرة عما نعنيه بالشرعية السياسية . وليس في وسعنا ان نتظاهر في عصر المواصلات الفورية بأن ما يحدث لثلثي سكان العالم امر لا يعني الولايات المتحدة ولا يهمها . بيد ان هذا لا يعني ان هدفنا يجب ان يكون نقل المؤسسات الاميركية الى البلدان الجديدة ، او فرضها عليها . كما يجب ان لا يقتصر تحديدنا للمشكلة على انه كيفية منع انتشار الشيوعية ، بل ينبغي ان يكون هدفنا بناء اجماع ادبي يجعل العالم المتنوع عالما خلاقا لا عالما هداما .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٨٤)

□

لا بد من القول ، قبل كل شيء ان الاستخدام السياسي

للقدر المتوفر من القوة مهما بلغ ، قد تغير . فعبر التاريخ كله كان في الامكان تحويل الزيادة في القوة العسكرية مهما بلغت ، الى ميزة سياسية معينة . ولكن بالنظر الى الترسانات المتخمة في العصر النووي ، فان السعي لكسب ميزة هامشية امر لا طائل تحته وانه يصبح انتحاريا . وعندما يتم الوصول الى الاكتفاء ، فان اية زيادة اضافية في القوة لا تترجم الى قوة سياسية مفيدة ، كما ان محاولة الحصول على مكاسب تكتيكية يمكن ان تفضي الى التفسخ .

ومثل هذه البيئة تركز املها على الاستقرار ، وتجعل من الصعب المحافظة عليه . والسعي اليوم وراء التوازن يجب ان لا يقارن بميزان القوى في العهود السابقة . فشعار « تطبيق » ميزان القوى التقليدي (الكلاسيكي) يتحلل عندما يكون التغيير المطلوب لقلب الميزان كبيرا جدا بحيث لا يمكن تحقيقه بوسائل محدودة .

وعلى وجه التحديد فانه لا يوجد لهذا شبيه في القرن التاسع عشر ذلك ان الدول الرئيسية كانت حينئذ تتشارك في مفاهيم متشابهة في الاساس للشرعية ، كما كانت تسلم بالكيان الاساسي للنظام الدولي القائم . وكانت التعديلات الصغيرة في القوة تبدو مهمة . وكان « التوازن » يفعل فعله في مناطق جغرافية محصورة نسبيا . غير ان ايا من هذه العوامل لا قيمة له اليوم .

وعندما نتحدث عن وجود خمسة او ستة او سبعة مراكز رئيسية للقوة ، فلا يعني ذلك استبعاد غيرها ، بل

يعني ان الجميع كانوا الى ما قبل بضع سنوات يتفقون على وجود مركزين فقط . فانحسار التوترات وظهور مراكز جديدة للقوة يعني مزيدا من حرية الحركة ومزيدا من الاهمية لجميع الدول الاخرى .

وعلى هذا الاساس فان هدفنا الآني هو بناء شبكة مستقرة من العلاقات تتيح الامل في تجنيب البشرية ويلات الحرب . فالاسرة العالمية المتكاملة لا تطيق مجابهات بين الدول الكبرى ولا حدوث ازمات اقليمية من جديد .

غير ان السلام يجب ان يكون اكثر من مجرد غياب الصدام . فنحن ننظر الى الاستقرار على انه جسر لتحقيق اماني البشرية ، وليس هدفا في حد ذاته . لقد تعلمنا الكثير بشأن تطويق الازمات ، ولكننا لم نستأصل جذورها . وبدأنا نسوي خلافاتنا ، الا اننا لم نرسخ المشاركة بيننا . وربما نكون قد اجدنا التحكم في التوازن ، ولكننا لم نحرز العدالة بعد .

انالفرص السانحة امام البشرية لتجاوز الآن القومية . ولا يمكن الافادة منها الا اذا كانت الامم تعمل معا بتفاهم :

ـ للمرة الاولى منذ اجيال اصبحت الانسانية في موقف تستطيع فيه ان تصوغ نظاما دوليا جديدا وسلميا . ولكن هل لدينا الطموح والتصميم للمضي بمهمة الخلق هذه التي ما زالت هشة ؟

ـ للمرة الاولى في التاريخ تتوفر لدينا المعرفة

التكنولوجية لتلبية حاجات الانسان . ان مقتضيات العالم المعاصر لا تحترم حدود الاوطان ، ومن المحتم ان تفتح جميع المجتمعات امام العالم المحيط بها . ولكن هل لدينا الارادة السياسية للتضافر معا في سبيل بلوغ هذه الغاية العظيمة؟

(من خطاب : « السلام على الارض » ص ٥٣٠)



التكافل الاقتصادي هو حقيقة واقعة . ويترتب علينا ان ننهي التناقض بين الاعتماد المتبادل المتزايد والهويات القومية والاقليمية المتفتحة .

(من : « خطاب حجيج بريطانيا العظمى » ص ٧٧٩)

★ ★ ★

٣ ـ الدبلوماسية في عالم ثوري

... ولكننا نعيش في عصر صراع ايديولوجي . وهذا هو السبب في صفة العجالة بالنسبة الى العلاقات الدولية، الحالية . وفي راي الكثيرين ان هذا الصراع العقائدي يمكن ازالته بتوفر الارادة ، وانه يتعين علينا كما كان الوضع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ان ندير علاقاتنا الدولية دون التفات الى المؤسسات المحلية . لكن ذلك معناه ان نضع العربة امام الحصان . فقد كان من الممكن خلال القرن الثامن عشر اعتبار المؤسسات المحلية غير ذات موضوع ؛ لان الحكومات كانت حينذاك تشعر بقدر كاف من الطمأنينة يسمح لها باغفال التحولات في الداخل ، ولانه لم تكن في الوجود دولة تدعي لنفسها حق شمول الرؤيا والانفراد بها بالنسبة الى نظام اجتماعي عادل . فمنذ اللحظة التي اصرت فيها فرنسا على التطبيق الشامل لمبادئها المقررة وراحت تقوض المؤسسات القائمة ، عجزت المناورات المعقدة لدبلوماسية القرن الثامن عشر عن تضييق نطاق الصراعات الدولية . كما ان الاساليب الدبلوماسية الملائمة للقرن التاسع عشر لم تكن على مستوى الوضع بعد عام ١٩١٨ لان الحرب

العالمية الاولى هزت كيان النظام الدولي هزا شديدا لم تعد معه القضية قضية تصحيح الفوارق داخل نظام التوازن ، بل اصبحت قضية التوازن نفسه .

(من : « حدود الدبلوماسية » ص ٧)

□

ان نقطة الضعف الرئيسية في دبلوماسية الولايات المتحدة ، هي عدم اعارة الاهتمام الكافي للناحية الرمزية في السياسة الخارجية . فنحن نتخذ مواقفنا في العادة على اساس من الاهتمام الشديد بمضمونها القانوني ، مع تركيز خاص على نهج الخطوة خطوة في الدبلوماسية التقليدية . لكننا فيما كنا نخاطب القادة السوفيات ، كانوا هم يخاطبون سكان العالم . وباستثناء حالات قليلة لم تنجح في ابراز اهمية موقفنا ولا في النزول بمفاوضات معقدة الى حدودها الرمزية . اما السوفيات فقد استطاعوا في مناطق رئيسية من العالم ان يتحكموا في « حملة السلام » بكثرة ترديدهم دونما انقطاع شعارات لم تكن تبدو مقبولة من العقل عندما رفعت للمرة الاولى ، ولكنها اصبحت متداولة بين الناس عن طريق استخدامها . واصبحت الدولة التي اضافت ١٢٠ مليون نسمة الى فلكها بالقوة ، بطلة مكافحة للاستعمار . وظهرت الدولة التي استخدمت عشرات الملايين من البشر في اعمال السخرة كجزء لا يتجزأ من نظامها الاقتصادي بمظهر الكرامة الانسانية في كثير من انحاء العالم . بينما لم

نتجح في تعبئة الراي العام الى جانب وحدة المانيا او وحدة كوريا او بشأن فلك الدول التابعة . كذلك اصبحت فورموزا رمزا للعتاد الاميركي ، كما ان قواعدنا الجوية في الخارج اصبحت دليلا على النزعة العدوانية الاميركية . وكان ردنا على كل انطلاقة سوفياتية جديدة تتخذ صورة تصريحات ورعة عن طهارة دوافعنا . لكن العالم لا يتاثر بالعبارات القانونية ولا سيما في الازمان الثورية . على ان هذا لا يعني ان ينظر الى المفاوضات كمجرد دعاية ، وانما يعني اننا باخفاقنا ، في مجاراة الزعماء السوفيات الى حد كاف في الناحية السيكولوجية ، اعطينا لهم فرصا عديدة للغاية استفادوا منها ضدنا .

وكان نتيجة ذلك ان اصبحت المناقشة الدولية تدور فقط حول النقاط كلها وبالخطى التي يقررها السوفيات . واصبحت انظار العالم توجه نحو اهوال الاسلحة النووية لا نحو خطر العدوان السوفياتي التي قد يطلق هذه الاسلحة من عقالها . والزعماء السوفيات لا يتفاوضون الا اذا كان الانفراج في التوتر يخدم مآربهم وهم يقطعون المفاوضات عندما يكون قطعها في صالحهم دون ان يرغموا على المشاركة في مسؤولية اثبات المتسبب في الفشل .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص ٦١ — ٦٢)

□

ليس مجرد مصادفة ان اصبح الجمود الدبلوماسي

اصعب على الحل بعد ان اصبحت الاسلحة اشد فتكا وتدميرا . كما ان تضخم اهوال الحرب زاد من صعوبة عملية التفاوض بدلا من ان يسهل التسوية . ونادرا ما اعتمد المفاوضون عبر التاريخ اعتمادا كليا على قوة الاقناع في الحجة كما ان قدرة أي بلد على المساواة لا تعتمد ــ تقليديا ــ على منطق مقترحاتها فحسب ، بل على العقوبات التي يمكن ان تستصدر لاخفاق الجانب الآخر في التفاهم والاتفاق . ونادرا ما يعيد المؤتمر الفاشل الامور الى بداياتها . فاذا ما اخفقت الدبلوماسية ادخلت في الصورة ضغوط اخرى . بل ان مؤتمر فينا الذي اعتبر لمدة طويلة مثالا للمؤتمرات الدبلوماسية ، لم يتم فيه التوصل الى التسوية، التي حفظت لاوروبا السلام مدة قرن . بدون التهديد بالحرب .

ومع ان مخاطر الحرب زادت رهبة، فان النتيجة لم تكن تفاهما عالميا بل استمرارا لجميع المنازعات . وعلى الرغم من كل تنديداتنا . فان معظم التغييرات التاريخية الكبيرة حدثت الى درجة ما بسبب التهديد بالقوة أو باستخدامها . واصبح عصرنا يواجه مشكلة معقدة وهي ان تزايد عنف الحرب بدرجة فاقت كل ابعاد حدود الاهداف المتوخاة منها، ادى الى عدم حل اية مشكلة . اننا لا نقدر ان نواجه الحرب، ولكن علينا بكل الاسى ان ندرك ان السلم هو اكثر من مجرد عدم الحرب . وحل مشكلة التغيير السلمي امر جوهري . بيد ان علينا ان نحذر انكار تعقيداته .

وقد زاد من تعقيد الدبلوماسية استقطاب الدول في فترة ما بعد الحرب . وما دام النظام الدولي مؤلفا من عــدة دول متكافئة القوة تقريبا ، فان المهارة في المناورة يمكن ان تحل الى حد ما محل القوة المادية . وحيث انه ليس هناك دولــة قوية الى حد تستطيع معه ابادة الدول الاخرى ، فان تغيير الائتلافات يمكن استخدامه في الضغط او حشد التايد . وقد اثمر ذلك كبديل للصدام الفعلي . وفي العهود التقليدية لدبلوماسية الوزراء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشــر كانت مرونة الدولة وقدرتها على المساومــة تتوقف عــلى حضورها كشريك لاكبر عدد ممكن من الــدول الاخــرى . ونتيجة لذلك لم تكن هناك علاقة تعتبر دائمة ، ولــم يدفــع باي نزاع الى نهايته القصوى . وكانــت المنازعات تطــوق باتفاق ضمني على ان صيانة النظام القائم اهم من اي خلاف معين . صحيح انه حدثت حروب ولكنها لــم تنطــو عــلى المغامرة بوجود الامم ، وكانت تسويتها « تتــم عــلى اساس قضايا محدودة ومعينة » .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٧٠ ــ ١٧١)



٤ ـ الحروب المحدودة

... وعليه يمكن تعريف معضلة العصر النووي كما يلي : ان ضخامة الاسلحة الحديثة تجعل التفكير في الحرب امرا مقيتا ، غير ان رفض الاقدام على المخاطرة يعني اطلاق يد الحكام السوفيات . ولقد تعلمنا بعد ان اصبحنا اقوى من اي وقت مضى ، ان القوة التي لا تمت بصلة واضحة الى الاغراض التي ستستخدم من اجلها ، قد تشل الارادة . وليس ثمة من مهمة تواجه السياسة الاميركية اكثر الحاحا من مهمة موازنة قواتنا بالقضايا التي يرجح جدا ان نتنافس عليها . وجميع الخيارات الصعبة التي تواجهنا ـ من طبيعة انظمة أسلحتنا الى المخاطرات التي قد تمر بها الدبلوماسية ـ تتطلب من جانبنا القدرة على تقييم معنى التكنولوجيا الجديدة .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص ٤)

□

ان قوة الاسلحة الجديدة ترغم حنكتنا السياسية على

مجاراة الحقيقة الراهنة وهي ان الطمانينة الكاملة لم تعد ممكنة . ومهما تكن صحة تشبيه الرادع بقوة الثأر القصوى فان علينا ان نضحي بقدر من القدرة التدميرية في سبيل كسب امكانية خوض الحروب التي لا تبلغ مبلغ انتارثة القومية . وقد قيل ان السياسة هي علم النسبية . وهذا القول نفسه ينطبق على الاستراتيجية . وفهم هذه الحقيقة، الغريبة على خبرتنا القومية ، هو المهمة التي يلقيها التاريخ على عاتق جيلنا .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص ١١٧)

□

. النتيجة النهالية للاعتماد على مجرد الاعتبارات العسكرية ، هي بالتأكيد الحرب الشاملة ، اي محاولة تجريد العدو من كل وسيلة للدفاع .

وعلى النقيض من هذا ، فان الحرب المحدودة تشن لاغراض سياسية معينة يؤدي وجودها بالذات الى قيام علاقة بين القوة المستخدمة والهدف المراد تحقيقه . والحرب المحدودة تعكس محاولة للتاثير على ارادة الخصم ، لا الى سحقها ، وذلك حتى تبدو الشروط التي ستفرض جذابة اكثر من المقاومة المستمرة ، وحتى يبدو القصد منها تحقيق اهداف معينة وليس الابادة الكاملة .

وبما انه من غير الممكن للعسكريين ان يتأكدوا اطلاقا

من عدد القوات التي يستطيع الخصم فعلا انزالها للصراع ، وبما انهم يشعرون دائما بواجب التحسب لكل طارىء ، فانهم سيصوغون خططا لحرب محدودة تقترب لا شعوريا من مستوى الصدام الشامل .

وهم من ناحية عسكرية صرف على حق ، اذ ان الحرب المحدودة هي في الاصل عمل سياسي . وصفتها المميزة هي انها لا تنطوي على حل عسكري « صرف » . ولهذا السبب يتوجب على القيادة السياسية ان تضطلع بمسؤولية تحديد اطار يضع العسكريون ضمنه خططهم وقدراتهم . اما مطالبة العسكريين بأن يضعوا هم انفسهم حدودهم فمعناها التحرك في حلقة مفرغة . وكلما امعن العسكريون في التخطيط على اساس سحق العدو ولو في منطقة محدودة ، زاد من تراجع القيادة السياسية امام المغامرة بالاقدام على اي اجراء عسكري . وكلما زاد النظر الى الحرب المحدودة على انها حرب شاملة « صغيرة » ، افرز ذلك مزيدا من المحاذير شبيهة بتلك التي يفرزها مفهوم الانتقام الضخم . والشرط المسبق لسياسة الحرب المحدودة هو اعادة ادخال العنصر السياسي في مفهومنا للحرب والتخلي عن القاعدة التي تقول ان السياسة تنتهي عندما تبدأ الحرب ، او انه يمكن ان تكون للحرب اهدافا مختلفة عن اهداف السياسة القومية .

فغاية الحرب المحدودة هي انزال خسائر بالعدو او مواجهته بمجازفات تزيد على حدود الاغراض المتنازع عليها . وكلما كان الغرض معتدلا ، كانت الحرب اقل عنفا . بيد ان

هذا لا يعني ان العمليات الحربية لا تستطيع ان تمتد الى ابعد من الارض او الغرض المتنازع عليه ، بل ان من وسائل مضاعفة استعداد العدو للتسوية ، تجريده مما لا يستطيع استرداده الا بالسلم . لكن نتيجة الحرب المحدودة لا يمكن ان تتوقف على الاعتبارات العسكرية وحدها ؛ اذ انها تعكس القدرة على ايجاد انسجام بين الاهداف السياسية والعسكرية . ومن شأن محاولة تجريد العدو من كل قدرته ان تؤدي الى حرب شاملة .

اذن ، هنالك ثلاثة اسباب لوضع استراتيجية للحرب المحدودة : الاول هو ان الحرب المحدودة تمثل الوسيلة الوحيدة لمنع الكتلة السوفياتية ، بثمن مقبول ، من اجتياح المناطق الاوروبية الآسيوية المتاخمة . والثاني هو ان وجود مجموعة واسعة من القدرات العسكرية قد يكشف الخلاف يعني الفرق بين الهزيمة والنصر حتى في الحرب الشاملة . واخيرا ، ان الاستخدام المعتدل لقوتنا يتيح افضل فرصة لتحقيق تغييرات استراتيجية تكون في مصلحتنا .

ويمكن منع الكتلة السوفياتية ــ الصينية من حرب عامة بأحد سبيلين : اما بانسحاب طوعي او بانشقاق داخلي . والسبيل الاول بعيد الاحتمال ، كما انه يعتمد على عدة عوامل خارجة عن نطاق سيطرتنا ، اما الثاني فجدير بالدراسة الدقيقة .

ومع ان من المستحيل التكهن بالظروف الحقيقية

لانشقاق محتمل داخل الفلك السوفياتي ، فان في الامكان تصور اطاره العام . وقد يرغم الاتحاد السوفياتي على تخفيف قبضته عن البلدان الاوروبية الدائرة في فلكه اذا ما تبين ان الجهد للاحتفاظ بها على نحو ما يريد يستنزف قواه بشكل مطرد . وقد تفتر العلاقات بين الصين والاتحاد السوفياتي اكثر فاكثر اذا ما ارغم التحالف احد الشريكين على تحمل مجازفات لاغراض لا طائل له تحتها .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص ١٢٠ ـ ١٢٦)

□

الحرب المحدودة ليست مجرد قضية القوات العسكرية والمبادىء الملائمة . فهي تضع ايضا مطالب ثقيلة على انضباط القيادة السياسية ودهائها ، وعلى ثقة المجتمع بها. ذلك ان الحرب المحدودة من الناحية السيكولوجية مشكلة اكثر تعقيدا من الحرب الشاملة . ففي الحرب الشاملة يكون الخيار بين امرين : فاما الاستسلام او المقاومة غير المحدودة للخطر الذي يهدد الوجود القومي .

ومن المؤكد ان العوامل السيكولوجية تقرر الى حد بعيد الاستعداد النسبي لخوض حرب شاملة والجانب الاكثر استعدادا لتقبل المجازفة قد يكسب ميزة في مسار الدبلوماسية ، ولكن متى اتخذ القرار بالقتال ، تصبح قدرة الامة السيكولوجية على المضي في الحرب اهم عنصر في

النتيجة .

وفي الحرب المحدودة ـ من جهة اخرى ـ تكون المعادلة السيكولوجية على جانب كبير من الاهمية لا من حيث قرار دخول الحرب وحسب بل طوال سير العمليات الحربية . والحرب المحدودة بين الدول الكبرى لا يمكن الابقاء عليها محدودة الا بالاختيار الطوعي للجانبين المتحاربين . فلدى كل من الجانبين القوة الفعلية لتوسيعها ، وبقدر مدى استعداد كل جانب لزيادة التزامه بتفضيل التجميد او الهزيمة ، تتطور الحرب تدريجيا لتصبح حربا شاملة . وعامل الكبح الذي يبقي على الحرب محدودة هو عامل نفساني . فعواقب الانتصار المحدود او الهزيمة المحدودة او التجميد ، وهي النتائج الثلاث المحتملة للحرب المحدودة، لا بد أن تبدو افضل من عواقب الحرب الشاملة .

... فسياسة الحرب المحدودة اذن تفترض توفر شروط ثلاثة هي : القدرة على توليد ضغوط غير التهديد بحرب شاملة ، والقدرة على خلق مناخ لا يعتبر فيه الوجود ذاته مسألة اخذ ورد في اية قضية ، والقدرة على التحكم في الراي العام في حالة نشوء خلاف حول ما اذا كان الوجود القومي مهددا ام لا . ويعتمد الشرط الاول الى حد بعيد على مدى مرونة سياستنا العسكرية ، بينما يعتمد الشرط الثاني على دهاء دبلوماسيتنا ، في حين يعكس الشرط الثالث جراة قيادتنا .

ومن المهم لقيادتنا ان تدرك أن النصر الكامل لم

ممكنا . ومن المهم كذلك ان يدرك الجمهور مخاطر الالحاح على مثل هذا المسلك .

ان التاريخ الطويل من المنعة عودنا ان ننظر الى الحرب من زاوية الاضرار التي يمكننا انزالها اكثر من نظرنا اليها من زاوية الخسائر التي يمكن ان تلحق بنا . ولا بد من افهام الشعب الاميركي ان نهاية احتكارنا النووي قد الغت اعتبار الحرب الشاملة كأداة سياسية ، الا كآخر سهم ، وافهامه كذلك ان الخيار امامنا في معظم القضايا التي يمكن ان تكون موضوع نزاع هو فقط بين استراتيجية الحرب المحدودة وعدم الاتيان باية حركة . وسيكون من المفجع حقا ان تحرم حكومتنا من حرية المناورة كنتيجة لجهل الجمهور بعواقب مسلك لا شك انه سيتراجع عنه لو انه ادرك نتائجه . ومما يزيد من تأكيد صحة هذا القول ان هذا الجهل نفسه الذي يكمن وراء المطالبة « بالحلول كلها اولا حلول اطلاقا » قد يولد الذعر اذا وجد شعبنا نفسه وجها لوجه امام عواقب الحرب الشاملة . وعلى العكس من ذلك فان الشعب الذي يعي تماما المخاطر التي تواجهه ويتسلح لها نفسيا ببرنامج مناسب للدفاع المدني يكون افضل استعدادا لتأييد سياسة قومية مرنة .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص ١٣٩ ــ ١٤٣)

□

... لا يمكن فصل الرادع عن الاستراتيجية. والرادع

لا يتوقف على مدى الانتقام للعدوان فحسب بل على احتمال وقوعه أيضا . ويرتبط احد هذين العاملين بالآخر بنسبة عكسية . فاذا كان اي منهما ضعيفا فشل الرادع . واذا شدد الطرف الساعي وراء الردع على تدميرية رده على حساب احتمال الانتقام ، شجع ذلك على العدوان . واذا وضع تشديد مفرط على استراتيجية الحد الادنى من الثمن، فان العقوبات ضد العدوان تكون ضعيفة جدا بالنسبة الى الرادع الفعال . فالرادع يبلغ درجته القصوى عندما يبلغ ناتج هذين العاملين منتهاه . والتحدي الذي تواجهه سياستنا العسكرية هو ايجاد افضل توازن بين الرادع والاستراتيجية التي نحن على استعداد لتنفيذها في حالة فشل الرادع .

فالغاية اذن من استراتيجية الحرب المحدودة هي اولا تعزيز الرادع ، وثانيا اذا كان للرادع أن يفشل ، تأمين الفرصة لتسوية ما قبل ان تتمكن اوتوماتيكية القوى الثارية من الاستيلاء على الامور . واسوا ما قد يحدث اذا قاومنا العدوان بوسيلة الحرب المحدودة ، هو ما سيحدث بالتأكيد لو واصلنا الاعتماد على استراتيجية العقد الماضي .

ومهما بدا هذا الكلام معقدا ، فان خطر التصعيد هو أحد الاسباب الرئيسية التي تجعل من استراتيجية الحرب المحدودة دعم الرادع ، والتي تتيح الفرصة ، اذا فشل الرادع للابقاء على النزاع محدودا . واستراتيجية الحرب المحدودة تدعم الرادع لنفس السبب الذي يثار عادة ضدها.

وعلى اية حال فان خطر اتساع نطاق الحرب المحدودة ، ذو اتجاهين . فالمعتدي قد لا يصدق تهديدنا بالانتقام الشديد لان من شأنه ان يدفعنا الى الشروع بنهج للعمل ينطوي حتما على دمار ضخم . وربما ظن المعتدي انه لن يكون في وسعه او في وسعنا متى وقعت الحرب ، في أي نطاق كانت ، معرفة كيفية تحديدها ، مهما كانت نيات الجانبين . وكلما تدعمت قوات العالم الحر للحرب المحدودة ، تعاظم الجهد الشيوعي الهادف الى التغلب عليها . وكلما اقترب نطاق الصراع المطلوب للنصر من حدود الحرب الشاملة ، زادت المحاذير من الشروع في القتال . ومن هنا كانت القدرة على الحرب المحدودة ضرورية لدعم قدرة الردع للقوة الثارية .

ومع ذلك فان من الاستهتار التقليل من خطر التصعيد . فهو سيكون عظيما في نسبته اذا نظرنا الى الحرب المحدودة على انها مشكلة استراتيجية تماما وليست كفرصة للمراجعة والسماح بالمفاوضات . ويجب ان لا تعتبر الحرب المحدودة اسلوبا ارخص لفرض استسلام غير مشروط ، بل كفرصة للقيام بمحاولة اخرى لتفادي المجابهة النهائية . ويجب ان ندخلها ونحن مستعدون للتفاوض والقبول بما هو ادنى من شعارنا التقليدي للنصر الكامل . ومن المؤكد ان النتيجة الاكثر احتمالا للحرب التي تمارس بهذه الطريقة ، هي الجمود . والنتيجة المرجحة للجمود كما

يبدو هي تجريد العدوان من غايته . وهكذا يمكن تحقيق الرادع .

وفيما يتطور عصر الصواريخ ، فان المؤسسة غير الكفوءة للحرب المحدودة قد تضم أسوأ المظاهر من كل اختيار استراتيجي . فاذا ما اتخذنا خطوة صغيرة بين الاستسلام والحرب الشاملة ، بقيت الفرصة واسعة امام السوفيات لابتزاز العالم الحر . والخيار المخيف بين الاستسلام والانتحار يصبح مربكا بسبب المجازفة بسلسلة من الهزائم « الصغيرة » لا تبدو احداها « مستحقة » لحرب شاملة . وربما كانت النتائج حافزا شيوعيا ايجابيا لالحاق الهزيمة بقوات اميركية صغيرة للحرب المحدودة ولو لمجرد اظهار عجزنا . ولا تستطيع الولايات المتحدة في عصر المنعة المتبادلة المقبل ، ان تفرض على نفسها عبء الرد على أي تحد بالتهديد بالتدمير الذاتي . ويكون اخلالا بالقضية اذا نظرنا الى مؤسسة الحرب المحدودة بالدرجة الاولى وكأنها زناد القوة الثارية . ولن يطمئن العالم الحر حقيقة حتى يستطيع تحويل مجازفة الشروع بالحرب الشاملة الى عاتق المعتدي .

غير ان خياراتنا مختلفة تماما . فليس ثمة من شخص مسؤول يدعو الى الشروع في حرب محدودة . فمشكلة الحرب المحدودة لا تنشأ الا في حالة عدوان او ابتزاز شيوعي . وفي هذه الحالات فاننا اذا رفضنا الحرب المحدودة لم يعد امامنا سوى الاستسلام او الحرب الشاملة . وليس من المعقول السخرية بمبدأ الحرب المحدودة ، اذ قد

يؤدي ذلك الى حرب عامة والاعتماد عندئذ على سياسة عسكرية لا تترك امامنا اي خيار سوى الحرب الشاملة . والاستنتاج الذي يكاد لا يكون هناك مفر منه هو انه في حالة وقوع عدوان سوفياتي ـ وهذه هي الحالة الطارئة الوحيدة التي تستحق البحث في هذا السياق ـ سيفضل العديدون ممن يسخرون من مفهوم الحرب المحدودة ، الاستسلام على المقاومة .

وثمة ثلاثة شروط مسبقة لاستراتيجية الحرب المحدودة :

١ ـ يجب ان تكون قوات الحرب المحدودة قادرة على منع المعتدي المحتمل من خلق ما يسمى بالامر الواقع .

٢ ـ يجب ان تكون من النوع الذي يقنع العدو بان استخدامها رغم ما ينطوي عليه من مجازفة متزايدة بحرب شاملة ، لا يشكل توطئة حتمية للحرب الشاملة .

٣ ـ يجب ان تقترن بدبلوماسية تنجح في ايضاح ان الحرب الشاملة ليست الرد الوحيد على العدوان . وان هناك استعدادا للتفاوض على تسوية دون استسلام غير مشروط .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٥٨ ـ ٦٥)

□

ان الامر الواقع يغير محاولة منع حادث معين ـ وهو اساس الردع ـ الى جهد لفرض نهج معين للعمل . ولكن

متى وجد الامر الواقع، فان هدف الاستراتيجية لا يصبح مجرد اقناع المعتدي المحتمل بالامتناع عن الهجوم، بل ارغامه على الانسحاب والتراجع . وعند تقرير الهجوم فان العبء السيكولوجي يكون من نصيب المعتدي اذ يتعين عليه ان يتخذ خطوة ثابتة، والا فان تردده يكون فادحا بالنسبة الى اهداف تبدو بعيدة عن التحقيق . ومتى حصل المعتدي على مبتغاه يتحول العبء السيكولوجي الى مصلحته ، وعندئذ يتحمل المدافع مجازفة الخطوة الاولى. ويمكن للمعتدي الاكتفاء بانتظار خصمه . ويزداد تمسك المعتدي بالجائزة التي اصبحت في حوزته كلما طالت مدة حيازته لها ، في حين تتقلص حماسة خصمه للصمود يوما بعد يوم ما دام الامر الواقع قائما . وفيما يقاوم المدافع الاحتلال فان عليه ان يختار بين الصمود دفاعا عن النفس وبين الاستسلام . وبعد ان يفوز المعتدي بغايته ، يمكن للمعتدى عليه ان يحصل على السلام اذا رضي بالوضع الراهن الجديد . وفي جميع استراتيجيات الحرب المحدودة ـ باستثناء استراتيجيات الدفاع المحلي ـ يرجح الميزان السيكولوجي الى جانب المعتدي ، بل ان جنوحه يزداد كلما طال الصراع ، ذلك ان الدفاع المحلي وحده هو الذي يحول دون الامر الواقع .

وبناء القدرة للدفاع المحلي قضية معقدة ولكنها ليست مهمة مستعصية على الحل . وتزداد ضرورتها بسبب قسوة الخيارات . اما جوائزها فعظيمة . ومن شان استراتيجية الدفاع المحلي ان تزيل الى حد بعيد عن الغرب الخيارات

المستحيلة للسياسة الحربية الحالية . ومن شأنها كذلك ان تزيد مرونة الدبلوماسية الغربية ، وهي شرط مسبق لمفاوضات التحكم الفعال في الآسلحة . وما دام هناك فارق كبير في القوة المحلية ، فان الاتحاد السوفياتي لا يشعر بالحماسة لمفاوضات جدية للحد من الاسلحة . اما اذا وضعنا استراتيجية للدفاع المحلي فاننا سنتغلب على آخر القضايا العظيمة التي لم تحسم بعد في سياسة الغرب الحربية ، وهي الاهمية النسبية للاسلحة النووية والاسلحة التقليدية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٧٢ ــ ٧٥)

□

منذ بضع سنوات كان هذا المؤلف يدعو الى استراتيجية نووية (الاسلحة النووية والسياسة الخارجية ص ١٧٤ ــ) . فقد كان يبدو عندئذ ان اكبر رادع فعال لاي عدوان شيوعي كبير هو معرفته باحتمال استخدام الولايات المتحدة للاسلحة النووية من البداية راسا . وبدا ان الاستراتيجية النووية تتيح افضل امل بالتفوق على القوى الصينية ــ السوفياتية البشرية وباستخدام طاقتنا الصناعية المتفوقة لتحقيق اكبر فائدة .

وبالرغم من ان الحاجة الى قوات قادرة على خوض حرب نووية محدودة ما زالت قائمة ، حدثت عدة تطورات ادت الى تحول في التركيز النسبي على القوات التقليدية

بالنسبة الى القوات النووية . وهذه التطورات هي :

١ ــ الخلاف داخل مؤسساتنا العسكرية وداخل الحلف حول طبيعة الحرب النووية المحدودة .

٢ ــ نمو المخزون النووي السوفياتي والاهمية المتزايدة للصواريخ الطويلة المدى .

٣ ــ تأثير مفاوضات التحكم في الاسلحة .

ويثير اول هذه الاعتبارات شكوكا حول ما اذا كنا نعرف كيف نحصر الحرب النووية . ويثير الثاني الاهمية الاستراتيجية للحرب النووية . ويثير الثالث الاطار الذي ينبغي ان تنفذ فيه اية استراتيجية ، كما انه يحدد الثمن الذي سيدفع مقابل ذلك سياسيا .

ومن شأن هذه العوامل أن تخلق وضعا يحدد الثمن غاية في الإضطراب اذا استمر العالم الحر في الإعتماد بالدرجة الاولى على الإستراتيجية النووية . وكلما زاد الضغط ضد استخدام مخزون الاسلحة النووية ، اتسعت الثغرة بين سياستنا القائمة على الردع وطاقتنا العسكرية واستعدادنا السيكولوجي وهي الثغرة التي تغري بالعدوان . ولذا لا بد للسنوات المقبلة من ان تشهد تعزيزا كبيرا للقوات التقليدية في العالم الحر . فاذا كانت من القدرة بحيث تستطيع صد الهجمات التقليدية السوفياتية ــ وهي تستطيع ذلك في مناطق مثل اوروبا ــ كان في وسع القوات التقليدية ان تلقي تبعة تبرير الشروع بالحرب النووية والمجازفة بها

على عاتق الجانب الآخر . وحتى حيث لا تستطيع مقاومة الهجوم ، من اي نطاق كان ، فان عليها ان ترغم المعتدي على الدخول في عمليات واسعة النطاق ، وبذلك تجعل اللجوء النهائي الى الاسلحة النووية اسهل سياسيا وسيكولوجيا ، بينما تتيح الفرصة للتسوية قبل الاقدام على هذه الخطوة .

وينبغي ان لا تعتبر القوات التقليدية بديلا للقدرة على الحرب النووية المحدودة بل متممة لها . ذلك انه من قبيل الانتحار الاعتماد كليا على الاسلحة التقليدية في وجه خصم مجهز بالاسلحة النووية . فمثل هذا المسلك يعطي المعتدي نفس الحافز الذي يحتاج اليه لاستخدام الاسلحة النووية واكتساح كل ما هو امامه . ولا يمكننا الابقاء على الحرب التقليدية في نطاق محدود الا اذا بدت الحرب النووية اقل اغراء .

ومهما تكن اهمية التعبئة لمدة طويلة في عصر يعرف الآن بالتكنولوجيا التقليدية ، فانها اصبحت نهجا بالغ الخطورة في العصر النووي . فعندما يمتلك الجانبان اسلحة نووية يكون هناك دائما خطر استعمالها بغض النظر عن التصريحات والبيانات وحتى عن النيات . ومجازفة التصعيد هي وليدة عاملين : طبيعة القيود وطول مدة الصراع . فالحرب النووية المحدودة التي تستغرق يوما واحدا قد تنطوي على خطر للتصعيد اقل من حرب تقليدية تستغرق سنة واحدة . وقد يغري على العدوان احتمال احراز انتصارات اولية مثيرة ، وامكانية عدم استعداد العالم الحر للمجازفة بحرب نووية ،

وهذا ميل متأصل في التعبئة لمدة طويلة .

اذن، فالقوات الموجودة فعلا هي اهم من اي وقت مضى في تاريخنا ، وهذا لا يعني ان عليها ان تكون قادرة على السيطرة على كل شبر في المنطقة المهددة ، وانما يعني انه يكفي حماية المنطقة حتى لا ترى الحكومات المعنية في المقاومة مجرد عمل لا طائل وراءه . واحتمال اعادة الحال الى ما كان عليه يجب ان يكون احتمالا ماثلا الى حد كاف لا يرى المعتدي احتمالا لفرض الامر الواقع ، او ان يامل في نفاذ صبر خصومه . وباختصار فان الركون الشديد الى الاستراتيجية التقليدية يعني ضمنا اننا مستعدون للاحتفاظ بقوى تقليدية وتعبئة الاحتياطي بدرجة من الاستعداد اكثر من اي وقت مضى . ومن الخطر التفكير في استراتيجية تقليدية تستثني فيها الاسلحة النووية نوعا من تقديراتنا بقدر ما هو من الخطر الاستمرار في النظر الى الاسلحة النووية من زاوية منعتنا التي انقضى عهدها الآن .

ان العصر النووي لم يقض على المبدأ القائل ان الاعمال افصح من الاقوال . وعلينا ان نبذل مساعي فورية وقوية لاستعادة القوات التقليدية للعالم الحر . وعلينا ان نعدل مذهبنا على هذا الاساس . ومن الخطر الشديد خلق انطباع باننا قد نذعن لهزيمة تقليدية في مناطق حيوية . ومتى امكن استعادة توازن القوات التقليدية ، أصبح في وسعنا عندئذ ان نعلن بمسؤولية اننا لن نستخدم الاسلحة النووية الا كآخر سهم . وحتى اذا استخدمناها فبطريقة تحدث

أدنى حد من الضرر . والنتيجة العملية هي انه بقدر مـــا
ـن الشيوعيون عاجزين عن دحر القوات التقليدية للعالم
الحر من غير اللجؤ الى الاسلحة النووية ، نتجنب ان نكون
البادئين في استعمال الاسلحة النووية . وحتـى حيث لا
تكون الحال هكذا ، فان القوات التقليدية المعـززة تواجـه
المعتدي بمجازفة متزايدة وتتيح الفرصة اما لتعبئة المزيـد
من القوات التقليدية او للتفاوض قبـل ان نتخـذ قـرارا
باستعمال الاسلحة النووية . اما العجز عن الدفاع عن كـل
منطقة بالقوات التقليدية فيجب ان لا يتخذ عذرا التقصير
ي بناء قوتنا . فيجب ان لا يسقط العالم ضحية التركيـز
على انه اذا عجز عن القيام بكـل شيء فانـه لن يقـوم بأي
شيء .

ان ثمن المرونة هو التضحية والجهد . فاذا استمرت
مؤسستنا الحربية في النمو حول الاسلحة النووية ، واذا
، فضنا القيام بالتضحيات المترتبة على الاعتماد الاكبر عـلى
الاسـلحة التقليدية ، فان التركيز الحالـي فـي مفاوضات
الرقابة على التسليح يجب ان يتغير . وليس من الحكمة ازاء
هذه الظروف ، تجميع كل الأسلحة النووية وتصنيفها تحت
ـاب منفصل هو باب الرعب الخاص . بـل علينا ان نتوسع
بقدر الامكان في تفصيل الفوارق العديدة بين مختلف انواع
الاستخدامات والقوة المتفجرة بغية تلطيف عواقب الحـرب
النووية . واذا كنا ، من جهة ثانية ، نؤمن فعلا بالحاجة الى
تركيز اعظم على الاسلحة النووية ، فعلينا ان نكون مستعدين

لقبول المشكلة المحيرة وهي ان افضل طريق للسيطرة على الاسلحة النووية قد تكون اعادة التسلح التقليدي .

بيد ان هذا لا يعني ان الرقابة على التسليح يجب ان تكون وقفا على المجال النووي . بل على العكس ، فان التوازن في القوى التقليدية يجب ان يكون على اساس الجمع بين الزيادة في قوتنا التقليدية ومشاريع الرقابة على استقرار مستوى متفق عليه للقوات . الا اننا لا نستطيع الاعتماد على الرقابة على التسليح كبديل لجهود تبذل في المجال النووي ، ذلك انه اذا تفاقم عدم التكافؤ في القوة المحلية ، فان الاتحاد السوفياتي يفقد كل حماسة للتفاوض بشعور من المسؤولية . ولن يبدو اي مشروع للرقابة على التسلح قادرا على دعم امن الاتحاد السوفياتي بقدر تفوقه القائم . وتصبح متطلبات التفتيش مفرضة عندما يكون الموقف الاستراتيجي لاحد الجانبين او لكليهما مزعزعا بحيث يمكن الاطاحة به حتى بسبب خرق بسيط .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٨١ — ٩٤)



٥ ـ الاحلاف والاسرة الاطلسية

يمكن تلخيص مشكلة أمن اوروبا على النحو التالي :

أ ـ في وسع الاتحاد السوفياتي ان يهدد اوروبا كلها من اراضيه ، ولـذا ، فان الاحـلاف ليسـت اساسـية لسلامته .

ب ـ ليس من دولة اوروبيـة قادرة لوحدهـا عـلى الصمود في وجه الضغط السوفياتي ، لذا فان الامن لا يمكن فصله عن الوحدة .

ج ـ ان التهديد بحرب شاملة يفقد مصداقيته ومعناه الاستراتيجي .

د ـ فالدفاع عن اوروبا اذن ، لا يمكن ادارته من اميركا الشمالية وحدها ، ذلك ان المعتدي يمكن ان يخلق تهديدات لا يبدو انها تبرر الانتقام الشامل ، ولانـه ليس هناك أمـة ، مهما كانت قوة وحدتها مع حلفائها ، يمكن الركون الى انهـا مستعدة للانتحار في سبيل الدفاع عن أرض اجنبية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٠٥ ـ ١٠٦)

□

هناك خلان عامان يطرحان نفسيهما : احدهما يقـوم

على اساس اسرة شمال الاطلسي باجمعها ، والآخر يقوم على اساس وجود اوروبا اكثر وحدة في ما بينها . فاذا استطاعت اسرة شمال الاطلسي ان تزيد تماسكها السياسي بحيث تبدأ بالاقتراب من نظام فيدرالي ، فان الرقابة على الاسلحة النووية واماكن تواجدها تصبح مشكلة اقل الحاحاً ، ويصبح توزيع قوات حلف شمال الاطلسي عندئذ قضية فنية في اساسها . والمناقشة الوحيدة ذات المعنى ستكون افضل طريقة لتوزيع الاسلحة العامة من اجل المصلحة العامة . وعندما يتضح ان اقل تهديد لاوروبا سيدخل الولايات المتحدة طرفا فيه كما لو كان تهديدا طفيفا لولاية الاسكا (الاميركية) ، فان المغريات للضغط السوفياتي ستخف كثيرا . ومتى اقتنع حلفاؤنا بان اي تهديد لما يعتبرونه مصالح حيوية لهم سيعتبر في الواقع بمثابة هجوم على الولايات المتحدة ، فان احد الدوافع الرئيسية لانشاء قوى ثأرية منفصلة سيختفي . ولا تملك بريطانيا العظمى والولايات المتحدة حقا ادبيا في استنكار امتلاك حلفائهما للاسلحة النووية ، الا اذا كانتا مستعدتين لاتخاذ خطوات حاسمة في اتجاه اندماج سياسي اكبر . وادنى شرط هو التحرك في اتجاه اقامة اتحاد الشمال الاطلسي .

واذا ثبت ان اقامة مؤسسة نووية لحلف شمال الاطلسي امر غير ممكن من الناحية العملية ، واذا كان الامتلاك القومي لحلفائنا الاوروبيين يعتبر خطرا من الناحية السياسية وعديم الفائدة من الناحية العسكرية ، فما عسى

ان يكون البديل ؟ في حال غياب هذا الحل المذكور لحلف الاطلسي ، فان اكثر سبيل مشرق بالامل يبدو في قيام قوة ذرية اوروبية تندمج فيها القوات الثأرية البريطانية والفرنسية التي ستنشأ قريبا . فاذا جمعت الدول الاوروبية بما فيها بريطانيا العظمى مواردها معا اصبحت تمتلك موارد كافية لايجاد مؤسسة نووية لها شأنها . ومن المؤكد ان اوروبا لا تستطيع كسب حرب شاملة مع الاتحاد السوفياتي ، حتى لو كانت البادئة بالضرب . ولكنها قد تردع ، عن طريق القدرة على انتزاع ثمن باهظ في حال الاعتداء . ويكون الثمن باهظا اذا كان من شأن الحرب النووية مع اوروبا حتى لو نجحت ، أن تضعف الاتحاد السوفياتي الى حد تجعله ادنى مرتبة من الولايات المتحدة وعرضة للتأثر بهجوم وقائي . وتكون النتيجة زوال الحافز على استخدام الاسلحة النووية ضد اوروبا وحدها . والهجوم على اوروبا والولايات المتحدة في آن واحد يجب ان يؤدي الى اضرار لا تطاق من جراء ضربة انتقامية . ووجود قوة نووية اوروبية ـ شرط أن تكون محمية جيدا ـ لن تردع هجوما نوويا فحسب ، بل انها ستهيىء مظلة لدفاع تقليدي .

وسيبقى اي تعديل لنظام الاشراف على القوى النووية فارغا ما لم يستعد حلف شمال الإطلسي لبذل جهود اكبر في سبيل تعزيز دفاعاته المحلية لا سيما في المجال التقليدي . وما دام حلف شمال الاطلسي يعتمد على صيغة

معدلة للثأر المكثف ، فليس من تدبير للاشراف على الاسلحة النووية يستطيع التغلب على الضعف المتأصل والافتقار الى المصداقية في مثل هذا النهج .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٢١ ــ ١٢٥ ــ ١٢٨)

□

يجب ان يكون هدف السياسة الغربية ، ايا كانت نظرتنا الى الحلف الاطلسي ، ايجاد تماسك اعظم ، واحساسا جديدا بوحدة الهدف . ونحن نعيش فترة ، اذا نظرنا الى الوراء ، بدت دون شك انها فترة ثورات عظيمة في تاريخنا . فالدول القومية المكتفية ذاتيا بدأت تختفي . وليس في وسع دولة ــ حتى ولو كانت من اكبر الدول ــ أن تبقى او ان تحقق بمفردها قدراتها المادية او السياسية أو الروحية .

ولا يظهر هذا بصورة اوضح عما يظهر في الاسرة الاطلسية . وليس من مشكلة كبيرة من المشاكل التي تواجهها الامم المحيطة بشمال الاطلسي ان تحل نهائيا على اساس محلي . بل على العكس ، فان سياسات احراز مزايا وطنية صغيرة ستؤدي بالمثل الى كارثة للجميع . فمشكلة الامن لا يمكن ان تحل على اساس قومي ، ومحاولة تحقيق الامن بجهود منفردة ستؤدي الى العجز .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٦٥ ــ ١٦٦)

□

... وباختصار ــ فان تماسك الغرب لم يعد في

الامكان فحسب بمجرد تحسين التنسيق بين السياسات الوطنية ، وانما يقتضي ايضا تغييرات هيكلية داخل التحالف الغربي . ويبدو ان الوقت قد حان لتمحيص امكانية انشاء مؤسسات فدرالية تشمل اسرة شمال الاطلسي باجمعها ، مهما كانت هذه المؤسسات مائعة في البداية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٦٦ ــ ١٦٧)

□

ان حقائق الاماني الانسانية والتكنولوجيا ذات التأثير العالمي ، تتطلب ترابطا وثيقا بين الدول المتاخمة لشمال الاطلسي . غير ان التاريخ الغربي طافح بالمآسي حيث طغت المنافسات الثانوية او الفهم الناقص ، على طائفة اساسية من المصالح المشتركة . فقد انهارت اليونان القديمة بسبب هذه المعضلة واوشكت اوروبا الغربية ان تتمزق قبل ان تكتشف وحدتها الكامنة . والآن تواجه الدول المتاخمة لشمال الاطلسي مشكلة الغرب المزمنة ، وهي : ما اذا كان في وسعها ان تولد غاية كافية لتكوين تجمع موحد دون ان تمر اولا بكارثة .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٢٨)

□

اذا كان للاحلاف ان تكون مؤثرة فعليها ان تلبي اربعة شروط هي :

١ ــ الغاية المشتركــة ــ وتكــون عــادة الدفــاع ضد خطر مشترك .

٢ ــ درجة من السياسة المشتركة تكون عــلى الاقــل كافية لتحديد سبب النزاع .

٣ ــ وسيلة فنية ما للتعاون في حــال اقرار عمــل مشترك .

٤ ــ توقيع عقوبة على من يمتنع عن التعاون . بمعنى ان يكون هناك احتمال لرفض تقديم المساعدة، والا اصبحت الحماية امرا مضمونا وانهار الالتزام المتبــادل بالواجبات .

وفي نظام الاحلاف الذي انشاته الولايات المتحدة بعــد الحرب العالمية الثانية ، لم تتم هذه الشروط في غير منظمة معاهدة شمال الاطلسي . ففي منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا ومنظمة الحلف المركزي ، وهما المنظمتان اللتان تشترك فيهما اسميا فقط ، لم يكن هناك اجمــاع عــلى الخطــر . فدافع باكستان للحصول على اسلحة اميركية لــم يكن بغرض توفير الامن ضد هجوم شيوعي ، وانما الحماية من الهند . وتسلح الاعضاء العرب في منظمة المعاهدة المركزية ليس موجها ضد الاتحاد السوفياتي بــل ضــد اسرائيل . وبالنظر الى افتقار الاعضاء في هذين الحلفين الى مفهــوم للمصالح المشتركة ، فانهم لم يتمكنوا اطلاقــا مــن ايجــاد سياسات مشتركة بالنسبة الى قضايا الحرب والسلم . ولو انهم فعلوا ذلك ، لولدت مثل هذه السياسات ميتة ايضــا بسبب الافتقار الى الوسائل الفنيــة للتعاون . ان معظــم

الحلفاء لم تتوفر لديهم الموارد او الارادة لتقديم الدعم المتبادل . والدولة التي تجد صعوبة في الحفاظ على الامن والنظام او التماسك السياسي داخل اراضيها ، لا تزيد قوتها بالانضمام الى دول اخرى تعاني من نفس العجز .

وباختصار فمن الافضل لعلاقاتنا مع اوروبا ان تقوم على اساس انشاء مجموعة واحدة من المصالح بدلا من التوسع في الالتزامات الشرعية . وليس في الامكان وضع صيغة محددة لمثل هذا الاجراء لان المجالات المختلفة للنشاط لها احتياجات مختلفة . ففي المجال العسكري مثلا تفرض التكنولوجيا العصرية درجة من الاندماج اكبر مما تتطلبه مجالات اخرى . ومهما كانت طبيعة الاستقلال الذاتي لحلفائنا ، فانه يكاد يكون من غير المعقول ان يفضلوا دخول حرب بدون تأييد الولايات المتحدة ، يعطيهم احتمال استخدام القوى النووية الصغيرة نسبيا لصالحهم . والتعاون الوثيق بين اوروبا والولايات المتحدة في المجال العسكري تمليه المصلحة الذاتية ، وتفيد فيه اوروبا اكثر مما تفيد منه الولايات المتحدة .

ولهذا السبب نفسه ، فان من مصلحتنا ان يتولى الاوروبيون مسؤولية اكبر في تطوير مستويات المبدأ والقوة في منظمة معاهدة حلف شمال الاطلسي وربما في انعاش منظمات مثل اتحاد اوروبا الغربية ، وربما بتدابير اخرى . ويجب ان يصبح القائد الاعلى للحلفاء بمرور الوقت اوروبيا. غير ان التدابير العسكرية ليست كافية . وفي

الظروف الراهنة ليس من رجل دولة يغامر بالتفسخ لمجرد تلبية التزام شرعي . ولكنه لا يفعل ذلك الا اذا وجد قدرا من التعاون السياسي يربط مصير كل شريك ببقاء الآخرين جميعا . وهذا يتطلب نظاما جديدا برمته للابداع السياسي.

واخيرا ، فان من الممكن ، ازاء الظروف الراهنة ، انشاء مجموعة من المصالح ذات معنى خاص في المجال الاجتماعي . فجميع الدول الحديثة تواجه مشاكل البيروقراطية والتلوث ومراقبة البيئة ونمو المدن . وهذه مشاكل لا تعرف اعتبارات وطنية . فاذا عملت دول الاطلسي معا في مواجهة هذه القضايا ـ اما بالطرق الخاصة او بالطرق الحكومية او بهما معا ـ نشأ جيل جديد معتاد على الجهود التعاونية شبيه بذلك الذي أوجده مشروع مارشال في ظروف مختلفة .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٦٥ ـ ٦٦ ـ ٧٥ ـ ٧٧)



٦ ــ القضية الالمانية

واخيرا ، فان من المهم ان لا يغرب عن البال ان المانيا هي آخر بلد يمكن ان يشجع على المرونة . ان محاولة المانيا اتباع سياسة انعزالية في وسط القارة قد عاد بالكارثة على أوروبا مرتين في مدى جيل واحد ، فاذا وضعت مرة اخرى في مركز يتيح لها التعامل مع الطرفين حسب التعبير السياسي للحياد ــ اصبحت ايضا قادرة على تهديد الجانبين حتى ولو بمجرد التهديد بتغير الجبهة . ومن العسير ان تساهما بالسلام والاستقرار في أوروبا . فالسياسة الغربية يجب ان تسعى الى الاحتفاظ بالمانيا كعضو مطيع في المؤسسات الاوروبية السياسية والاقتصادية مهما كانت تدابير الامن النهائية .

(من « البحث عن الاستقرار » ص ٥٥٥)

□

الوضع المثالي هو ان تكون المانيا على درجة من القوة تمكنها من الدفاع عن نفسها لكنها لا تمكن من شيء لهجوم ، وان تكون موحدة بحيث لا تنفجر تمزقاتها في صورة صراع،

ولا تشجع انقساماتها على التنافس بين جيرانها ، لكنها لا يجب ان تكون مركزية بدرجة انضباطها وقدرتها على العمل السريع الى اتخاذ اجراءات مضادة للدفاع من النفس . ان المانيا كهذه كانت موجودة ولكن لفترات نادرة . والمساعدة على انشائها لا بد ان تكون مهمة كبرى بالنسبة الى السياسية الغربية .

ولكن هل في وسع احد ان يتحدث بواقعية عن توحيد المانيا ؟ اليست هذه هي احدى المشاكل التي يبدو انها اقفلت باتفاق ضمني ؟ وغالبا ما يقال ان تسليم الغرب بالوضع الراهن في اوروبا الشرقية ولا سيما في المانيا هو مفتاح الاستقرار في اوروبا . وهناك من يحثنا على ادراك الحقائق وانه لا حول ولا قوة لتغييرها على اي حال . ويقال لنا انه حتى بعد التسليم رسميا بالحكم السوفياتي في اوروبا الشرقية اصبح الاتحاد السوفياتي دولة « قانعة » لا تهتم بعد ذلك بالتوسع .

ان المبدا القائل بان الحكمة هي في التكيف مع الحقائق ، بعيد من ان يكون بطوليا . فهو في اقصى درجاته يعني سياسة بدون هدف ، واجراءات بدون مفهوم . ثم انه يضع توجيه الاحداث في ايدي اناس لهم من القوة والقسوة ما يكفيهم لخلق « الحقائق » . وما كان لشيء في العالم ان يتغير لو كان التكيف هو المتحكم وحده في التصرفات .

(من : « ضرورة الاختيار » ١٢٩)

□

مما لا شك فيه ان انقسام المانيا يحتمل ان يستمر مهما كانت السياسة الغربية . ولا يحتمل لخطة ذكية ان تسفر عن الوحدة . ولكن القضية لا تقتصر على ما اذا كان في الامكان تحقيق الوحدة ، بل هي ما هو الموقف الذي يجب ان يتخذه الغرب تجاه هذه « الحقيقة » . فهل يتعاون مع القمع السوفياتي للحرية في المانيا الشرقية من خلال تسليمه الرسمي بانقسام المانيا ؟ او ان عليه ان يسعى لارغام السوفيات على قبول مسؤولية تبرير طعن الاماني القومية لالمانيا ؟ . يبقى السؤال المطروح وهو : هل تغطى نواقص الماضي باعتراف رسمي بنظام المانيا الشرقية ؟ فليس من المعقول استخدام اخطاء الماضي لتبرير اخطاء جديدة .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٣٠)

□

اذا اقتنعت المانيا الاتحادية بأنها لا تستطيع تحقيق الوحدة من جديد عن طريق الروابط مع الغرب ، فيمكنها ان تحاول التعامل منفصلة مع الشرق . وعندئذ يمكن ان يستخدم السوفيات الوحدة كطعم للقضاء تدريجيا على منجزات الاندماج الاوروبي ، ولتشجيع سباق يكون في مصلحة موسكو . اما البديل الآخر فهو ظهور قومية حاقدة

من جديد . وحينئذ سيكون هناك صدى للحجة القائلة انه وقد فشلت الروابط الوثيقة مع الغرب فانه لا بد لالمانيا من ان تتبع سياسة الضغط والسعي وراء الفوائد القومية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٣٢)

□

من الواضح انه ينظر الى الصيغة (السوفياتية) لمعاهدة (السلام) على انها البداية ، لا نهاية العملية . ومن شأن الاعتراف بنظام المانيا الشرقية ان يخلق وضعا يصبح فيه في المستقبل اي تغير في المانيا ضد مصلحة الغرب . ومن شأنه ان يغلق الباب مقدما امام الوحدة على اساس ديمقراطي ، ليس على اساس شيوعي . وستكون ادنى نتيجة لذلك صدمة شديدة في الجمهورية الاتحادية . وعندئذ يمكن ان يحاول الشيوعيون الاحتيال على المانيا الغربية أو تهديدها لاتخاذ منهج « حيادي » . وفي حال فشل هذه المحاولة يسحب الشيوعيون اعترافهم بالجمهورية الاتحادية بحجة انها « فاشية » او انها خانت مصالح الشعب الالماني ، ويتعاملان مع النظام الالماني الشرقي على اساس انه يمثل جميع المانيا . واذا سبق ان اعترف الغرب بالمانيا الشرقية التابعة ، فسلا عليه الالتقام بسحب اعترافه دون ان يعرض نفسه لتهمة السياسات الدولية غير المخلصة وتنكره لمبدأ تقرير المصير لمجرد غايات تكتيكية . وبتخلينا عن موقف لا غبار عليه ادبيا وسياسيا ، نصبح رهينة

التحركات السوفياتية في المستقبل، ونرغم على الخوض في القضية الالمانية من موقع سيء يزداد سوءا باطراد .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٣٤)

□

ولكن ماذا بشأن المطلب السوفياتي بتسوية مستقبل المانيا عن طريق التفاوض بين المانيا الغربية والمانيا الشرقية؟ ان المفارقة في هذا الاقتراح هو استعداد الكثيرين جدا في الغرب لحمله محمل الجد . فلا يكاد يعقل ان دولة تابعة يمكن ان تزول حكومتها نتيجة الاتحاد ستكون اطوع بالنسبة الى حل انقسام المانيا من ولي نعمتها في الكرملين . وحتى لو تفاوضت الحكومتان الالمانيتان معا « بنية حسنة » ــ مهما كان محتوى هذه العبارة في هذا السياق بالذات ــ فان النتيجة ستكون من غير شك زيادة ، لا نقصانا ، في التوتر ...

فالاتحاد والحالة هذه يكون صورة منمقة للاعتراف بالمانيا الشرقية ولن يكون وسيلة لتوحيد المانيا ، بل طريقة يسلم الغرب بواسطتها بانقسام المانيا .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٣٥)

□

ان هذه الاعتبارات تؤثر تأثيرا مهما في قضية برلين . وقضية برلين ليست قضية ما اذا كانت مدينة محاطة تماما

بارض شيوعية تستحق الحرب ، كما يقال غالبا . فبرلين اصبحت المحك لسياسة اوروبا الغربية . وهزيمة الغرب ــ بمعنى تدهور امكانية عيش برلين في جو من الحرية ــ لا تؤدي الا الى اضعاف معنويات الجمهورية الاتحادية ، وتعني نهاية كل امل في اعادة توحيد البلاد، وسينظر الى السياسة المتجهة غربا والمتبعة بكل عناية على انها فاشلة تماما . وهذا يكون بمثابة تحذير الى جميع الدول الاخرى في اوروبا من حماقة مقاومة الضغط الشيوعي . ان برلين في هذه الحالة ستمثل الطبيعة التوسعية للمد الشيوعي نحو بقية العالم . ومهما كانت نظرة المحايدين الى حقائق القضية فانهم سيعتقدون ان الحماية التي يوفرها الغرب ليست الا وهما ، وان الحكمة ، ان لم نقل التعاطف الايديولوجي ، تقضي بالتكيف مع المعايير الشيوعية . وفي ميدان علاقات بعض هذه الدول فيما بينها ، فان الهزيمة الغربية في برلين ستزيد التوترات . كما ان السلام المزعزع المحافظ عليه جزئيا بين الدول العربية واسرائيل بسبب الخوف من التدخل الغربي ضد الاعمال العدوانية ، لن يدوم طويلا بعد ظهور العجز الغربي في اوروبا .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٣٩)

□

هل يمكن ضمان كيان برلين مقابل الاعتراف بالمانيا الشرقية ؟ ان نتيجة كهذه ستكون نصرا كبيرا للشيوعية ،

اذ يكسب الشيوعيون اعترافا دوليا بانقسام المانيا ويخلقون وضعا حيث يستطيعون وحدهم الظهور منه بصفة دعاة الوحدة . وهكذا تصاب الجمهورية الاتحادية بضربة مذهلة لاسباب سبق شرحها . ويحصل الغرب مقابل هذا كله على سحب تهديد انفرادي لم يكن له مبرر . وهذا يكاد لا يكون طريقة مدروسة لدرء مزيد من الضغط الشيوعي .

وقد لا يكفي الاعتراف حتى للحصول على ضمانة مؤقتة لبرلين الغربية ، ذلك لان عملية التفاوض غير متناسقة . ومتى عرضنا الاعتراف نكون قد تخلينا عن مبدا تقرير المصير . واذا اثار الشيوعيون حينئذ مطالبهم فانهم يحولون موضوع الاعتراف من قضية مبدا الى قضية مقتضيات تفاوضية . ومتى وافقنا على ان الاعتراف هو مجرد مشكلة مساومة على الشروط ، توفر لدى الشيوعيين كل سبب لان يتوقعوا انتزاعه ان عاجلا او آجلا ، ان لم يكن منا فمن بعض حلفائنا .

(من : « ضرورة الاختيار » ــ ص ١٤٤)

☐

... ان قبول الغرب بدوام انقسام المانيا يخل بالتوازن المحلي للجمهورية الاتحادية ، وهذا هو احد أسباب حرص السوفيات على تأمين الاعتراف الغربي بالوضع الراهن في المانيا . وربما لم يكن هناك مفر من انقسام المانيا، غير ان تماسك حلف الاطلسي يتطلب ان لا يكون هناك

غموض حول سبب ذلك . فاذا تخلى الغرب تلميحا او
تصريحا عن مبدأ الوحدة القومية الالمانية من طريق التعاون
مع السوفيات للابقاء على المانيا مجزاة ، فان الالمان
سيعتبرون ذلك تضحية بمصالحهم الاساسية . وليس ثمة
من زعيم سياسي الماني يرضى بدوام ا ستبعاد ١٧ مليونا من
أبناء وطنه . وجميع الاحزاب الالمانية متفقة على هذه
النقطة . وسيكون هدفه الادنى تلطيف الاوضاع في المانيا
الشرقية ، وهو هدف سيتعرض لضغط متواصل للاحقته
مستقلا اذا ثبتت له لا مبالاة حلفائه .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٦٨ – ٦٩)

□

... فيما يزداد النشاط الالماني نحو الشرق ، فان
الخوف من « ربالو » أخرى قد يخلق حلقة مفرغة .
فسيتقارب الجيران الغربيون لالمانيا بصورة اوفق ، وقد
يحاولون أيضا استباق الجمهورية الاتحادية فيسرعون في
اتصالاتهم مع موسكو ، ولن يكون هذا في مصلحة التماسك
الاطلسي أو التماسك الاوروبي ، وسيكون في الامد الطويل
وبالا على المانيا الاتحادية ايضا ، اذ قد يؤدي في نهاية المطاف
الى الانعزال .

ولا شيء غير حلف اطلسي موحد يواجه معا قضية
مستقبل المانيا يستطيع ان يقلل من خطر وقوع صراع حاد
بين اهداف المانيا القومية وارتباطاتها الاطلسية . والسعي

لصياغة سياسة المانية مشتركة امر جوهري لا من اجل الاحتفاظ بالمانيا كعضو مطيع في الحلف وحسب بل من اجل السلام في اوروبا . انه من غير المحتمل ان يظل بلد كبير وديناميكي مقسما الى اجل غير محدد في قلب قارة اعطت العالم مفهوم القومية . وما دام في الوجود دولتان المانيتان فلا بد لهما من التفاعل معا. فاذا ارتأت ان انظمتهما الاجتماعية والسياسية غير متكافئة فان كلا منهما ستضطر الى محاولة التخريب على الاخرى . وبما ان كلا منهما تضم نفس السكان الاساسيين وتقليدا متشابها ، فان امام كل منهما مجالا غير عادي لتفعل ذلك . والصيغة السوفياتية لان تسوي الدولتان الالمانيتان قضية مستقبلهما هي خطوة قصيرة النظر ـ وان كانت ذكية ـ لتكريس الوضع الراهن، كما انها تضمن ان الاحداث ستتحرك ان عاجلا او آجلا وراء حدود سيطرة الشرق والغرب ، وربما سيطرة الالمان انفسهم . فانقسام المانيا الدائم الى دولتين في حالة عداء ومنافسة ، يحمل بذور الخطر . ولو ان جيران المانيا في الشرق يفهمون مصالحهم ، لادركوا ان النهج سيسفر عن اوخم العواقب في المدى الطويل .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٢١٥ ـ ٢١٦)

□

الشرط المسبق لاي برنامج مفاوضات هو وجود استراتيجية متفق عليها تجاه المانيا الشرقية . وعلى الاخص: هل يكون ذلك بسعي الغرب الى تلطيف الاوضاع فيما

يسمى بالجمهورية الالمانية الديمقراطية عن طريق زيادة الاتصالات معها ، أو بعزلها ؟ ويبدو الخيار الثاني اكثر أملا وانسجاما مع السياسة الطويلة المدى الخاصة بتوحيد المانيا .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٢١٧)

□

ان الامل الطويل الاجل في وحدة المانيا يكمن في حدوث تطور في الغرب يكون بمثابة قطب جاذب لبلدان أوروبا الشرقية . وفيما تحرز اوروبا الغربية الوحدة السياسية ، يتراجع الخوف من أية دولة بمفردها . وفوق هذا ستكون أوروبا الموحدة قطبا جاذبا قويا لبلدان اوروبا الشرقية . وفيما تنمو الروابط بين شطري اوروبا يزداد ظهور المانيا الشرقية التابعة كأحد مخلفات الماضي .

(من : « ثمن الوحدة الالمانية » ص ١٧)

□

ان احتمال كون برلين النقطة الدائمة والكامنة لانطلاق الشرارة في أوروبا قد تراجع كثيرا بسبب الفاقية عام ١٩٧١ الرباعية . وتعتبر الولايات المتحدة التمسك الشديد بهذه الاتفاقية اختبارا كبيرا لسياسة الوفاق .

(من بيان امام لجنة مجلس الشيوخ العلاقات الخارجية ص ٥١٦)



٧ ـ مراقبة التسلح

... لم يعد في الامكان التحدث عن التفوق العسكري مجردا . والا فما الذي يعنيه « التقدم » في السباق النووي اذا كان في وسع كل جانب بالفعل ان يدمر الكيان القومي للجانب الآخر ؟ وما هي الاهمية الاستراتيجية لزيادة القوة التدميرية للترسانة النووية اذا كانت ضخامة انظمة التسلح الحالية تميل فعلا الى شل الارادة .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص ١١٤ ــ ١١٥)

لاننا نفتقر الى مبدا استراتيجي والى سياسة عسكرية متماسكة ، فمن الحتمي ان تكون مقترحاتنا لمراقبة التسلح مهلهلة . فليس في مقدورنا ان نعرف منها اذا كان امـرها المشروع او كالذي يعزز الامن ، او ينتقص منه ، الا انه غير ذي موضوع . ونتيجة لذلك فان المقترحات توضع كتسوية وسط بين الفئات المتنافسة وبدون شعور عـام بالغايـة .

وبدلا من ان نلح على مؤتمر لنزع السلاح لاننا نرغب في طرح مشروع نتعهد به ، فقد عكسنا الاية . وعلى سبيل المثال فاننا ارغمنا على تجميع شرذمة من المقترحات المتسرعة . ووافقنا على الذهاب الى المؤتمر بضغط من الراي العام العالمي او الدبلوماسية السوفياتية . والدليل على التشويش هو ان مفاوضات للرقابة على التسلح قد فضحت الاستراتيجية التي نعول عليها ، ذلك لان مؤسساتنا العسكرية قائمة حول الاسلحة النووية . والمضي في هاتين السياستين معا وفي آن واحد له عواقب وخيمة واضحة .

(من : «ضرورة الاختيار» ص ٤)

□

... مفاوضات مراقبة التسلح يجب ان لا تصبح وسيلة لاضعاف الغرب من جانب واحد ، فاي مشروع للامن الاوروبي يجب ان يحذر تحطيم منظمة حلف شمال الاطلسي ، اذ بدون هذه المنظمة سيواجه كل بلد اوروبي رجحان القوة السوفياتية وحده . كما يجب لهذا المشروع ان لا يلغي امكانية الدفاع المحلي ، لئلا تضعف معنويات حلفائنا بسبب تهديد القوة السوفياتية التقليدية والنووية . وفي الوقت الذي يحمي فيه هذا المشروع حلفاءنا الاوروبيين من الابتزاز النووي او العدوان التقليدي ، ينبغي ان يتيح ضمانات للاتحاد السوفياتي من هجوم يشن عليه من اراضي حلف شمال الاطلسي . يصبح السؤال عندئذ : هل من الممكن تصور مؤسستين عسكريتين في القارة

(الاوروبية) قادرتين على العمل الدفاعي ولكنهما مجردتان من القدرة الهجومية بسبب اجراءات مناسبة للرقابة .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٤٩)

□

ان الفوائد السياسية لمشروعات اقل طموحا مثل « خفض » عدد القوات تخلق مشكلة اعقد . فمثل هذا الاجراء ، مهما كانت اهميته بالنسبة الى اغراض الرقابة على التسلح ، لا يتيح اية امكانية لتقليل السيطرة السياسية السوفياتية في الدول التابعة او في المانيا الشرقية . ومن اجل السيطرة السياسية فان فاعلية فرقتين سوفياتيتين تعادل فاعلية عشرين فرقة : فهما ترمزان الى القدرة السوفياتية وتؤكدان امكانية التدخل .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٥٢ — ١٥٣)

□

ان العديد من المقترحات للرقابة على التسلح في وسط اوروبا تهدف ، من الناحية العسكرية ، الى منع حدوث اي تغيير في الوضع العسكري الراهن . فقد اقترح مثلا تجميد مستوى القوات في وسط اوروبا او « خفض عددها في ظل تفتيش مناسب » . فضلا عن الحقيقة الواقعة وهي ان اهمية التفتيش يغالى في تقديره على نطاق واسع في هذا السياق — علما بان المخابرات في اوروبا الوسطى جيدة — فان معظم هذه المشروعات قد

فشلت في معالجة مشكلة الامن الحقيقية . فهي لا تؤثر تاثيرا مهما في قدرة الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي او حتى اوروبا الغربية على شن هجوم شامل مفاجيء . وفي الوقت ذاته ، وبما ان قوات حلف شمال الاطلسي الحالية او المزمعة لا تكفي لعمليات الهجوم الارضي ، فان معظم المشاريع الرامية الى تخفيض عدد القوات من شانها فقط اضعاف قدرة الغرب على الدفاع المحلي من غير تامين ضمان اضافي للاتحاد السوفياتي . وسيتحسن موقف الاتحاد السوفياتي الهجومي ، ان لم يكن وضعه الدفاعي، بل ان من شان تجميد القوات ان يمنع حلف شمال الاطلسي من تكييف نفسه للعلاقات الاستراتيجية المتغيرة . وما لم يقترن بتخفيض كبير في القوات السوفياتية او في بناء القوة التقليدية في جزء من القارة خارج المنطقة المراقبة ، وربما عن طريق الاثنين معا ، فانه سيكرس عدم التكافؤ الذي هو بمثابة دعوة متزايدة للمغامرات السوفياتية ما دامت الصواريخ السوفياتية الطويلة المدى تتكاثر .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٥٣)

□

نستخلص النتيجتين التاليتين :

اولا ـ ان عدم كفاية الجهود الحالية لحلف شمال الاطلسي قد تحمل السوفيات على الاعتقاد بانهم لن يظفروا بزيادة في الامن من وراء مشاريع المراقبة على التسلح ،

او ان في وسعهم تحقيق غايات الرقابة على التسلح عن طريق إجراء غربي من طرف واحد . وقد لا ينظرون الى المقترحات الغربية نظرة جادة لانهم يعتقدون بانهم يتمتعون بالوقاية بسبب رجحان كفتهم محليا . وهكذا تقطع الطريق على المفاوضات الفعالة ، لا بسبب قوة حلف شمال الاطلسي ، بل بسبب ضعفه وتردده .

ثانيا ـ لا تستطيع مشاريع الرقابة على التسلح في اوروبا بحد ذاتها ان تزيل المشاكل التي سببها قمع السوفيات للحرية في اوروبا الشرقية ولا سيما في المانيا الشرقية . وما دامت المانيا مجزأة فان خطر الانفجار يبقى ماثلا مهما كانت رغبات الدعاة الرئيسيين . ولكي تكون اجراءات المراقبة على التسلح في اوروبا الوسطى فعالة ، ينبغي ان ترافقها تسوية سياسية . والخط الطبيعي لعمل لمشاريع الرقابة على التسلح هو « الاودر » وليس « الالب » . ومشكلتا الوحدة الالمانية والرقابة على التسلح في اوروبا وثيقتا الترابط . وتوحيد الدولتين بدون مشروع للرقابة يخيف جميع الدول المحيطة بالمانيا . ونظام امن اوروبي بدون توحيد المانيا اما ان يكون مسكنا او يضخم الصراعات في اوروبا الوسطى .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٥٧)

□

من المؤكد انه بدون حدوث تعديل كبير في السياسة،

فان الاتحاد السوفياتي سيرفض باستهزاء ايا من مثل هذه المقترحات ، لا لانها لا تؤدي الى تحقيق الاستقرار وانما لان الاتحاد السوفياتي يتردد في التخلي عن دميتـه ــ المانيـا الشرقية ــ التي هي منطلقه لتدمير حلف شمال الاطلسـي وللسيطرة في النهاية على المانيا كلها . والحقيقـة المحزنـة هي ان القادة السوفيات في وضعهم الذهني ربما لا يهتمون بتلك الاتفاقات التي تساهم في عدم الاستقرار في اوروبا .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٥٨ ــ ١٥٩)

□

اذا اصبح في الامكان اجراء مفاوضات جديـة بـين العالم الحر والدول الشيوعية ، فان الرقابة عـلى التسلـح تبدو الموضوع الواضح لمثل هذه المفاوضات .

ذلك ان وجود التكنولوجيا العصرية فان الاسلحة ، او على الاقل بعض انواعها ، تشكل هي نفسها عنصرا من عناصر التوتر . ونتيجة لذلك فان الرقابة على التسلح تتخذ اهمية جديدة .

ولذا فان اهمية اجراءات الرقابة على التسلح لا جدال فيها . وقد تكبح المشاريع الفعالة الانزلاق نحـو التفسخ ، وقد تقلل من مجازفات وقوع حرب مفاجئة . وقد تمنـع ــ او على الاقل قد تعوق ــ انتشار الاسلحة النووية . فاذا لم يكن في وسع الجانبين الافصاح عن هذا التآلف للمصالح

باقتراح برامج محسوسة وجدية ، فان الامل ضئيل في التفاوض على موضوعات اخرى .

كذلك فانه لكي يكون للرقابة على التسلح معنى فلا بد ان تحدد بالنسبة الى علاقتها بالعوامل التكنولوجية التي تؤدي الى الحاجة اليها . ولا يمكن صياغتها في نوبة من الاثارة الاخلاقية . فالمشاريع الفعالة تقتضي دراسات دقيقة ومفصلة وبعيدة عن العواطف ، كما تقتضي الاستعداد للدخول في مفاوضات تتميز بالجلد وتكون على درجة فنية عالية . والا فان من شأن الرقابة على الاسلحة ان تضاعف القلق بدلا من ان تخففه . ومهما تكن الرغبة عظيمة في الرقابة على التسلح فيجب الا تعالج على اساس الافتراض بأن كل شيء سيضيع بدونها . فعاقبة مثل هذا الاعتقاد هي تشجيع الشيوعيين على السعي وراء استغلال مفاوضات الرقابة على التسلح بالدرجة الاولى في حرب سيكولوجية لتحطيم معنويات الغرب . وقد يزداد الاعتقاد بانه اذا استحال التوصل الى اتفاقات عن طريق التفاوض . فلا بد من محاولة نزع السلاح من طرف واحد . وخلاصة القول ان الرقابة على التسلح يجب ان تكون وسيلة لدعم الاستقرار ، لا تمهيدا للاستسلام .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢١٠ ــ ٢١٢)

□

... ينبغي ان لا يكون الهدف من الاجراءات المسؤولة

للرقابة على التسلح هو اتخاذ قرار بمناى عن العواطف لا بشأن طريقة ازالة القوة الثارية ، بل ينبغي ان يكون الهدف هو المحافظة على التوازن بينها . ومن الاجدر ـ على الاقل بالنسبة الى المستقبل القريب ـ السعي وراء اضعاف الحافز على الهجوم لا اضعاف القدرة على شنه .

وقد كشفت المناقشات حول نوع الاسلحة النووية عن حقيقة محيرة وهي ان هناك قدرا من السلامة في الاعداد . ويصدق هذا حتى لو راعى الجانبان بدقة اتفاقا على الحد من الاسلحة النووية او وسائل نقلها . ويزداد عدم الاستقرار اذا امتلك كل من الجانبين ١٠ صواريخ اكثر عما لو استقر التوازن عند ٥٠٠ صاروخ ، ذلك ان الهجوم الذي ينجح بنسبة ٩٠ في المائة عندما يكون لدى المدافع ١٠ صواريخ يترك له صاروخ واحد فقط او عدد من الصواريخ يكاد لا يكفي لانزال ضرر غير مقبول . وهجوم في نفس الفاعلية عندما يكون لدى المدافع ٥٠٠ صاروخ يترك له ٥٠ صاروخا ـ وهو عدد قد يكفي لتشكيل اخطار لا يمكن المجازفة بقبولها من المهاجم . ولا شك ان تدمير مثل هذا العدد الكبير يثير مشكلة أعقد . ولذا فان تخفيض العدد ليس العلاج المعصوم عن الخطأ . ووجود قوة انتقامية صغيرة جدا ومكشوفة قد يزيد الخطر بتشجيع الخصم على المجازفة بهجوم مفاجىء .

ومن هنا فان الاستقرار يعظم عندما تكون الاعداد كبيرة الى حد يعقد حسابات المعتدي ويتيح ادنى حافز على الغزو ، ولكنها ليست من الكثرة بحيث تنفي الحكمة من

الرقابة . ففاعلية مشروع الرقابة في تحديد الاعداد تتوقف اذن ، على الاجابة عن سؤالين هما :

ــ ما هي الفائدة التي يكسبها الجانب الذي يخرق الاتفاق من خرقه الاول ؟

ــ ما هو مدى صعوبة نظام التفتيش على اعمال الخرق ؟

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٥ ٢- ٢١٧)

□

من الضروري بغية ايجاد مقياس لنظام التفتيش الفعال النظر مجددا في اهداف نظام فعال لرقابة الهجمات المباغتة :

اولا ــ ينبغي اقرار القوات الضاربة الاستراتيجية المقابلة عند مستوى يقلل الى ادنى حد الحافز على الهجوم .

ثانيا ــ ينبغي ان يكون نظام التفتيش مقتدرا الى حد يكفي لمنع التهرب الذي من شأنه ان يخل بالتوازن الاستراتيجي ، ولكن ليس شاملا الى حد تدمير سلامة القوة الثأرية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٢٣)

□

في الحالة الاولى ــ حالة الصدام بين بلدان صغيرة ــ يمكن لقوة بوليس دولية ان تكون ذات فائدة كبرى . وهناك اماكن محتملة للاضطراب ، مثل الشرق الاوسط ، حيث

تفضل الدول النووية الكبرى تجنب الصدام ، وحيث يكون التدخل المباشر مستحيلا لاسباب سياسية وسيكولوجية ، والا فان الازمات الفعلية يمكن ان تحدث حيث يغذي تدخل الدول الكبيرة التوترات ويضاعف مخاطر المجازر البشرية . وفي هذه الحالات يمكن لقوة بوليس دولية ان تسهم اسهاما كبيرا ، لان الدول الكبرى تكون موافقة على الاقل على مدى ايجاد جهاز يحول دون الصدام .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٣٤)

□

لذا فلا بد لاي مشروع يوضع لمواجهة عدوان محلي من ان يلبي المطالب التالية :

ا ــ يجب ان يخلق توازنا في القوى ملائما للحرب المحلية وذلك عن طريق حشد القوى في الغرب وخفضها في البلدان الشيوعية ، مع وضع حدود قصوى للقوات البشرية تخضع للتنقيص . ومع ان هذا قد يبدو ذا طرف واحد ، فانه شرط للاستقرار . والبديل الاقل شأنا هو القيام بحشد منفرد للقوى من جانب الغرب يتبعه مشروع للرقابة .

ب ــ يجب ان يقترن بنظام للتفتيش يكفي لرصد مستوى القوى ضمن حدود مقبولة للخطأ .

ج ــ يجب ان ينص على حدود للمناطق ، ذلك ان العدوان المحلي لا يعتمد على حجم القوات فحسب بل على

رقعة توزيعها .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٣٩)

□

... ان التعهد ببرنامج كبير لرقابة الاسلحة النووية من غير اعادة توازن القوى التقليدية ، مجرد تماما من المسؤولية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٥٤)

□

قبل أن نتقدم بمقترحات جدية علينا ان نوضح غاياتنا. يقال ان علينا ان ننخرط في رقابة على التسلح لتخفيض الموارد من أجل التنافس الحقيقي في مجال الاقتصاد . وهناك من يزعم ان الرقابة على التسلح قد تخفف عبء الضرائب . كما أن هناك من يدافع عن رقابة التسلح على اعتبار انها وسيلة للاسراع في تطوير النظام السوفياتي . وفي التوضيحات المطروحة بهذا الشأن في وسعنا الاطمئنان الى أن الاتحاد السوفياتي يراعي اي اتفاق .

غير ان هذه الذرائع كلها تقريبا غير ذات موضوع اساسا . فالزعماء السوفيات لا يمكن ان تغريهم مشاريع غايتها الاولى المعلنة هي تغيير نظامهم . والمشاريع المفيدة يجب ان لا تعتمد على ما اذا كنا نثق أو لا نثق بالزعماء السوفيات ، بل أهمية هذه المشاريع تقل اذا كنا فعلا نثق بالزعماء السوفيات ، ولن تكون مشاريع الرقابة على التسلح

فعالة ما لم تكن تحتوي على حافزها الخاص عـلى التمسك بها ، وما لم تكن هناك ثقة بتدابير الرقابة نفسها ، لا بالطرف الآخـر .

ان اقتراح تحرير الموارد من اجل التنافس الاقتصادي يثير السؤال الرئيسي وهو : هل في الامكان ايجاد تدابيـر للرقابة على الاسلحة تدعم الاستقرار وتحقق هذه الغاية ؟

علينا ان لا نخلط بين الاهداف الهامشية والاهـداف الرئيسية . وغاية الرقابة على التسلح هي دعم امن جميـع الاطراف . وايـة محاولة لتحقيق فائدة مـن طرف واحـد لا بد وان تقضي على « الرقابة على التسلح » . كذلك فـلا تخفيض القوات ولا التفتيش يمكن ان يكون غاية بحد ذاته . ومحك اي اتفاق هو ما اذا كان من شأنه ان يزيد الاستقرار او ينتقص منه ، وما اذا كان سيقرب احتمال وقوع الحرب او يبعده . وليست هناك اية فوائد هامشية تعوض عـن تدابير الرقابة المبتسرة .

وفي الوقت ذاته ، ومهما بلغ سعينا للوصول الى رقابة على التسلح ، فمن المهـم ان لا نتصدى لهـا عـلى اسـاس الافتراض بأن فشل المفاوضات سيقضي حتما على مصيـر البشر . فمن شأن اعتقـاد كهذا ان يؤدي الـى ضغوط من اجل نزع السلاح من طرف واحد وهكذا يزول الحافز على التفاوض الجدي من جانب الشيوعيين . واذا اقتنع الزعماء السوفيات بأن الخوف من الحرب يأتي قبل كل الاعتبارات الاخرى ، خلصنا الى نتيجتين : ان ذلك سيشجعهم عـلى

الانخراط في امنف التهديدات بغية تحطيم معنويات العالم الحر اكثر فاكثر . ثم انهم سيصبحون مقتنعين بان الرقابة على التسلح غير ضرورية باعتبار انهـم يتمتعون بالحمايـة نتيجة لمخاوف العالم الحر . ومن الضروري ان يكون هناك قدر من عدم الاستقرار في سباق التسلح لتامين الدافـع على رقابة التسلح ، وا نكان هذا الكلام يبدو محيرا .

واذا كان لنا ان نحرز تقدما في مجال الرقابـة عـلى التسلح ، فان على المؤسسة العسكرية ان تفهـم ان سباق التسلح في الوضـع الحالي للتكنولوجيا هو اكثر انواع الامن تزعزعا ، وان الرقابة المدروسة جيدا على الاسلحة تزيد في امن جميع البلدان . وعلى الكثيرين من المتحمسين للرقابـة على التسلح ان يدركوا ان الحماسة ليست البديل للدقـة والتمحيص . فالشيء الكثير يتوقف على القـدرة عـلى ان نكون واقعيين لدرجة محسوسة . وربما اتيحت لنـا فـي السنوات القليلة المقبلة فرصتنا الاخيرة لاستقرار سـباق التسلح عن طريق التفاوض . وقد يفسد عناد السوفيـات اكثر جهودنا جدية . ولكن من ذا الذي يغفر لنا لو اننا اخفقنا بسبب رفضنا مواجهة اهمية هذا التحدي أو تعقيده .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٨٣ ــ ٢٨٦)



٨ ــ العلاقات مع الدول الشيوعية

اذا استمرت هذه الاتجاهات ، فان مستقبل الحرية سيكون كئيبا بالفعل . ان من الصعب على الاميركيين ان يتصوروا كارثة وطنية تحل بهم . ولكن ليس من الصعب استشفاف الخطوط العريضة لما ينتظرنا . فقد يعمد الاتحاد السوفياتي باغراء التفاوت المتزايد في القوة الى ممارسة الضغط على جميع المناطق المجاورة . ويمكن تعويض الخسارة في الديناميكية الايديولوجية بالفرص المتزايدة التي يشجعها ضعفنا . وتتراوح السياسة الشيوعية بين التظاهر بالنيات السلمية وتشنجات العنف الرامية الى تحطيم معنويات الغرب . وعندئذ تمسي المفاوضات نوعا من الحرب النفسية . واذا امكن اذلال الغرب لفترة من الزمن ، فان الامم الجديدة ، مهما كان تفضيلها الادبي ، ستنظر الى الشيوعية على انها موجة المستقبل . وسيكون لنجاح موسكو وبكين نفس الجاذب الذي كان لانجازات أوروبا في القرن التاسع عشر . ولن يفيد اي قدر من المساعدات الاقتصادية ضد الاعتقاد بان الغرب مقضي عليه بالزوال . وستؤدي

اعتبارات المصلحة القومية والرغبة في « التقـدم » الـــى الانسجام مع رغبات الشيوعية .

امـا اذا سجل العالـم الحـر مكاسب فـي الهـدف والتماسك والسلامة ، فقد تتغير الطريقة الشيوعية فـي التفاوض . وبدلا مـن استعمال مفاوضات الرقابـة عـلى التسلح لاغراء الغرب او ابتزازه للاقدام منفردا عـلى نـزع السلاح ، فان الزعماء الشيوعيين قد يتجهون جديا نحـو مشكلة كيفية تخفيض التوترات الكامنـة فـي سباق غيـر محدود على التسلح . وقد يصبح التعايش اكثر من مجـرد شعار . ولكن مهما كانت الاهداف الشيوعية ، فان مهمتنا هي اساسا واحدة : ان نحدد لانفسنا طبيعة السلام المنسجم مع قيمنا والملائم لامتنا .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٦ ــ ٧)

□

تتعقد المفاوضات مـع الزعمـاء الشيوعيين بناحيـة رئيسية من النظرية اللينينية هي : الايمان بأولوية العوامل « الموضوعية » . ومن اكثر ما يفاخر به الزعماء الشيوعيون انهم يمتلكون في النظرية الماركسية ــ اللينينية اداة تمكنهم من التمييز بين ما هو ظاهر ومـا هو واقـع . والواقـع « الحقيقي » ليس ما يقوله رجال السياسة بل هو العمليات الانتاجية لبلادهم ، اي الكيـان الاجتماعـي والاقتصادي . خاصة الراسماليون منهم ، لا قدرة لهم على تغيير الخطوط

الرئيسية للسياسة التي يفرضها عليهم نظامهم . وبما ان كل شيء يعتمد على الفهم الصحيح لهذه « العوامل الموضوعية » وما توحيه من علاقات للقوى ، فان عبارات « النية الحسنة» و « النية الطيبة » تبدو عبارات وهمية جوفاء . وابرز وظائف الدبلوماسية التقليدية ـ اي اقناع الفريق القابل بوجهة نظر الفريق الاول تصبح غاية في الصعوبة عندما تسقط في الاعتبار التصريحات الشفهية منذ البداية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٧٢ ـ ١٧٣)

□

وهكذا ، وأيا كان الجانب الذي بحثوه في النظام السوفياتي فان الكثيرين في الغرب حاولوا حل ازمتنا السياسية عن طريق عرض افضل الافتراضات بشان الاتجاهات السوفياتية . ففي فترة من الفترات انشرحت قلوبنا لحقيقة ان الزعماء السوفيات كانوا بحاجة الى السلام حتى ينصرفوا الى بناء اقتصادهم . وبعد حوالي ١٥ سنة صدرت تكهنات سياسية سوفياتية الطف بناء على افتراضات عكس هذه تماما . اذ كان المفهوم ان التصنيع الذي تحقق حتى ذلك الحين سيحفز الزعماء السوفيات على الاهتمام الشديد بمجتمعهم تحول بينهم وبين المجازفة بمغامرات خارجية .

ان اهتمامنا بالتحولات في المجتمع السوفياتي يجعلنا نفرط في جمودنا او في مسايرتنا . كما يجعلنا نغفل أن

علينا بالدرجة الاولى ان نتعامل مع السياسة السوفياتية الخارجية لا السياسة السوفياتية الداخلية . والمسافة قريبة بين الافتراض بأن التسوية تتوقف على تغيير في المجتمع السوفياتي ، وبين الرأي القائل ان تحرير المجتمع السوفياتي مساو للتسوية . وليس من المستغرب ، في جو كهذا ، ان يحتدم الجدل حول الرغبة في انفراج التوترات ، لا حول الشروط التي تجعل مثل هذا الانفراج ذا معنى . وحول الحاجة الى السلام لا حول عناصر الاستقرار .. حول المستوى الذي يجب ان نتحدث عنه لا حول ما يجب ان نبحثه ، حين نجتمع معا .

(من : «ضرورة الاختيار» ص ١٩٩ ـ ٢٠٠)

□

ان التطرق المسؤول الى المفاوضات يجب ان يكون امرا مختلفا تماما . فعلينا ان لا نقدم تنازلات لا مبرر لها لزعيم سوفياتي لمجرد اننا نعتبره ليبراليا . وعلينا ان لا نرفض تقديم تنازلات ، تكون مرغوبة في الوقت ذاته ، لمجرد اننا نعتبر زعيما سوفياتيا ستاليني المذهب . فالمحك النهائي في اي من هاتين الحالتين هو معرفة ما اذا كان الاجراء المطروح سيساعد على الاستقرار او ينتقص منه . وقبل كل شيء يجب الا تكون اجراءاتنا متوقفة على ابتسامة الكرملين او عبوسه ازاءها . وينبغي ان يكون للمفاوضات مع الاتحاد السوفياتي ما يبررها من حيث اهدافنا ، لا من حيث اهدافه هو ، فاذا كان الاتحاد السوفياتي راغبا فعلا في التسوية ،

فان المفاوضات ستكشف هذه الرغبة . اما اذا كانت العروض السوفياتية لانهاء الحرب الباردة مجرد مناورة تكتيكيــة ، فان على الدبلوماسية ذات الهدف المحدد ان تكون قادرة على فضح سوء النية السوفياتية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٠٢ ــ ٢٠٣)

□

... واذا عرضنا فقط ما نوه الزعماء السوفيات بأنهم سيقبلونه ، فان الطرف الآخر هو الذي سيضع الاطار لكــل مؤتمر ، كما ان شروط التسوية ستكون شروط السوفيات. وعندئذ يصبح الاتفاق غاية بحد ذاته . وتنساق المفاوضات نحو المشاكل التي تبدو « قابلة للحل » لا لشيء الا كونهــا في الغالب مشاكل عديمة الاهمية .

اما اذا دفعت الى ابعد من اللازم فان هذه الطريقــة توحي بالتنازل عن كل حكم . وستجعلنا نخفق في احــدى المهمات الرئيسية للحقبة الثورية الا وهي ايضــاح طبيعــة القضايا المتنازع عليها لشعوب العالم الحر . وفي حين ان من الواجب ارتياد جميع امكانات التسوية، فان من الضروري كذلك ايجاد قناعة بشأن المشاكل التــي يستحيل حلهــا . ومن المهم لنا أن تكون متساهلين اذا ابدى الزعماء السوفيات استعدادا للتفاوض الجدي . ولا يقل اهمية عن ذلــك ان نرغمهم على تحمل عبء تبرير فشلهم فــي قبول مقترحات

مسؤولة .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٠٤)

□

وهكذا تصبح الدبلوماسية نوعا من الحرب السياسية السوفياتية . ذلك اننا اذا اقتصرنا في التفاوض على القضايا التي يعلن الزعماء السوفيات انها قابلة للحل فلا غرابة عندئذ اذا ما تركزت انظار العالم على اعراض الصعوبات دون اسبابها : على حلف شمال الاطلسي ، لا على عداء السوفيات الذي ادى الى قيام هذا الحلف . وعلى جهود الدفاع الغربية المبتسرة لا على القوة السوفياتية الراجحة التي دفعت اليها . وعلى المخاطر التي تهدد السلام في حال فورة دولة تابعة اخرى لا على القمع السوفياتي الذي لولاه لما وجد خطر الفوران . وعلى المشروع السوفياتي لنزع السلاح الشامل لا على مقترحات اكبر محتوى قد يكون فيها بعض الامل في الحد من سرعة سباق التسلح . وعلى الكونغو او كوبا لا على هنغاريا او التيبت او المانيا الشرقية . هنا ينشأ الوهم بأنه في الامكان انهاء الحرب الباردة بمجرد تصريح .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٠٦)

□

التسوية الدائمة لا تكون ممكنة الا اذا اقتنع الزعماء السوفيات بأنهم لن يستطيعوا استغلال رغبة الغرب في السلام لتحطيم معنوياته . واذا كانوا جادين في رغبتهم في

تجنب الحرب فان عليهم ان يدركوا ان المفاوضات لا يمكن استخدامها لاغراض تكتيكية بحت الا عندما تكون المكاسب التي قد يحصلون عليها تافهة بالقياس الى مخاطر مثل هذا التصرف . وعلينا بدورنا ان نسعى لنظهر للزعماء السوفيات ان عليهم اتخاذ قرار سياسي حقيقي . واننا بدورنا سنبذل كل ما في وسعنا لتسهيله عليهم ، ولا بد لهم من ان يواجهوا الحقيقة الواقعة وهي ان سياسة تطبيق ضغوط لا تلين على الغرب من شأنها ان تولد مخاطر لا مثيل لها لجميع شعوب العالم . ويجب اقناعهم من جهة اخرى بأن في وسعهم دعم امنهم عن طريق التفاوض . واذا كانوا يسعون جديا وراء التسوية فسيجدوننا مرنين ومتساهلين .

ان المفاوضات مهمة . ولكن من الضروري المضي فيها من غير اوهام . ولا حاجة بنا الى افتراض تحولات اساسية حتى نؤمن بامكانية التوصل الى تسوية . وليس شرطا مسبقا لنجاح المفاوضات التظاهر بأن انفراج التوتر هو بالدرجة الاولى في متناول الغرب . ويجب ان تكون للغرب اهداف اكثر ايجابية من التكهن بالنيات السوفياتية . اننا نظلم انفسنا ان نحن جعلنا من الرغبة في انفراج التوترات او انهاء الحرب الباردة قضية . ومحك التساهل لا يكمن في تفسير الاتجاهات السوفياتية على افضل وجه . كما انه لا يكمن في اثبات الرغبة في السلام التي يجب ان تؤخذ كتحصيل حاصل ، بل في التحدي الذي يواجه الغرب من حيث تقرير امكانات التسوية التي لا تعرض امتنا للخطر

والتي تنسجم مع قيمنا . ان المرونة لا تعتبر فضيلة الا اذا كانت من اجل هدف افضل .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٠٩)

□

من الصعوبة بوجه خاص حدوث تحول اساسي مـــا دامت الجماعات الشيوعية الحاكمة متنبهة الى حد معقـــول لهمة تجنيد اقدر الناس في صفوفها . وللثورة دائما شرطان مسبقان هما : النقمة على النظام القائم ، ووجود فئـــة مـــن الناس قادرة على القيادة ومستعدة لدفع ثمـــن المعارضة . وقد قامت الثورات التحريرية فـــي القرنين الثامـــن عشـــر نتيجة استبعاد اقدر فئة وانشطها ــ فئـــة البورجوازية ــ عن المشاركة في الشؤون التي اعتبرتها على اعظم جانب من الاهمية . ولما لم تكن هنالك من طريقة لانضمام الافـــذاذ او لحصولهم على الاحترام فانهم كانوا المستودع الجاهز لتزعم جميع جبهات المعارضة . وهذه الفئة ذاتها هي أيضا التـــي اعدت الثورة الروسية .

ولكن عندما يتوفر العمل للموهوبين ضمـــن النظـــام القائم ، فان أكثر الناس التزاما فقط هم الذيـــن يسلكون طرق التمرد ويقبلون ما قد ينطوي عليه ذلك من فقدهم من المجتمع . والاغراء هنا يكون داعيا حتى بالنسبة الى اولئك الذين لديهم تحفظات جدية بصدد النظام القائم ، السعـــي وراء تحسينه ضمن الداخل عوضا عـــن الاطاحة بـــه . وكلما

زادت ثقافتهم وزاد اهتمامهم بالمجتمع كلما فضلوا نوعا من التعاون على المجازفة بكل شيء في معارضة مكشوفة . وهناك عقبة رئيسية تعترض سبيل حدوث تغيير دراماتيكي في النظام الشيوعي ناجمة عن المحاولة السوفياتية المنتظمة لدمج الممتازين من الافراد في النظام القائم عن طريق الترقية والتلقين العقائدي والدعاية ، وعن طريق الضغط اذا اقتضى الامر . وبواسطة الحشد المتواصل للافذاذ في صفوفها ، فان الزعامة السوفياتية تجرد المعارضة من القيادات القوية المحتملة .

بيد ان هذا لا يعني ان التطور في المجتمع الشيوعي مستحيل ، بل على العكس انه حتمي . فليس هناك نظام للحكم معصوم من التغيير ، وليس من بلد حافظ على تكوينه الاجتماعي بدون تغيير . غير ان طبيعة التحول ليست قدرا مقدرا . فقد تتحرك في اتجاه التحرر ويمكنها ايضا ان تسفر عن الكابوس المخيف الذي تصوره قصة « عام ١٩٨٤ » . ويمكنها ان تؤدي الى دعم الحريات ، وقد تلطف ايضا ادوات العبودية . وفوق هذا وذاك ، فان مجرد التحول ليس هو الاهتمام الوحيد لجيلنا . فمن المهم كذلك المدى الزمني لحدوثه . فلم يكن مما يعزي قرطاجة ان ترى روما وقد تحولت بعد مرور ١٥٠ سنة على تدميرها الى دولة الوضع الراهن السلمي .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠)

□

من العبث توقع تحول الشيوعية التي ما برحت تتوسع منذ ربع قرن الى حكومة ديمقراطية ، لان فرضية لينين المعارضة تقوم على اساس ان الشيوعية هي الوريث المتطور للديمقراطية . ان انشاء حكم ديمقراطي على الطراز الغربي في الاتحاد السوفياتي لا يتطلب تطورا وانما غليانا ثوريا . ومع ان التغيير حتمي ، فان امكانية التاثير فيه مباشرة آخذة في التناقص بسرعة . ومهما كان امر تاثيرنا ، فانه لا يتوقف على ما نقوله او حتى على ما نقوم به من تصرفات سياسية بقدر ما يتوقف على القوة الابداعية لانجازنا الدولي والمحلي . فاذا كنا على درجة كافية من الحيوية ، فقد يسعى الزعماء في المجتمعات الشيوعية بمرور الزمن وراء ما يعتبر نظاما « اكثر تقدما ». غير ان النقطة الرئيسية هي انه عقب مرحلة معينة من التطور تصبح مصادر الحافز على التغيير داخل النظام مقيدة جدا .

ولهذا السبب فان النظريات التي نشات في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة التي تقول بانه حتى انتصار الشيوعية العالمي لنطاق لا يحول دون انتصار قيم الحرية في النهاية ، هي مجرد كذب وخداع . وقد يكون من الممكن في مواجهة احتمالات الحرب النووية تفهم موقف يضع مسالة البقاء فوق كل اعتبار آخر . لكن من غير المسموح به تدعيم هذا الاقتناع بنظرية تطورية . فالتشديد على ان الحرب انتحار شيء والقول باحتمال الحصول على جميع فوائد الاستسلام مضافا اليها فائدة التنمية التطورية

الاوتوماتيكية التي تقوي قيمنا شيء آخر . والاعتماد على التاريخ لتخفيف وطأة الاستبداد وهو مجرد وسيلة لتأجيل التضحيات جيلا آخر ، ويحتمل ان تزداد صعوبة او ربما تفقد محتواها بمرور الزمن . فماذا عسى ان يكون عليه التاريخ الغربي لو ان الفرسان الذين هزموا العرب في معركة تورز كانوا قد استسلموا ، ايمانا منهم بالحتمية التاريخية لانتصار المسيحية ؟ ربما كانت اوروبا الوسطى مسلمة اليوم . ومع أن نوعا من النمو التطوري كان سيحدث دون شك ، فان ما نعتبره حضارة غربية يكون قد زال . وفي وسع المرء ان يجادل حول الاهمية التاريخية لهذا . ولكن لا معنى للتظاهر بأن ليس ثمة من نقاط تحول بل طرق مختلفة فقط تؤدي الى الهدف ذاته .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٠٧ ــ ٢٠٨)

□

... ان من ينجح في صراعات القيادة الشيوعية لا بد وأن يكون ذو عقلية مصممة بعيدا عن العواطف وملتزما . وليس في خبرة القادة السوفيات ما يحملهم على الاعتزاز بالسلام باعتباره غاية ، او على قبول عروض حسن النية الشخصية على علاتها . فخطتهم الخاصة في الحياة ، بل بقاؤهم نفسه ، تقدم بسبب قدرتهم على التصنع والتظاهر. فنجاح خروشوف ، كنجاح بريجنيف من بعده ، توقف على قدرته في اخفاء طموحه حتى ضاعت الفرصة على منافسيه

لينتظموا ضده . فالريبة اذاً متاصلة في الموقف المحلي للزعماء السوفيات . ومن غير المحتمل ان يكون موقفهم الطف تجاه العالم الخارجي . وليس ثمة من سبب يحدوهم على معاملة رجال السياسة الاجانب بلطف اكثر من معاملتهم لزملائهم ، او لتوقع احترامهم اكثر (للساسة الاجانب) .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ١٩٥)

□

ان الانشقاق الصيني ـ السوفياتي كان الدليل على الانقسام المكشوف للعالم الشيوعي . اما اسباب هذا الانشقاق فعديدة ومعقدة . فثمة منافسة بين امبراطوريتين على مدى اطول حدود ارضية في العالم . وللمنافسة من اجل السيطرة على البلدان النامية دورها . اما ما يجعل النزاع مستعصيا على الحل فهو الصراع على زعامة الحركة الشيوعية العالمية . وفيما يمكن ترقيع الظواهر العملية للانقسام من وقت لآخر ، فان السبب الاساسي يبدو مستعصيا عن العلاج . والحركة التي تدعي تمثيل حقيقة عالمية لا تحتمل مركزين يدعيان الرشاد . وما دامت بكين ترفض التفوق المذهبي لموسكو ، فان السبب المهم للخلاف سيستمر مهما اتخذ من تعديلات مؤقتة .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٢٠١ ـ ٢٠٢)

□

حتى الشقاق نفسه بين اكبر بلدين شيوعيين ينطوي

على الخطر كما ينطوي على اتاحة فرصة . فهو يعني أن الغرب لن يواجه من الآن فصاعدا فترات متتالية من العداء والتفاهم ، بل سيواجه العداء والتفاهم معا في آن واحد . وقد يحدث أيضا ان يحاول كل من العملاقين الشيوعيين المزايدة على الآخر بأن يضفي على ما يسمى بالحركات التحررية صبغة معادية للغرب . ويعتبر الكونغو مثالا طيبا لهذا الوضع .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٢٠٤)

□

ان توق الكثيرين في الغرب الى تأكيد تحرر مضامين الاتجاهات الاقتصادية السوفياتية والى اعتبار التفسيرات المؤيدة للنوايا السوفياتية اختبارا لصدق النية قد تكون نتيجته التناقضية تعزيز موقف المتصلبين السوفيات . فما كاد الجنود السوفيات يصلون الى براغ حتى بدأ بعض زعماء الغرب يصرون على ان الغزو لن يؤثر في السعي وراء التفاهم . في حين واصل آخرون ابداء شوقهم الى اجتماعات تعقد على مستوى عال . ان موقفا كهذا لا يكاد يخدم قضية السلام . فاذا لم يكن هناك عقاب للعناد ولا حافز على التساهل ، كانت المجازفة عظيمة . وقد يستخدم الكرملين المفاوضات ــ بما في ذلك الرقابة على الاسلحة ــ كصمام امان لتبديد شكوك الغرب بدلا من ان يتخذها كمسعى جدي لتسوية المنازعات المحسوسة او ازالة اهوال الحرب النووية .

واذا ركزنا في ابحاثنا السياسية على الاهداف السوفياتية فاننا نخلط النقاش بطريقتين : ان الاتجاهات السوفياتية غامضة الى حد انها لا تتيح دليلا يركن اليه . وليس من المستبعد ان يكون الزعماء السوفيات لا يدركون تماما ديناميكيات نظامهم ، وهذا ما ينحرف بنا عن توضيح الاهداف التي ينبغي ان نلاحقها مهما كانت نيات السوفيات. فالسلام لا ينجم على اي حال عن تسوية كبيرة واحدة ، بل عن عملية سياسية طويلة ، وهذه العملية تقتضي بعض الوضوح بالنسبة الى الوجهة التي نقصدها . فالخلط بين السياسة الخارجية والعلاج السيكولوجي يجردنا من المعايير التي يمكننا بها الحكم على المؤسسات السياسية للنظام الدولي .

كذلك فان علينا ان لا نخلط بين التغيير في اللهجة والتغيير الجذري . وعلينا ان لا نعرض تناقضات كاذبة بين وحدة الحلفاء والوفاق . والواقع ان الانفراج الحقيقي في التوترات يقتضي وحدة غربية . وعلينا ان نركز المفاوضات على قضايا محسوسة تهدد السلام ، مثل التدخل في شؤون العالم الثالث ، والاعتدال في سباق التسلح لا بد وان يكون أيضا في مقدمة جدول الاعمال . ولا شيء من هذا ممكن بدون فكرة حسية عما نفهمه من معنى السلام والنظام العالمي الخلاق .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٨٨ — ٩٠)

□

ينبغي ان يكون من الواضح ان الوضع المحلي

السوفياتي معقد وان علاقته بالسياسة الخارجية ابعد من ان تكون واضحة . صحيح ان المجازفة بحرب نووية عامة يجب أن تكون مرفوضة لدى موسكو كما هي مرفوضة لدى واشنطن ، غير ان هذه الحقيقة المسلم بها لا تسفر للقاليسا عن التفاهم . ويبدو انها أيضا تخفف المخاطر المنطوية على التدخل المحلي . ولا شك في ان الجيل الحاضر من الزعماء الشيوعيين يفتقر الى الديناميكية الايديولوجية التي كانت لاسلافهم الذين قاموا بالثورة ، وفي الوقت ذاته فان تحت تصرفهم اداة عسكرية ذات قوة لم يسبق لها مثيل ، وعليهم ان يتعاملوا مع بيروقراطية لها مصالح مكتسبة هائلة . مما لا شك فيه ان المستهلكين السوفيات يضغطون على زعمائهم لتلبية مطالبهم ، وصحيح كذلك ان الاقتصاد الحديث المتسع يستطيع تزويد المدفع والزبدة معا . ومن الجائز ان بعض الزعماء السوفيات اصبحوا اكثر واقعية ، ولكن نتائج الواقعية في الدولة الشيوعية الموسمة تكون معقدة . وبمجرد ان يتم الاستيلاء على السلطة ويتحقق التصنيع الى درجة كبيرة ، يواجه الحزب الشيوعي حالة صعبة . فلا حاجة له لتيسير الحكم . وليست له وظيفة حقيقية في تسيير الاقتصاد (مع انه يحاول الاثنين معا) . ولكي يبرر استمرار وجوده وقيادته فانه قد يخلق اهتماما دائما من الشعور بضرورة اليقظة ضد خطر خارجي ، وبالتالي في الابقاء على حالة عالية المستوى من التوتر .

ويخرج عن نطاق هذه المقالة الخوض في تفاصيل

قضية التطور الشيوعي الداخلي ولكن قد يكون من المناسب التساؤل : لماذا كانت كل فترة من التفاهم في الماضي تولد ميتة ؟ فمنذ ان استولى البولشفيك على السلطة كانت هناك خمس فترات على الاقل للتعايش السلمي ، واحدة في كل عقد من عقود الدولة السوفياتية . وكان الغرب يهال لكل من هذه الفترات على انها مدخل الى عهد جديد من المصالحة ، ودليل على التغيير النهائي الذي طال انتظاره بالنسبة الى الاهداف السوفياتية . الا ان كلا من هذه الفترات انتهت فجاة بفترة جديدة من العناد ، كانت تعزى بوجه عام الى انتصار المتصلبين السوفيات لا الى ديناميكيات النظام . ولا شك انه كانت هناك عدة اسباب لهذا . غير ان ميل الكثيرين في الغرب للاقتناع بالتغييرات في اللهجة السوفياتية وبالخلط بين الجو والجوهر لم يقدم ولم يؤخر . بل انه مكن الزعماء السوفيات من تأجيل الخيار الذي كان لا بد لهم من ان يتخذوه ان عاجلا او آجلا ــ فهل يستخدمون التفاهم وسيلة لدغدغة الغرب او يتحركون نحو تسوية للخلافات القائمة ، وما دام هذا الخيار يتأجل فان الفرصة المتاحة امام الازمات الساكنة قد تفلت من المتخاصمين الرئيسيين ، كما حدث في الشرق الاوسط وربما في تشيكوسلوفاكيا ايضا .

(من :« السياسة الخارجية الاميركية » ص ٨٧ ــ ٨٨)

□

ان تحطيم النسق الذي سارت عليه فترة ما بعد

الحرب استدعى سياسات ميزت بين مصادر النزاع وظواهرها الخارجية او المؤقتة ، ولم تكن فقط بحاجة الى مناخ افضل لعلاقاتنا ، بل ايضا الى محيط جديد حيث تستطيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيالي ممارسة مسؤولياتهما الخاصة بالسلام . واخيرا كان رجاؤنا ايجاد مصالح متبادلة في ايجاد كيان دولي قائم على اساس الانضباط في السعي لخدمة المصالح الوطنية والحفاظ عليها.

والطريقة التي اعتمدناها عكست مفاهيم عامة معينة :

— لم يكن من الواقعي بعد ذلك السماح للايديولوجية بان تقرر مسبقا العلاقات السوفياتية الاميركية . وكان علينا ان ندرك طبعا أن الكثير من القيم السوفياتية الاساسية ستبقى نقيضا لقيمنا . وكان على الجانبين قبول الحقيقة الواقعة وهي انه لم يكن من المحتمل لاي من الطرفين اقناع الآخر بمناقشات جدلية . غير ان العناصر الايديولوجية لا تحول دون البحث الجدي للقضايا المتنازع عليها .

— بغض النظر عن الايديولوجية فان اية علاقة بين دولتين كبريين تكون تنافسية الى حد كبير . لقد كان على الجانبين ان يدركا انه لن يكون هناك منتصر دائم في هذه المنافسة المستمرة ، ومن المهم كذلك ان يكون مفهوما ان تركيز سياسة محاولات لكسب ميزات على حساب الآخر لن يؤدي طرف منها الا الى زيادة التوتر والاسراع في العمل المضاد .

ـ وكان على الجانبين ان يسلما بالحقيقة الواقعة وهي ان خلافاتنا لا يمكن اخفاؤها بمجرد الاعراب عن حسن النية فلا يمكن حسمها الا بحلول واضحة جلية للقضايا الرئيسية.

ـ وكان على الجانبين ان يدركا ان القضايا متداخلة ، وانه لم يكن في وسعنا تخفيض حدة التوتر بشكل فعال عن طريق اتفاقات هامشية أو حتى عن طريق اتفاق منفصل ذي اهمية . وقد اثبتت الخبرة انه كان من المحتمل للمنجزات المنفصلة ان تقع ضحية التوترات والازمات في نواح اخرى في العلاقات . فاذا كان لنا ان نحقق ما هو اكثر من تغيير سطحي كان علينا ان نجابه مجموعة واسعة من القضايا .

ـ واخيرا كان علينا ان نحكم على أعمال السوفيات لا على اقوالهم . والمعيار الاساسي لذلك هو الاستعداد للعمل مع ضبط النفس . وكان من الممكن ان نستجيب بشكل بناء للمبادرات السوفياتية ، اذ ان التقدم في احدى المناطق يساعد على الاحتفاظ بالزخم في مفاوضات أخرى . وكان من الممكن ايضا ان نوضح ان التصرف العدواني يعرض للخطر علاقاتنا برمتها . وبالربط بين جميع نواحي العلاقات السوفياتية ـ الاميركية كنا نامل في ان يؤدي التقدم ـ اذا حصل ـ الى تفاهم عريض القاعدة بصدد السلوك الدولي .

(من : « السياسة الخارجية للولايات المتحدة » لعام ١٩٧٠ ـ ص ٢٧ ـ ٢٨)

□

على هذا الاساس نجحنا في تحويل العلاقات الاميركية

ـ السوفياتية بطرق هامة جدا . فقد عقد بلدانا اتفاقا تاريخيا لتحديد الاسلحة الاستراتيجية . وخفضنا الى حد كبير خطر وقوع مجابهة اميركية ـ سوفياتية مباشرة في مناطق الازمات . وسويت مشكلة برلين بالتفاوض . وشغلنا نحن وحلفاؤنا الاتحاد السوفياتي في مفاوضات حول القضايا الرئيسية للامن الاوروبي بما في ذلك تخفيض القوات العسكرية في اوروبا الوسطى . وتوصلنا الى سلسلة من الاتفاقيات الثنائية للتعاون في مجالات الصحة والبيئة والفضاء والعلوم والتكنولوجيا ، وكذلك التجارة . والمقصود بهذه الاتفاقيات خلق مصلحة مكتسبة في التعاون وضبط النفس .

(من : خطاب « السلام على الارض » ص ٥٢٨)

□

اقيم الوفاق على اساس اعتراف صريح بالخلافات والمخاطر الاساسية . وفي الحقيقة كان وعينا بوجود هذه الخلافات هو سبب سعينا لتوجيه علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي ضمن اطار اكثر استقرارا ، اي كيان من الاتفاقات المتداخلة والمتكاملة . والنقلة التقدمية في علاقاتنا يجب ان تكون في جبهة عريضة تشمل مجموعة واسعة من النشاطات القوية المتبادلة حتى يكون للجماعات والافراد في كلا البلدين مصلحة اصيلة في الحفاظ على السلام ونمو نظام دولي مستقر .

وبما ان التفاهم متأصل في الاعتراف بالخلافات ، ويقوم على أساس الحيلولة دون وقوع الكارثة ، فهناك حدود بارزة لما يمكننا الالحاح على انه جزء من هذه العلاقة. ولنا الحق في مطالبة الاتحاد السوفياتي بمسلك دولي مسؤول ، ولم نتردد في ايضاح ذلك خلال ازمة الشرق الاوسط . ولنا الحق ايضا في المطالبة بمراعاة الاتفاقيات التي وقعناها بنية حسنة .

اما فيما يتعلق بالتغييرات الاساسية في النظام السوفياتي فان القضية ليست ما اذا كان علينا ان نتغاضى عما يفعله الاتحاد السوفياتي داخليا ، انما هي ما اذا كنا نستطيع المغامرة بالغايات الاخرى والى اي مدى ـ ولا سيما بناء هيكل السلام ـ من اجل هذه التغييرات المحلية . واعتقد اننا لا نستطيع ذلك ، واذا فعلناه فانه سيشوش بل سيقضي في المدى الطويل على ما يجب ان يبقى دائما غايتنا القصوى اي منع الحرب النووية .

(من : « بيان امام اللجنة المالية لمجلس الشيوخ » ص ٣٢٣)

□

وجهة النظر التي اعتمدتها الحكومة (في وقت مبكر) ولم تتخل عنها اطلاقا ، هي ان التجارة المكثفة يجب ان تنمو في علاقة حسنة بوجه عام . وبعبارة أخرى ان علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي يجب أن تسير على جبهة عريضة .

ولم يقرر الرئيس الا بعد مؤتمر قمة عام ١٩٧١ ان في

الامكان توسيع التجارة على نحو معقول . وفي ذلك الحين كنا في طريق تسوية لقضية فيتنام ، وكانت برلين موضوع اتفاقية رسمية رئيسية ، وانجزت اولى اتفاقات محادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، وتم في مؤتمر القمة توقيع مجموعة من المبادىء التي تقرر مستويات العلاقات الاميركية - السوفياتية ، ووقعت سلسلة من اتفاقيات التعاون الثنائية في مجال واسع من النشاطات وهي في طريق التنفيذ . وخلاصة القول ان العلاقات الاميركية - السوفياتية مرت من حيث الجوهر واللهجة بتغيير هام ، كما بدأت عملية اعادة المياه الى مجاريها بطريقة ملزمة لكبار زعماء الجانبين . وعلى هذا الاساس كان التحول التدريجي في العلاقات التجارية خطوة منطقية يمكن ان تؤمن حوافز اضافية للحفاظ على النهج الذي وضعه الجانبان لنفسيهما.

وهكذا فان الاثر الرئيسي الذي سيتركه الحرمان المستمر للاتحاد السوفياتي من مكانة الدولة الاكثر رعاية (تجاريا من جانب الولايات المتحدة) سيظل سياسيا وليس اقتصاديا . فقد سحبت منه صفة الاكثر رعاية في عام ١٩٥١ كاجراء سياسي بالدرجة الاولى . اما عدم استعدادنا لازالة هذا التمييز الآن فانه سيضع نيتنا في التحرك نحو علاقات حسنة موضع التساؤل . كما ان من شأنه ان يعرض للخطر التطور المعتدل في جميع المناطق ، بما في ذلك الشرق الاوسط . ومن شأنه كذلك منع تنفيذ الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكذلك اتفاق الاعارة

والتأجير ـ الذي يتضمن سداد اكثر من ٧٠٠ مليون دولار للولايات المتحدة .

(من : بيان امام « اللجنة المالية في مجلس الشيوخ » ص ٣٢٤)

□

هناك عدة عوامل ادت الى هذا التغيير في المحيط الدولي . في نهاية الستينات ومطلع السبعينات كان الوقت مواتيا ـ بغض النظر عن الحزب الذي كان يحكم الولايات المتحدة في ذلك الوقت ـ للقيام بمحاولة كبيرة لتحسين العلاقات الاميركية ـ السوفياتية . وتنافست اتجاهات متعارضة على التفوق في السياسة السوفياتية . وكان بوسع الاحداث ان تقلب الميزان اما نحو زيادة التشدد او نحو التساهل .

ـ الانقسام في العالم الشيوعي في الستينات تحدى الموقع الطليعي للاتحاد السوفياتي وادعائه بانه حامي الشيوعية الصميمة . وكان من الممكن أن يرد الاتحاد السوفياتي باتخاذ موقف اكثر تشددا تجاه العالم الراسمالي ليؤكد يقظته النضالية . ولكن بدلا من ذلك فان الوضع المتغير والسياسة الاميركية قد شجعا ـ على ما يبدو ـ الزعماء السوفيات على التعاون على الاقل في تخفيف موقف التوتر مع الغرب .

ـ كان من الممكن لاحتمال تحقيق موقف عسكري

قريب من موقف الولايات المتحـدة في القوى الاستراتيجية ان يغري موسكو باستعمال قدرتهـا العسكريـة المتسعـة للمضي بتصميم اكبر في التوسع ، لكن الواقع انـه خفف النضالية المتشددة في بعض تصرفاته ، وسعى الى الاستقرار على الاقل في بعض نواحي المنافسة العسكرية عـن طريـق المفاوضات .

ــ كان من الممكن للمشاكل الاقتصادية الحقيقية ذاتها في الاتحاد السوفياتي واوروبا الغربية ان تعزز سياسـات الاكتفاء الذاتي والاتجاه نحو خلق نظام مغلق . ولكن مـا حدث هو اقتراب الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه من الاعتراف بحقيقة التكافل في الاقتصاد العالمي .

ــ واخيرا ، فانه عندما واجهت الحكومة السوفياتية آمال شعبها برخاء اكبر ، فانه كان في امكانها الاستمرار في تحريك شكوك الحرب الباردة لزيادة العزلة فـي المجتمـع السوفياتي . لكن الواقع انها اختارت ــ وان يكن ذلك بطريقة بطيئة وغير مناسبة ــ السعي لتهدئة الراي العام عن طريق الاشتراك في انفراج التوتر .

(من : بيان امام « لجنـة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية » ص ٥٠٧)

□

يمكن للتجارة والاستثمار بمرور الزمـن ان يخضعـا اتجاهات النظام السوفياتي نحو الاكتفاء الذاتي ، وان يجرا

الاقتصاد السوفياتي الى الارتباط تدريجيا بالاقتصاد العالمي ، وان يغذيا قدرا من التكافل يضيف عنصرا من عناصر الاستقرار الى المعادلة السياسية .

(من : بيان امام « لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ » ص ٥١٢)

★ ★ ★

٩ ـ اجتماعات القمة والدبلوماسية الشخصية

عندما انهارت اجتماعات القمة في باريس ، حدثت ردة مفاجئة في الغرب ... واعتبرت الدبلوماسية الشخصية ، التي كنا نظن انها قادرة على انهاء الحرب الباردة ، مسؤولة عن استمرار تلك الردة . ولما تغير مزاج المستر خروشوف بدا وكأن الغرب يواجه خطر التجمد اذا عبس ، بقدر ما كان ينخدع من قبل اذا ابتسم .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨٠)

□

ان الاغراء بالمضي في الدبلوماسية الشخصية مستمد من مبدأ السلام السائد في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . فاذا كان السلام هو العلاقة « الطبيعية » بين الدول فمعنى ذلك ان التوترات لا بد ، وان تنشأ عن قصر نظر او عن سوء فهم ، وفي الامكان ازالتها بتغيير جذري لدى السياسي المسؤول . وقبل ان يقدم الرئيس ايزنهاور على جولة لم يسبق لها مثيل في العواصم الاجنبية اجهد نفسه في الاصرار على ان غايته كانت « تصفية » الاجواء لا

التفاوض . واذا كان السلام يعتمد في نهاية المطاف على الشخصيات ، فيبدو ان النية الحسنة المجردة اهم من البرنامج المحسوس . والحقيقة هي أن محاولة احراز تسويات معينة تظهر وكانها تعوق السلام ولا تساعده .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨١)

□

. . . لكن المرء يتساءل عما اذا كان مفهوم الديمقراطيات للحالة الطبيعية ليس هو اضعف نقطة فيها . ان مما لا شك فيه ان جو الثقة يساعد ، ولكن من غير المؤكد ما اذا كانت البلدان الحرة تخدم نفسها أو تخدم قضية السلام ان هي جعلت التسوية تبدو بسيطة جداً ، وان هي تجنبت كل القضايا الصعبة . فهل حقيقة ان الحرب الباردة نتجت عن فقدان الثقة الشخصية ، او ان الاسباب كانت أعمق من ذلك ؟ وهل نتج التوتر عن تعنت اللهجة السوفياتية او تعنت الاعمال السوفياتية ؟ اليس من المحتمل ان يكون الشوق الى الاتفاق . . . وقرن التسوية بالعلاقات الشخصية الطيبة ، عقبتين في سبيل التفاوض الجدي ؟ وما عسى ان يبقى كحافز معقول للزعماء السوفيات على التفاوض بمسؤولية في مؤتمر قمة ، في حين ان مجرد انعقاده يلعب دورا كبيرا جدا في التفكير الغربي ؟

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨٣ — ١٨٤)

□

. . . كان الكثير من الحجج المطروحة تأييدا لدبلوماسية

القمة سخيفا الى ابعد الحدود . فقد قيل انه ليس في وسع احد غير رؤساء الدول ان يحسموا النزاعات المستعصية على الحل . وقيل بانه ليس في وسع أحد دونهم مرتبة ان يجرؤ على التخلي عن المواقع الجامدة للحرب الباردة . ولم يكن في الاتحاد السوفياتي ، بنوع خاص ، غير المستر خروشوف في موقف يستطيع ان يتخذ قرارات اساسية فعلا . وذهب الظن الى ان مجرد قرب انعقاد مؤتمر القمة سيحد من التعنت السوفياتي . وبناء على هذا القول فان سلسلة في اجتماعات القمة لا يمكن ان تحقق تخفيف التوترات .

ان العديد من هذه القناعات كان موضوع شك كبير حتى قبل انهيار مؤتمر باريس . ومن السخف التظاهر بأن مشاكل بمثل هذا التعقيد ، فرقت العالم قرابة ١٥ سنة ، يمكن ان يحلها في بضعة أيام اناس منهكون يجتمعون وسط اضواء العلانية الكاملة . وليس في مصلحة الديمقراطيات اعتماد نوع من الدبلوماسية يضع مثل هذه الاهمية على صلاحيات بضعة زعماء . وربما كان المستر خروشوف هو الحاكم الاعلى للاتحاد السوفياتي والشخص الوحيد الذي يملك صلاحية كافية لعقد اتفاقيات ملزمة ، لكن ذلك لا يستتبع أن تستطيع الديمقراطيات التعايش مع دكتاتورية بمجرد تقليدها في العمل .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨٥ ــ ١٨٦)

□

عندما يكون رؤساء الدول هم المفاوضون الرئيسيون فان اكثر الوسائل للمساومة فعالية لديهم ـ بل ربما كانت الوسيلة الوحيدة المتوفرة في بعض الظروف ـ هي المراهنة على هيبتهم بشكل تجعل اي تنازل يبدو وكأنه خسارة غير محتملة لماء الوجه .

ان التهرب في الامور المحدودة ، والاعتماد على الشخصيات ، والاستنتاج بان جميع المشاكل يمكن ان تحل ببادرة كبيرة واحدة ، كل هذه الامور تقرب الزعماء السوفيات باستخدام المفاوضات لتحطيم معنويات الغرب . ومن مصلحة السوفيات تحويل كل المنازعات الى صدامات بين الشخصيات . ولا يمكن توقع اقدام شعوب العالم الحر على مجازفات او على المقاومة بسبب نزاع شخصي .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨٧)

□

فائدة مؤتمر القمة هي ان لدى المشتركين فيه صلاحية تسوية الخلافات ، وهي سيئة من حيث انهم لا يستطيعون التخلص من تعهداتهم . وفي وسع مؤتمر القمة ان يضع مقررات ملزمة باسرع من اي مجتمع دبلوماسي آخر . وعلى هذا الاساس ، فان الخلافات يمكن أن تصبح مستعصية على الحل، والقرارات لا يمكن النكوص بها. وينبغي عدم الاستهانة بامكانية استخدام مؤتمرات القمة بطريقة تجعل منها انطلاقا جديدا في علاقات الدول . وفي الوقت ذاته فانه من الحمق

انكار مخاطر كون المفاوضين الرئيسيين هم الذين بيدهم القرار النهائي لاستخدام القنابل الهيدروجينية . فالقهر او المذلة قد تحملهم على اتخاذ منهج لا محيد عنه . وقد يساعد مؤتمر القمة على وضوح وجهات النظر المتعارضة . غير ان هذا لا يفيد الا اذا كان التوتر الاصلي ناجما عن سوء فهم . والا فان وضوح وجهات النظر المتعارضة يعمق الخلاف فقط . وبعبارة اخرى ، ان العوامل ذاتها التي تسرع في القرار تزيد أيضا في مخاطر الخلاف .

زد على هذا انه عندما يصبح رؤساء الدول هم المفاوضون الرئيسيون ، فانهم قد يجدون انفسهم بسرعة منشغلين جدا بسير عملية المساومة فلا يتسنى لهم من الوقت والطاقة سوى القليل لوضع السياسة (١٣) . في الدبلوماسية المتنقلة التي سبقت قمة باريس ، كان منهجا ان يشعر جميع رؤساء الدول وكانهم في منزلهم في وقت واحد . وخلال السنتين الاخيرتين من حكمه كان الرئيس ايزنهاور يحضر مؤتمرات او يستعد لها أو يرتاح من زيارات ودية باستمرار تقريبا . ان دبلوماسية كهذه قد تكون ملائمة لدكتاتورية او لدولة ترغب في تحطيم معنويات خصومها بتشويش جميع القضايا . فهي لن تؤدي الى

---

(١٣) للاطلاع على بحث رائع للمشكلات التي اثارتها دبلوماسية القمة للرئاسة الاميركية ، انظر دين راسك : « الرئيس » ، مجلة الشؤون الخارجية ، ابريل (نيسان) ١٩٦٠ ص ٣٥٣ ــ ٣٦٩ .

تطوير سياسات بناءة طويلة المدى . ولكنها وسيلة خاضعة لشراء الوقت ، مع ان الثمن قد يجعل من غير المحتمل استخدام الوقت استخداما حسنا .

وفي جو كهذا غالبا ما يصبح الاتفاق غاية في حد ذاته . ومهما كانت التسوية قليلة الاهمية وغير ذات موضوع ، فانه يقال انها تساهم في ايجاد جو من الثقة « يحسن » الوضع .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨٨ ـ ١٨٩)

□

ان اللجوء الى مؤتمرات القمة من عدمه قضية عملية في الاساس وليست قضية ادبية . ويجب ان لا تعقد الا اذا كانت في الافق فائدة واضحة وكبيرة . وقد يكون من الاسهل على رؤساء الدول احيانا ان يشقوا طريقا وان يخططوا منهجا جديدا اكثر من مرؤوسيهم الذين يكونون ملتزمين بالسياسات القائمة . وبوسع الاجتماعات التي تعقد على مستوى عال ان تصادق على الاتفاقيات وان تعطي التوجيهات العامة للمفاوضات التفصيلية . ويجب استخدامها لهذه الغايات بجراة وقناعة . اما اذا نظرنا اليها كحل سحري لكل الصعوبات فيعني ذلك بناء السياسة على الاوهام . ومثل هذا المنطلق يخلق مغريات مستديمة للزعماء السوفيات لاستخدام اجتماعات رؤساء الدول لتحطيم معنويات الغرب . وتصبح عبارات من امثال « انفراج

التوترات » و « التعايش السلمي » ، وسائل لطرح مطالب متطرفة . ويدعى الغرب الى قبول المقترحات السوفياتية أو تحمل عقوبة العودة الى سفالات الحرب الباردة .

وعندما يذهب الظن الى الغاية الاولى لمؤتمرات القمة هي تغذية النية الحسنة المجردة، فانها لا تصبح منتدى للتفاوض بل بديلا لها ، وليست تعبيرا عن سياسة ما بل وسيلة لتغطية غيابها . ان الرحلات الدولية المستمرة التي يقوم بها رؤساء الحكومات في غير برنامج او هدف واضح تكون دليلا على الفزع اكثر منها تعبيرا عن الحنكة السياسية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٩٠ ــ ١٩١)

□

ان الاعتقاد بهيمنة العناصر « الموضوعية » يوضح السبب الذي من اجله اختار الزعماء السوفيات دون تردد ــ كلما كان عليهم ان يختاروا بين حسن النية من جانب وبين المكاسب الاقليمية او السياسية ــ الامر الثاني . ان صداقة الغرب التي نشأت خلال الجهود البطولية في الحرب العالمية الثانية تمت التضحية به بقسوة في سبيل امكانية انشاء حكومات تخضع للسيطرة الشيوعية في اوروبا الشرقية . ولم تصمد روح جنيف أمام المغريات التي اتاحتها امكانية التغلغل في الشرق الاوسط . وانتهت روح « كامب دافيد » بانذار نهائي آخر بشأن برلين . وقد قوبلت المبادرات العديدة التي طرحتها حكومة كينيدي بالصد ،

الى ان اظهرت ازمة الصواريخ في كوبا ان ميزان القوى لم يكن في الواقع مواتيا .

واعتماد السوفيات على العوامل « الموضوعية » هو من الاسباب التي جعلت التفاوض مع السوفيات غالبا مدعاة للتمزق . ولا يمكن للمفاوضين الشيوعيين ان يعترفوا بامكانية زحزحتهم بحجج خصومهم لان مفهومهم — حسب تحديد الشيوعيين للقوانين الاساسية للتطور التاريخي — عو ادنى من مفهومهم . ولا يمكنهم الرد على « التنازلات » بمثلها لانهم يعتقدون ان التنازلات تقدم للواقع لا للافراد . وهم قد يغيرون موقفهم الا انهم يذهبون الى ابعد الحدود لاظهار انهم انما يفعلون ذلك بمشيئتهم الحرة وبالقدر الذي يختارونه هم انفسهم . وعندهم ان الكثير يعتمد على تجنب ما يبدو امرا اساسيا لمعظم المفاوضين الغربيين : وهو الاخذ والرد في عملية المساومة . ان موقفهم تجاه المفاوضين الغربيين شبيه جدا بموقف اطباء النفس الغربيين تجاه مرضاهم : فمهما قيل ويقال فانهم يعتقدون انهم يفهمون ندهم الغربي اكثر مما يفهم هو نفسه . وهذا هو احد الاسباب التي جعلت ممارسات الدبلوماسية — حتى على اعلى مستوى — عقيمة جدا . فليس ثمة من زعيم سوفياتي يقدم على اتفاقية قائمة على اساس الافتراض بانه تأثر بالصفات الشخصية لاحد رجال السياسة الراسماليين . فالتسويات ممكنة ، ولكنها لكي تكون ذات معنى في عين السوفيات يجب ان تعكس شروطا « موضوعية » لا علاقات

شخصية .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ١٩٧ ــ ١٩٨)

□

تحمل الاعتبارات المحلية كثيرا مـــن الزعماء الغربيين على تقديم انفسهم لناخبيهم كبناة لسلام دائم . والاغراء اذا قوي لاعتبار اللهجة الشيوعية الاكثر تساهـــلا كتحول دائم نحو منهج سلمي ، وتوجيه كـــل شيء نحـــو الدبلوماسية الشخصية .

ومثل هذه المواقف تحمل الغرب على ان يتبـع الفرص المتاحة امامه كما كان يحدث غالبا فـــي الماضي . وامكانات السلام لا يخدمها خلق انطباع لدى الزعامة السوفياتية بان اي عمل ، مهما كان عدوانيا ، يمكن عكسه دائما بتغيير فـــي اللهجة . وتكون المفاوضات جوفاء اذا اقتصرت على ادعاءات غامضة بحسن النية . واذا كان المراد أن لا يكـــون التفاهم جزءا في دورة اخرى تؤدي الـــى توترات متجددة ، فمن الضروري ان تكون المفاوضات واضحة والبرامج محددة .

(من » الشركة المتعثرة » ص ٢٠٣)

□

اذا كان للغرب ان يتصرف بغايـــة وغرض في هـــذه الحالـــة ، فعليـــه ان يستنبط سياسة مشتركـــة وبرنامجا محددا . والاغراء على معالجات ثنائية ، عظيم . وكـــل زعيم

وطني ، طبقا لمزاجه ، لـــه تصوراته للظهـور بمظهر بطـل التسوية النهائية ، او لاضافة الجهود الشيوعية الى جهوده الخاصة كوسيلة للمساومة داخل التحالف . ومن هنا تبـدأ الحلقة المفرغة . وبما ان الزعماء بوجه عام لا يبلغون المكانـة المرموقة الا بشيء من الغرور ، وبما أن بعضهم يراهن عـلى هيبته بالقدرة على اجتذاب انداده السوفيات ، فانهم يميلون الى تصوير اتصالاتهم مع السوفيات على انـه انجاز عظيم . غير ان القضايا الحقيقية تبقى من غير حل لانهـا صعبة .. اصلا ، ولذا يجري تجنبها عادة خـــلال دبلوماسية القمـة والالتفات الى البوادر الزاهية والهامشية فـــي اساسها . وكلما ازدادت المحادثات الشرقية ـ الغربية غموضا ، عظـم التشويش في الغرب . زد على هذا ان كـــل زعيم يواجـه فئتين مختلفتين من المستمعين لـه : فهو يشعر امام شعبه بالاغراء بان يدخل في روعه انه قام بخدمة فريدة للسلام ، بينما يرغم امام حلفائه على الاصرار بانه لن يجري أية تسوية لن يشتركوا فيها . وتقرن المطالب المفرطة بتطمينات للحلفاء القلقين الذين يغرر بهم بدورهم لمتابعة الدبلوماسية الثنائية.

ان مثل هذا المنهج يكون انتحاريا للغرب .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٢٠٥ ــ ٢٠٦)



١٠ ـ الوفاق

لا شك في ان تجنب الحرب يجب ان يكون الهدف الاول لجميع الساسة المسؤولين . والرغبة في الحفاظ على السلام لا يمكن ان يكون موضوع جدل سياسي حزبي او فكري في العالم الحر . والقضية المعقولة الوحيدة هي : كيف يمكن تحقيق هذا الهدف على افضل وجه .

وهنا نجد سببا للقلق الخطير . ان مجموعة من الشعارات تملأ الجو : « انفراج التوترات » ، « المرونة » ، « معالجات جديدة » ، « مقترحات قابلة للتفاوض » . وتطرح هذه الشعارات كعلاج لمازق الحرب الباردة . غير انه ثبت ان البرامج ، التي تعطي لهذه العبارات محتوى ، من ان تحدد . وكان الانطباع ان العنصر المفقود هو « الاستعداد للتفاوض » . ومع ان هذا الانتقاد يصدق على بعض الفترات ، ولا سيما عندما كان جون فوستر دالاس يشغل منصب وزراة الخارجية ، فهو لا يكون مجرد تعليق حين يطبق على الفترة السابقة للحرب كلها . فلم تمر سنة تقريبا دون اجراء مفاوضات مع بلدان شيوعية . وقد عقدت

ستة مؤتمرات لوزراء الخارجية وثلاثة مؤتمرات قمة . وتناوبت فترات من التعنت مع جهود متشنجة لتسوية جميع المشاكل دفعة واحدة . وقد اثبت مؤتمر القمة الفاشل في عام ١٩٦٠ ، ان التوترات قد اشتدت احيانا بسبب الدبلوماسية المتبعة حينذاك بقدر ما كان اشتدادها بسبب رفض التفاوض . واستمرت الحرب الباردة لا بسبب التنازل عن الدبلوماسية وحسب بل بسبب فراغها وعقمها .

فما الذي جعل تسيير الدبلوماسية متعذرا ؟ ولماذا استمرت التوترات سواء تفاوضنا او لم نتفاوض ؟ هناك اربعة اسباب أساسية هي : ١ ــ القدرة التدميرية للاسلحة الحديثة . ــ ٢ ــ استقطاب الدول في فترتنا المعاصرة . ــ ٣ ــ طبيعة الصراع . ــ ٤ ــ المواقف الوطنية الغريبة على الغرب ولا سيما على الاتحاد السوفياتي .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٦٩ ــ ١٧٠)

□

تقترن التوترات المتاصلة في عالم الدولتين بصدام بين ايديولوجيات متعارضة . فمنذ اكثر من جيل والزعماء السوفيات يعلنون تمسكهم بقلب العالم الراسمالي . ويصرون على ان النظام الاقتصادي لخصومهم يقوم على اساس الاستغلال والحرب . ولم يتزحزحوا اطلاقا عن تأكيد حتمية انتصارهم او اهميته العظمى ومن المؤكد ان فترات من التعايش السلمي تناوبت مع فترات عدوانية ، وخصوصا

منذ ظهور المستر خروشوف . غير ان احد التبريرات الشيوعية الرئيسية للتفاهم لا يكاد يكون مطمئنا « جدا » للعالم الحر ، وهو ان السلام لا ينشد لذاته بل لان الغرب كما يقال ، قد بلغ من الضعف حدا سينتهي معه أجله دون ثورة عنيفة .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٧٢)

□

واخيرا تغيرت العلاقات مع العالم الشيوعي بشكل مثير منذ أزمة الصواريخ الكوبية . وخلص معظم حلفائنا الاوروبيين الى استنتاج ان الدولتين النوويتين الرئيسيتين ستتفاديان مجابهة عسكرية مباشرة لفترة غير محدودة . وقد عزز هذا الاعتقاد أمل البعض ، وشك الآخرين ، في ان التعامل الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بات وشيكا ، ومثل هذا الجو من التفاهم يزيل الحاجة الملحة السابقة لتماسك الحلفاء . وفيما يبدو الخطر السوفياتي في الانحسار ، يتسع النطاق وبنفس النسبة لعمل وطني اكبر . وفيما يزداد الانطباع بأن المفاوضات السوفياتية ـ الاميركية الثنائية ماضية في طريقها ، تنتعش اتجاهات القوة الثالثة في اوروبا . فهذه القضية ليست ما اذا كانت الولايات المتحدة ستقدم على « صفقة » مناقضة لمصالح حلفائها ، وانما هي قضية حلف من دول ذات سيادة تشعر كل دولة من دوله بانها افضل من اي من شركائها ، مهما كان قريبا ، في الحكم على مصالحها

الخاصة . وما من حليف مستعد لان يدع غيره يفاوض على ما يعتبره هو مصلحته الحيوية .

وفيما ينمو الوفاق ، فان الحاجة تزداد بالحاح اكثر الى تحويل الحلف من مفهومه الدفاعي الحالي الى ترتيب سياسي يحدد نفسه ببعض الاهداف الايجابية . والدفاع ضد خطر عسكري سرعان ما يفقد قوته كرابطة سياسية وتكون المفاوضات مع الشرق مثيرة للضيق ما لم تسر يدا بيد مع خلق اغراض سياسية مشتركة ومؤسسات تجسدها . فالحاجة اذا هي التحول من حلف الى اسرة .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٩ ـ ١٠)

□

حملات السلام طبعا ليست جديدة في التاريخ السوفياتي . فالتعهدات بالتعايش السلمي صدرت منذ ظهور الشيوعية في روسيا . وجرى التشديد عليه بصفة خاصة بين سنوات ١٩٢٤ ـ ١٩٣٩ ، وبين ١٩٤١ و ١٩٤٦ ، وايام مؤتمر قمة جنيف في عام ١٩٥٥ ، ثم لمناسبة زيارة خروشوف للولايات المتحدة عام ١٩٥٩ ، وعقب ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ . وفي كل مناسبة من هذه المناسبات كان الداعي الى التفاهم ضغطا محليا او خارجيا على النظام السوفياتي . ففي عام ١٩٢٤ كان الصراع بين ستالين وتروتسكي الذي تلته المزارع الجماعية الاجبارية وحملات التطهير . وفي فترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٦ كان الغزو

الالماني ، وفي عام ١٩٥٥ كان الصراع على الوراثة بعد وفاة ستالين ، وفي عام ١٩٥٩ كان بعض هذا الدافع هو المحاولة السوفياتية لاخراج الحلفاء من برلين . ومنذ ١٩٦٢ والدافع اليه هو صدمة الهزيمة في كوبا والضغوط الداخليـة عـلى النظام السوفياتي .

وفي كل مناسبة كانت فتــرة الانفراج تنتهــي بظهور فرصة لتوسيع الشيوعية . وتبع فترة الاطمئنان بعد عـام ١٩٢٤ ضم مساربيا ودول البلطيق وثلث بولندا والهجـوم على فنلندا ، وادت الحرب العالمية الثانية الى خلق فلك مـن الدول التابعة في اوروبا الشرقيـــة . وقـــد افسحت روح جنيف المجال امام محاولة للتغلغل في الشرق الاوسط وازمة حول برلين . وحلت محل روح « كامب دافيـد » ازمـــة جديدة في برلين امتدت حتى نصبت الصواريخ السوفياتية في كوبا .

وخلال كل حملة سلام سوفياتية سابقة ، هلل كثيرون في الغرب ، وبينهم من ظن نفسـه من الد اعداء الشيوعية ، لتغيير جوهري في الموقف السوفياتي . وهـذا دليل عـلى مدى اجماع الاميركان على ان النزاع هو نتيجة خبث فردي قبل ان يكون نتيجة اسباب قائمة على اساس . والاستنتاج هو ان التوترات بين الشرق والفرب يمكـن حسمهـا بتغيير بسيط من جانب الزعماء الشيوعيين .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ١٩٢ ــ ١٩٣)

□

... ان التعايش السلمي ليس مطلبا من أجل التعايش السلمي في حد ذاته . وهو مبرر بالدرجة الاولى على انه وسيلة تكتيكية لقلب الغرب بادنى ما يمكن من المغامرة .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ١٩٨ »

□

كل هذا يوحي بأن فترة انفراج التوتر الحالية قد اقدم عليها السوفيات لا لان افراد قلة تغلبوا على معارضة بعض الستالينيين دون تسميتهم ، بل لان الظروف تقتضيها . اما بالنسبة الى الغرب فان التحدي الذي يواجهه هذا الوفاق يمكن ان يحدد على الوجه التالي : عندما يواجه العالم الشيوعي صعوبات داخلية ، فهل نستكين للهدوء النسبي في اللهجة الشيوعية . او ننتهز الفرصة للحث على تسوية المشاكل التي ولدت التوتر في الدرجة الاولى ؟

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٢٠٣)

□

ان سياستنا بالنسبة الى الوفاق واضحة : اننا سنقاوم السياسات الخارجية العدوانية . والوفاق لا يستطيع الصمود امام عدم المسؤولية في اية منطقة ، بما في ذلك الشرق الاوسط ، اما فيما يتعلق بالسياسات الداخلية في الانظمة المغلقة ، فان الولايات المتحدة لن تنسى ابدا ان الخصومة بين الحرية واعدائها هي جزء من واقع

العصر الحديث . ونحن لسنا محايدين في ذلك الصراع . وما دمنا اقوياء فسنستخدم نفوذنا لدعم الحرية ، كما كنا نفعل دائما .

(من : خطاب « السلام على الارض » ص ٥٢٩)

□

الوفاق امر ضروري . وفي عالم يخيم عليه خطر المذابح النووية ، لا يوجد بديل معقول للسعي الى الانفراج في التوتر . ولكن علينا ان نحذر من ان يؤدي السعي الى الانفراج الى نسف الصداقات التي جعلت التفاهم ممكنا .

(من : خطاب حجيج بريطانيا العظمى ص ٧٧٩)

□

لنتذكر اننا نسعى وراء التفاهم مع الاتحاد السوفياتي لسبب واحد غالب هو ان لدى البلدين القدرة على تدمير بعضهما بعضا ومعظم بقية العالم في طريقهما . ولذا فان من واجبنا نحن الطرفين ان نبذل قصارى جهدنا لمنع وقوع مثل هذه الكارثة .

والوفاق ليس متأصلا في اتفاق على القيم . ولكنه يصبح قبل كل شيء ضروريا لان كل جانب يدرك ان الجانب الآخر هو خصم قوي في الحرب النووية . وعندنا ان التفاهم هو عملية تسيير العلاقات مع بلد خصم من اجل الحفاظ على السلام في الوقت الذي نحافظ فيه على مصالحنا الحيوية .

وفي العصر النووي يعتبر هذا في حد ذاته غاية لا تخلو من القيمة الادبية ، بل لقد يكون اعمق فرض واجب على الاطلاق .

(من : بيان امام اللجنة المالية في مجلس الشيوخ ص ٣٢٣)

□

هذه بعض المبادىء الاساسية التي توجه هذه السياسة :

ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تبني سياستها فقط على اساس نيات موسكو الطيبة . ولكننا لا نستطيع في الوقت نفسه ان نصر على ان كل خطوة الى الامام يجب ان تنتظر تلاقي الغايات الاميركية والسوفياتية . وبغض النظر عن النيات السوفياتية ، فاننا نسعى لخدمة السلام عن طريق مقاومة منتظمة للضغط ، والاستجابات المتساهلة للسلوك المعتدل .

وعلينا ان نعارض التصرفات العدوانية والتصرف غير المسؤول ولكن علينا ان لا نسعى باستهتار وراء المجابهات .

وعلينا ان نحتفظ بدفاع وطني قوي مع الاعتراف بأن العلاقة في العصر النووي بين القوة العسكرية والقدرة التي يمكن استخدامها سياسيا هي اعقد علاقة في التاريخ كله .

اما فيما يتعلق بالمداوة القديمة جدا بين الحرية والطغيان ، فاننا لا نقف فيها موقف المحايد ، ولكن هناك

واجبات تفرض حدودا على قدرتنا عـلى احـداث تغييرات داخلية في البلدان الاجنبية . وادراك حدودنا هو الاعتراف بضرورة السلام ، وليس التصلب الادبي . كذلك فان الابقاء على الحياة البشرية والمجتمع البشري هو ايضا من القيم الادبية .

ويجب ان نكون على قدر كاف من النضج لندرك انـه لا بد لكي تكون العلاقة مستقرة من ان نتيح فوائد للجانبين. ان افضل العلاقات الدولية البناءة هي تلك التي يرى فيهـا الفريقان عنصرا للكسب . وتفيد موسكو من تدابير معينة ، كما نفيد نحن في غيرها . ولا يمكن ايجاد التوازن يوميا في كل قضية ، بل بالنسبة الى مجموعة كاملة فـي العلاقـات وخلال فترة من الزمن .

(من : بيان امام لجنة العلاقات الخارجية فـي مجلس الشيوخ ص ٥٦)

□

. . . اذا لم يكن من الممكن تبرير الوفاق الا على اساس تغير جذري للدوافع السوفياتية ، فان الاغراء يصبح طاغيا لاقامة العلاقات الاميركية ـ السوفياتية ، لا على اساس من التقييم الواقعي بل على اساس آمال هزيلة . فيؤخذ التغيير في لهجة السوفيات على انه دليل على تغيير اساسي فـي الفلسفة . وهكذا يخلـط الشكـل بالجوهـر . وتتأرجـح السياسة بين قطبي الشك والانتعاش المؤقت .

ان كلا من النقيضين ليس واقعيا ، وكلاهما خطـر .
والنظرة التفاؤلية تغفل اننا والسوفيات ملتزمـون بالتنافس في المستقبل المتطور . اما النظرة التشاؤمية فتغفل ان لنا مصالح متوازية واننا مجبرون عـلى التعـايش . ويشجـع التفاهم على محيط يستطيع فيـه المتنافسون عـلى تنظيم وضبط خلافاتهم والانتقال في النهاية مـن التنافس الـى التعاون .

(من : بيان امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ص ٥٠٧)

□

عملنا على ارتياد كل سبيل نحو تفاهم شريف وعـادل في الوقت الذي بقينا فيه مصممين على ان لا نستكين لمجرد السطحيات . واعتمدنا على توازن المصالح المتبادلة لا عـلى النيات السوفياتية . وعندما واجهتنـا التحديات ــ فـي الشرق الاوسط وفي البحر الكاريبي وفي برلين على سبيل المثال ــ كنا نستجيب دائما بحزم . وعندما اتجهت السياسة السوفياتية نحو التساهل ، عملنا على تحويل ما كنا بدأنـاه كمناورة تكتيكية الى نمط دائم للسير .

وتنطلق معالجتنا في الاعتقاد بأنه في حالة السير قدما عبر مجموعة واسعة من المفاوضات ، فان التقدم في منطقة من المناطق يزيد الحماس للتقدم في مناطق اخـرى . وإذا نجحنا فان الاتفاق لا يقف وحده كانجـاز منعـزل ومعرض للفشل امام الازمة التالية . ولم نكن نحن الذين اخترعنـا العلاقات المتداخلة بين القضايا التي عبر عنها المفهوم المسمى

بالترابط ، بل انها حقيقة واقعة بسبب تنوع المشاكل والمناطق التي تتداخل فيها مصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ولقد بحثنا عن التقدم في سلسلة من الاتفاقات التي حسمت قضايا سياسية معينة ، وسعينا وراء ربطها بمعيار جديد للسلوك الدولي يتلاءم مع مخاطر العصر النووي . وبحصول الاتحاد السوفياتي على نصيب من هذه الشبكة في العلاقات مع الغرب ، فانه قد يزداد وعيا لما قد يفقده بالعودة الى المجابهة . واملنا هو ان تصبح لديه مصلحة ذاتية في تغذية عملية تخفيف التوترات برمتها .

وتزداد اهمية التفاهم بسبب ما يتطلبه منا ايجاد مجموعة جديدة من العلاقات الدولية بالنسبة الى الدول والمناطق الاخرى .وقد خصص الرئيس فورد الاسبقية الاولى للمحافظة على حيوية شركتنا في اوروبا وآسيا واميركا اللاتينية . وروابط الامن مع حلفائنا جوهرية ، ولكننا نعتقد ان ادراك التكامل في العالم المعاصر يقتضي التعاون في عدة مجالات اخرى . ويزداد التعاون صعوبة اذا نظر الراي العام الحليف الى الولايات المتحدة كعقبة في سبيل السلام ، واذا استقطب النقاش العام حول مسالة ما اذا كانت الصداقة مع الولايات المتحدة مناقضة للمصالحة الشرقية ــ الغربية .

(من : بيان امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ص ٥٠٨)

□

لقد اظهرنا عندئذ ، ونحن على استعداد لان نظهر مجددا ، ان امريكا لن تذعن للضغط او التهديد باستعمال القوة . واوضحنا يومذاك ، ونوضح اليوم ، ان التفاهم لا يمكن السعي اليه بطريقة انتقائية « اي في منطقة وحدها ، او اتجاه مجموعة من البلدان دون سواها . فالتفاهم عندنا لا يقبل التجزئة .

(من : بيان امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ص ٥٠٩)

☐

لا شك ان التفاهم ابعد من ان يكون معادلا عصريا لذلك النوع من السلام المستقر الذي تميز به معظم القرن التاسع عشر . غير انه خطوة ابعد من الروح العدوانية المريرة التي تميزت بها معظم فترة ما بعد الحرب . وعندما يربط بمشاريع عريضة لم يسبق لها مثيل كمحادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، فان الوفاق يتخذ معنى اضافيا ويفتح الفرص امام مزيد من السلام المستقر .

ومن المؤكد ان عملية الوفاق تثير قضايا خطيرة للعديد من الناس . وسأتناولها بالنسبة الى المبادىء التي نركز عليها سياستنا .

اولا ـ اذا كان للوفاق ان يدوم ، فيجب ان يفيد منه الجانبان .

ولا شك في أن الاتحاد السوفياتي يحصل على فوائد

من الوفاق . فعلى اي اساس آخر يمكن للاعضاء المتشددين في المكتب السياسي (السوفياتي) ان يقبلوا به ؟ غير ان النقطة الاساسية هي ان الوفاق يجب ان يخدم بكل تأكيد ايضا مصالح اميركا والعالم . واذا اتفقت هذه مع بعض المصالح السوفياتية ، فليس من شأن ذلك الا ان يعزز دوام العملية .

اما من الناحية العالمية الشاملة ، وبالنظر الى المقاييس التقليدية للقوة والنفوذ والمركز ، فان مصالحنا لم تتأثر ، بل على العكس فانها انتعشت . وفي كثير من مناطق العالم ، اصبح النفوذ والاحترام اللذان نتمتع بهما اعظم مما كانا منذ عدة سنوات . وصحيح كذلك ان النفوذ والوجود السوفياتي اصبحا محسوسين في عدة انحاء من العالم ، بيد ان هذه حقيقة يمكن ان تقوم بدون وفاق . والتاريخ يدلنا على ان الوفاق لا ينكر علينا الفرصة للرد عليه او لوقفه.

ثانيا – ان بناء علاقة جديدة مع الاتحاد السوفياتي لا يستتبع اي تخفيض في قيمة علاقات التحالف التقليدية .

ان تطرقنا للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي كان دائما ، وسيبقى ، مستمدا من الاعتقاد بأن تماسك احلافنا ، ولا سيما حلف شمال الاطلسي ، شرط مسبق لانشاء علاقات بناءة افضل مع الاتحاد السوفياتي .

ثالثا – ان ظهور علاقات طبيعية اكثر من ذي قبل مع الاتحاد السوفياتي يجب ان لا ينسف عزمنا على الاحتفاظ بدفاعنا الوطني .

هناك ميل في المجتمعات الديمقراطية الى الاسترخاء حين تبدو الاخطار منحسرة ، وهناك ميل الى الاعتقاد بأن الاحتفاظ بالقوة يتعارض مع انفراج التوتر ، بدلا من ان يكون شرطا مسبقا له . غير ان هذا سؤال يتعلق بالدرجة الاولى بالقيادة . وسنحاول ان نكون يقظين لكل خطر يواجه اميركا . فهذه الحكومة لن تخدع ، ولن تضلل احدا ، بشأن الدفاع الوطني . وفي الوقت ذاته فاننا نرفض القول اننا نحتاج الى ازمة للابقاء على دفاعنا . ان المجتمع الذي يحتاج الى أزمات مفتعلة ليقوم بما هو مطلوب للبقاء سرعان ما يجد نفسه امام خطر مميت .

رابعا ــ علينا ان نعرف ما يمكن وما لا يمكن تحقيقه في ضوء تغيير الظروف الانسانية في الشرق .

ان قضية التعامل مع الحكومات الشيوعية يبلبل الشعب الاميركي والكونغرس منذ عام ١٩١٧ . وهناك خوف دائم من اننا بتعاملنا مع حكومات تختلف سياساتها الداخلية اختلافا كبيرا مع سياستنا انما نغض الطرف نوعا ما عن هذه السياسات او نشجع على الاستمرار فيها . ويقول البعض انه اذا لم يحدث « تحرر » اصيل ــ او تظهر دلائل على تقدم جدي في هذا الاتجاه ــ فان جميع عناصر التساهل في السياسة السوفياتية يجب ان ينظر اليها على انها مؤقتة وتكتيكية . وازاء هذا الرأي ، يجب ان تكون المطالبة بتغييرات داخلية شرطا مسبقا لملاحقة الانفراج في التوترات مع الاتحاد السوفياتي .

اما رأينا فمختلف ، سنصر على ان يسلك الاتحاد السوفياتي مسلكا دوليا مسؤولا ، ونستعمل ذلك كمؤشر رئيسي لعلاقاتنا . وفوق ذلك فاننا سنستخدم نفوذنا الى اقصى حد للتخفيف من الآلام وللاستجابة للنداءات الانسانية . فنحن نعرف ما ينبغي ، ولن ندع شكا يحوم حوله .

(من : بيان امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ص ٥١٥ ـ ٥١٨)

□

الوفاق هو عملية متحركة وليس انجازا دائما. وجدول الاعمال مليء ومتواصل . ولا شك ان الاهتمام الرئيسي هو تخفيض مصادر الصراع المحتمل . وهذا يقتضي جهوداً في عدة مجالات متداخلة :

ـ المنافسة العسكرية بجميع نواحيها يجب اخضاعها لضوابط حازمة متزايدة في كلا الجانبين .

ـ المنافسة السياسية ولا سيما في اوقات الازمات ، يجب ان يكون رائدها مبادىء الضبط المدرجة في الوثائق التي سبق ذكرها . ستكون هناك ازمات ولا شك ، غير انه يترتب على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واجب خاص مستمد من القوة العسكرية الهائلة التي يمكنهما حشدها وما تمثله . اما استغلال الحالات المتأزمة لمكاسب من طرف واحد ، فامر غير مقبول .

يجب دعم ضبط النفس في الازمات بالتعاون على ازالة اسبابها وهناك امثلة عديدة على ذلك ، وخاصة في الشرق الاوسط ، تدل على ان سياسات الافادة الانفرادية تفلت ، ان عاجلا او آجلا ، من الايدي وتؤدي الى حافة الحرب ، ان لم يكن الى ابعد من ذلك .

ـ ان عملية التفاوض والتشاور يجب ان تكون متواصلة ومكثفة غير ان الاتفاق بين الدول النووية الجبارة لن يطول امده اذا تم من وراء ظهر الدول الاخرى التي لها نصيب في النتائج . فعلينا ان لا نحاول فرض السلام . ولكن في وسعنا التأكد من ان اعمالنا وسلوكنا يؤديان الى السلام .

(من : بيان امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ص ٥١٨)

□

علينا ان لا نقصر تقييمنا على التحديات الفردية للوفاق بل ان نقيم ايضا تأثيرها التراكمي :

اذا كنا لا نبرر كل اتفاق مع موسكو الا عندما نستطيع احراز كسب انفرادي ، واذا كنا نسعى وراء « تفوق » استراتيجي مائع ، واذا كنا نمنع الفوائد بانتظام عن الاتحاد السوفياتي ، واذا حاولنا تغيير النظام السوفياتي بوسائل الضغط ...

وباختصار اذا نظرنا الى النتائج النهائية قبل ان نتفق

على اية نتيجة ، فاننا بذلك نعيد احياء مذاهب التحرير والانتقام المكثف للخمسينات . ونحن انما نفعل ذلك في الوقت الذي اصبحت فيه القوة السوفياتية الفعلية ، والنفوذ السوفياتي في العالم اعظم مما كانا منذ ربع قرن عندما رسمت هذه السياسات ووضح فشلها . وعدم جدوى مثل هذا النهج اكيد بقدر ما هو خطر .

ويجب أن لا يكون هناك شك ايضا في ان التصرفات السوفياتية يمكنها ان تدمر الوفاق وذلك :

اذا استخدم الاتحاد السوفياتي الوفاق لتدعيم طاقته العسكرية في جميع المجالات ، واذا تصرف في الازمات من اجل تصعيد التوتر ، واذا امتنع عن الاسهام في سبيل التقدم نحو الاستقرار ، واذا حاول نسف احلافنا ، واذا اعار اذنا صماء للموضوعات الملحة للقضايا الناشئة التي لم يكتمل نموها ، فانه بدوره يحاول عندئذ العودة الى التوترات والنزاعات ألتي بذلنا كل تلك الجهود للتغلب عليها .

ان سياسة المجابهة لم تكن لمصلحة اي من الدولتين العملاقين .

ونصر أمام الاتحاد السوفياتي على اننا لا نقبل بجو الوفاق في غير الجوهر . ومن الواضح كذلك ان جوهر الوفاق يختفي في جو من العداء .

(من : بيان امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ص ٥١٩)



١١ ـ البيروقراطية ، الابداعية ، ورجل السياسة

لا يمكن ان تكون مهمة القيادة استجداء الاجماع ، بل خلق الظروف التي تجعل الاجماع ممكنا . واذا كان زعيم يقوم بوظيفته خير قيام ، فلا بد من ان يسلم بانه سيكون وحيدا في بعض الاحيان ، على الاقل حين ينصرف الى تخطيط الطريق .

(من : « السياسة الاميركية والحرب الوقائية » ص ٢٣٦)

لـ

ما هو اذن دور الحنكة السياسية ؟ ان بحثا علميا للحتمية الاجتماعية قد هبط برجل السياسة فجعل منه مجرد رافعة في آلة تسمى « التاريخ » ، والى وسيط في مصير قد يستشفه بصعوبة ولكنه ينجزه بغض النظر عن ارادته هو . و هذا الاعتقاد بشمولية الظروف وعجز الفرد يمتد الى مفهوم صياغة السياسة . فنحن نسمع الكثير عن ضرورة التخطيط بسبب عدم توفر الحقائق ، ونسمع الكثير عن صعوبة العمل بسبب محدودية المعرفة . ولا سبيل طبعا

لانكار ان السياسة لا تحدث في فراغ وان رجل السياسة يواجه عادة بمعلومات يجب ان يعتبرها من المعطيات . ان الجغرافيا وتوفر الموارد وحدهما لا يرسمان حدود الحنكة السياسية ، بل يشاركهما خلق الشعب وطبيعة خبرته التاريخية . غير ان القول ان السياسة لا تخلق مادتها الجوهرية هو غير القول بأن الجوهر ذاتي التنفيذ .

ومحك رجل السياسة اذن ، هو قدرته على ادراك العلاقة الحقيقية للقوى ووضع معرفته هذه في خدمة غاياته .

لا يمكن الحكم على رجل السياسة من مفاهيمه وحدها، اذ عليه ، على عكس الفيلسوف ، ان ينفذ رؤياه .

ومن المحتم ان رجل السياسة يواجه قوة الاستمرار في مادته ، وذلك لان الدول الاخرى ليست عوامل يمكن التلاعب بها دائما بل هي قوى يجب التوفيق بينها ، كما ان متطلبات الامن تختلف طبقا للموقع الجغرافي والهيكلية المحلية للدول . وعدته هي الدبلوماسية ، اي فن ربط الدول الواحدة بالاخرى عن طريق الاتفاق لا عن طريق ممارسة القوة ، وعن طريق تمثيل مجال للعمل يوفق بين الاماني الخاصة والاجماع العام . ولما كانت الدبلوماسية تعتمد على الاقناع وليس على الفرض ، فانها تفترض وجود اطار مستقر ، اما عن طريق الاتفاق على مبدأ للشرعية ، او – نظريا – عن طريق تفسير مماثل لعلاقات الدول ، مع ان تحقيق هذا الاخير هو الاصعب .

والمحك لاية سياسة هو قدرتها على احراز تأييد محلي . ولهذا ناحيتان : مشكلة اضفاء الشرعية على هذه السياسة داخل الجهاز الحكومي ، وهذه مشكلة العقلانية البيروقراطية ، ثم مشكلة جعلها منسجمة مع الخبرة الوطنية ، وهذه هي مشكلة التطور التاريخي . ذلك لان روح السياسة وروح البيروقراطية متباعدتان جدا . وجوهر السياسة هو ضرورتها ، ويتوقف نجاحها على صحة التقدير الذي هو في بعضه تخمين . اما جوهر البيروقراطية فهو سعيا وراء السلامة ، ونجاحها هو قابليتها للحساب .

والسياسة العميقة تترعرع على الابداع المستمر وعلى اعادة تحديد الاهداف باستمرار . والادارة الجيدة تترعرع على الروتين ، وتحديد العلاقات التي تصمد امام الحلول الوسط . وتنطوي السياسة على تعديل المجازفات ، وتنطوي الادارة على تجنب الانحراف ، وتبرر السياسة نفسها بعلاقة اجراءاتها وشعورها بالتناسب ، وتبرر الادارة نفسها بعقلانية كل عمل بالنسبة الى هدف معين . ومحاولة تسيير السياسة بيروقراطيا تؤدي الى البحث عن قابلية الحساب التي تجنح لان تصبح اسيرة الاحداث . والسعي للادارة سياسيا يؤدي الى عدم المسؤولية الشاملة ، ذلك لان المقصود بالديمقراطيات ان تنفذ ، لا ان تتصور .

والاغراء بتسيير السياسة اداريا ماثل دائما ، لان معظم الحكومات تنظم اساسا لتسيير السياسة المحلية ، ومشكلتها الرئيسية هي تنفيذ البرامج الاجتماعية ، وهي

مهمة لا يجدها سوى قابليتها على التحقيق من الناحية الفنية . غير ان الاهتمام بالمشاكل الفنية في الشؤون الخارجية يؤدي الى مقياس يقيم الامور بالاخطاء التي تم تجنبها لا بالاهداف التي تم تحقيقها ، والى الاعتقاد بأن من الارجح الحكم على القدرة من زاوية الرؤيا السابقة للكوارث وليس من زاوية اكتشاف الفرص .

ولهذا السبب ايضا فان من الخطر فصل التخطيط عن مسؤولية التنفيذ ، ذلك ان المسؤولية تنطوي على معيار للحكم ، هو الشرعية . غير ان معيار البيروقراطية يختلف عن معيار الجهد الاجتماعي . ان ما يبرر الاهداف الاجتماعية هو مبدأ الشرعية للهيكلية المحلية التي قد تعتمد على العقلانية ، او التقاليد او القيادة الملهمة (الكاريزما) ، والتي تعتبر على كل حال قيمة مطلقة . ومما يبرر الاجراءات البيروقراطية مقياس هو في اساسه وسيلة ، ونعني به ملاءمة بعض الاجراءات لتحقيق اهداف تعتبر من المعطيات . ويكون المجتمع قادرا على مجموعة محدودة فقط من المقررات ، ذلك لان قيمه تكون محددة وثابتة نسبيا ، فالبيروقراطية النموذجية يجب ان تكون قادرة على تنفيذ اي قرار يكون عمليا من الناحية الادارية . ومحاولة تحديد الاهداف الاجتماعية بيروقراطيا اذن تؤدي دائما الى تشويه متأصل في تطبيق عقلانية الوسيلة على تطور الغاية .

(من : « عالم تمت استعادته » ص ٢٣٤ ــ ٢٣٧)

□

... فرجل السياسة اذن اشبه باحد الابطال في تمثيلية كلاسيكية له رؤيا من المستقبل ولكنه عاجز عن نقلها مباشرة الى ابناء وطنه ولا يستطيع اثبات « صحتها » . والامم تتعلم عن طريق الخبرة ، وهي لا « تعرف » الا بعد فوات الاوان. غير ان على رجل السياسة ان يعمل وكأن الهامه هو الخبرة المحققة ، وكأن امانيه هي الحقيقة . ولهذا السبب فان رجال السياسة غالبا ما يشاركون الانبياء في المصير ، ولا كرامة لهم في وطنهم ، ويجدون دائما صعوبة في اضفاء الشرعية على برامجهم محليا ، وان عظمتهم لا تظهر الا فيما بعد وعندما يكون الهامهم قد اصبح خبرة فعلية . فعلى رجل السياسة اذن ان يكون معلما ، وعليه ان يسد الثغرة بين خبرة الشعب وبين رؤياه ، وبين تقاليد الامة ومستقبلها . وفي هذه المهمة يجد امكاناته محدودة . ورجل السياسة الذي يفرط في التغاضي عن خبرة شعبه يفشل في تحقيق الاجماع المحلي مهما بلغت حكمته وسياساته . وشاهدنا على ذلك هو كاسليرتج ★ . ورجل السياسة الذي يقيد سياسته بخبرة شعبه يقضي على نفسه بالعقم ، وشاهدنا على ذلك هو مترنيخ ★★ .

ولهذا السبب فان غالبية الساسة العظام كانوا يمثلون اما هيكليات اجتماعية محافظة اساسا او ثوريين : فالمحافظ

★ وزير خارجية بريطانيا في مؤتمر فينا ، ١٨١٤ [المترجم] .
★★ وزير خارجية النمسا (١٨٠٩ – ١٨٢١) [المترجم] .

يكون فعالا بسبب تفهمه لخبرة شعبه ولجوهر العلاقة المستمرة ، وهذا هو مفتاح التنظيم الدولي المستقر ، والثوري يكون فعالا بتجاوزه الخبرة ولربطه بين ما هو عدل بما هو ممكن . والمحافظ (ولا سيما اذا كان يمثل هيكلية اجتماعية محافظة اساسا) يستمد الشرعية من الاجماع على اهداف اساسية للجهود الاجتماعية وعلى طبيعة الخبرة الاجتماعية . فلا حاجة اذا لتبرير كل خطوة على طول الطريق . ويستمد الثوري الشرعية من صفاته الخارقة وفي الاتفاق على شرعية شخصه او شرعية مبدئه . ولذا تعتبر وسيلته امرا ثانويا . فغايته أو شخصيته هي التي تضفي الشرعية على وسيلته . والهيكلية المحافظة تنتج فكرة « النوعية » التي تضع اطار المفهوم العظيم ، بينما ينتج النظام الثوري فكرة التعظيم التي تفك الاغلال الفنية . وهكذا فان الاثنين يتعاملان مع المشكلة الاساسية للحنكة السياسية وهي كيفية الوصول الى تفهم عقد سياسية ما عندما يكون من المستحيل الوصول الى ادراك جوهرها .

(من : « عالم تمت استعادته » ص ٣٢٩ ــ ٣٣٠)

□

تزداد معضلتنا تعقيدا لان سياستنا مغرقة في اجماع لحزبين عليها ، فطوال عقد الخمسينات لا يعثر المرء على اي نتقاد اساسي للاتجاهات الرئيسية في السياسة الاميركية. نكل انتقاد حدث كان دائما تكتيكا او جاء بعد حدوث لواقعة . فالدبلوماسية الخرقاء التي سبقت مؤتمر قمة

باريس الفاشل عام ١٩٦٠ مرت دون اي تحد تقريبا حتى اتضح فشلها للعيان . غير ان محك الحنكة السياسية هو كفاية تقييمها قبل وقوع الحادث . ولكي تكون الديمقراطية حيوية ، فانها **تتطلب زعماء مستعدين للوقوف وحدهم .**

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٣)

□

ومما يثير القلق كذلك تفسيرنا للعملية التي نجد انفسنا منخرطين فيها ، فطوال عقد كامل من الاضمحلال المتواصل تقريبا ، وفكرة ان الزمن في صفنا تسيطر على الكثير من سياستنا . وهكذا كانت مواقفنا تجنح الى البقاء سلبية . وعندما يحتوي التاريخ على ضمان بالنجاح في نهاية المطاف ، فان البقاء يصبح بسهولة الهدف الاول . ان الابداعية والابتكار والتضحية تضعف امام الاعتبارات التكتيكية لمعالجة الهموم اليومية . وهناك حافز قوي على تاجيل الخيارات الصعبة . فلا غرو اذن ان تفتقر سياساتنا الى الحيوية ، او ان تركز المناقشات العامة على الاعراض دون الاسباب . ومن الواضح كذلك ان مثل هذه المواقف تحكم علينا بالعقم في فترة ثورية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٥ ــ ٦)

□

ليس هناك ما هو اهم لاميركا من التخلي عن اوهامها . فالكثير الكثير في مناقشاتنا المحلية يوحي باننا نعمل في

سبيل وضع جامد يسمى السلام . ونتجادل احيانا كما لو ان بادرة جديدة واحدة او ان خطوة ذكية واحدة تقف بيننا وبين الحالة السوية . ويبدو ان العديدين منا يعتقدون اننا نستطيع بصورة مثيرة ان نكتسح كل ما يقف امامنا في جو من الاستحسان العالمي .

الا انه لا يجوز توقع شيء من هذا القبيل حتى بالنسبة الى اكثر السياسات حكمة . فسيعيش جيلنا في خضم التغيير . ان المعيار السائد في الواقع هو القلاقل . ونجاح اجراءاتنا لا يقاس بطمانينة قصيرة الاجل انما يحدد بما اذا كان في وسعنا ان نصوغ اتجاهات زماننا في ضوء قيمنا . و ما نحتاج اليه اكثر من السياسات المختلفة هو اسلوب مختلف وموقف اكثر ديناميكية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٧)

□

... وفي تعقيدات المجتمع الممعن في الاختصاص والبيروقراطية فان المؤهلات التي تحظى بالارتفاع الى القمة هي نفسها المؤهلات التي يصبح جدواها اقل واقل متى تم الوصول الى القمة . ان التخصص يشجع المهارات الادارية والفنية التي لا تحتاج اليها الزعامة بحكم الضرورة . فالادارة الكفء تتوقف على القدرة على تنسيق الوظائف الاختصاصية للبيروقراطية . ومهمة المسؤول هي ان يطعم الروتين بالغرض الهادف ويتجاوز الروتين احيانا اخرى . الادارة

تعنى بالتنفيذ . والتخطيط السياسي يجب ان يعنى ايضـا بتنمية الاحساس بالاتجاه .

ومع ذلك فحين يطلب رئيس منظمة نظرة تختلف عن نظرة مرؤوسيه الحكوميين ، فيجب ان يجند بوجه عام من بينهم . وهكذا فان الترقية غالبا ما تتم لاسباب ووفقا لمعايير لا تمت الى المهمات الواجب انجازها في المناصب العليا . ورغم كل الاجراءات التوظيفية ، وربما بسببها ، فان الانجاز الاعلى عند قمة المنظمة غالبا ما يأتي صدفة باعمق ما يعني ذلك من معنى .

وهذه المشكلة ، القائمة في كل المجتمعات المعقدة ، هي الطابع الغالب على الولايات المتحدة بصفة خاصة . ومن المحتم في مجتمع يفخر بطابعه « التجاري » ، مكافأة المؤهلات العالية جدا في الاعمال المدنية ، بالتعيين في مناصب عليا . ونتيجة لذلك فقد جرت العادة على ان يكون الوزير او وكيله في اميركا اما من اصحاب الاعمال او من المحامين . بيد ان قلة الخبرة لدى هؤلاء تستبعد ايجاد مجموعة من الحذق السياسي والمهارة في التطور والقدرة على الاقناع والاطلاع الواسع ، وهذه كلها مطلوبة للمناصب العليا في الحكومة .

ويمكن تصور مهمة المسؤول الحكومي على انها الاختيار بين المقترحات الادارية في التشكيل الذي لا ضلع له فيه والذي غالبا ما يجهل جوهره . وهناك تشديد على « المذكرات » التي لا تحتاج الى جهد كبير لاستيعابها ، والتي

تكون عادة من ناحية عملية بمثابة « مختصر » شفهي . (من هنا كان ظهور الاخصائي في الاجتماعات « الاطلاعية » الذي يعد الرسوم البيانية ، والتلخيصات التي لا تتعدى الصفحة الواحدة ، الخ) . والنتيجة هي ان المسؤول الحكومي فى مجتمعنا يزداد اتكالا على مفهوم مرؤوسيه للعناصر الاساسية في المشكلـة .

وفي مثل هذا الوضع تتضاءل الفرصة امام الابـداع الحقيقي ، او حتى لفهمه . والابداع لا يغمـط عـن وعـي وادراك ــ بل دائما ما يكون موضع ثناء ــ ولكنه غالبا يمـر دون ملاحظة .

ان صبغ مجتمعنا بالبيروقراطيـة لا يعكس تخصصـا متزايدا فحسب بل ومواقف فلسفية بعيدة الجذور ومتغلغلة ولذلك فنادرا ما توضح بجلاء . فجيلان من الاميركان انشئا على العقيدة البرغماتية بان الانجاز القاصر هو الى حد مـا نتيجة الاخفاق في فهم البيئة « موضوعية » على حقيقتها ، وبان الجهود الجماعية قيمة في حد ذاتها . والنتيجة هـي الاهتمام بجمع الحقائق اكثر من الاهتمام بتفسير اهميتها .

وتزداد المشكلة ضخامة بالتواضع الشخصي الذي هو واحد من اكثر الخصال الاميركيـة جاذبيـة . فمعظـم الاميركيين مقتنعون بانه لا يمكن احدا ان يكون دائمـا عـلى صواب كلي ، او كما يقول المثل اذا كان هناك خلاف فعلـى الارجح ان كل طرف على بعض الخطأ . وهناك خوف مـن القطعية على المسرح الاميركي . ولكن النتيجة المترتبة عـلى

ذلك والتي لا علاج لها هي طرح معظم الاراء بصفة اولية تعكس عدم اليقين داخليا . فحتى اسمى الناس مكانة يترددون في الوقوف وحدهم . ونظرا لتمزقهم بين الرغبة في الجراة والرغبة في الشعبية ، فانهم يريدون شهادة بجراتهم ، عن طريق الاستحسان العام . وهكذا يتضافر الاعتقاد الفلسفي مع التحيز السيكولوجي على انتاج ميل نحو صياغة السياسة عن طريق اللجان سواء في داخل الحكومة او خارجها . والضمانة الواضحة ضد احتمال الخطأ هي الحصول على اكثر ما يمكن من الآراء . والاجماع مهم ، فغيابه يذكر دائما بعدم التاكد من المنهج المتبع . وطريقة اللجان في الوصول الى قرار هي وسيلة تنظيمية اقل منها ضرورة روحية .

بيد ان هذا القول لا يعني بالطبع ان اللجان ضرر في حد ذاتها ، او ان السياسة يجب ان تنفذ على اساس الالهام الشخصي . فمعظم المشاكل المعاصرة معقدة جدا بحيث ان تفاعل عدة ادمغة ضروري للدراسة الوافية . واية محاولة لتسيير السياسة على اساس شخصي تعرقل المعالجات الخلاقة كما هي الحال تماما بالنسبة الى المعالجات الادارية الصرف . والشاهد هو سير السياسة الخارجية في عهد الوزير دالاس الذي لم تكن مناقبيته الفنية لتخفي الجمود الكامن فيها .

والصعوبة ليست في تواجد نظام اللجان بل في الامعان في الاعتماد عليها بسبب فقدان المعرفة المضمونية

الكافية من جانب اعلى المسؤولين .

ان احد معضلات اي سياسة هي ان حسنات وسيئات الاجراءات البديلة تبدو وكانها متوازنة . ولكن عند تقييم هذه البدائل تبدو المجازفات دائما مؤكدة اكثر من الفرص . وليس في وسع احد ابدا ان يثبت ان ثمة فرصة سانحة . غير ان التقصير في استشغاف الخطر ينطوي على عقوبة سريعة . ونتيجة لذلك فان الكثير من اجراءات اللجان يهدف الى السماح لكل مشترك او وكالة فيها بتسجيل الاعتراضات ، كما ان هذا النظام يشدد على تفادي المجازفة اكثر مما يشدد على مفهوم الجراة .

ان مواقف كبار موظفينا واساليبهم في التوصل الى القرارات تشوه حتما جوهر سياستنا . والسياسة المؤثرة لا تتوقف على مهارة الخطوات الفردية فحسب ، بل على ما هو اهم من ذلك ، اي على علاقات بعضهم ببعض . وهذا يحتاج الى قدر من التناسب وقدر من الاسلوب . وجميع هذه الامور غير المحسوسة تنتفي عندما تصبح المشاكل عبارة عن قضايا منفصلة بعضها عن بعض ، ويجري تعريف كل منها بناء على حيثياتها الخاصة على ايدي خبراء او وكالات حسب الصعوبات الخاصة التي تنطوي عليها . وهذا يشبه من يريد صورة زيتية لشخصه فيكلف أحد الفنانين برسم الوجه وآخر برسم الجسم .. ويطلب من فنان ثالث رسم اليدين ، ومن فنان رابع رسم الساقين ، لمجرد ان كل فنان بارع في حقل واحد من الاختصاص . وهذه الطريقة

في التشديد على العناصر الفردية تؤدي الى التضحية بالمعنى الاجمالي للكل.

والنتيجة هي حلقة مفرغة : فما دام كبار المسؤولين عندنا يفتقرون الى اطار للغرض ، فان كل مشكلة تصبح قضية خاصة . ولكن كلما تجزات طريق الوصول الى سياسة زادت الصعوبة في العمل بانسجام ونحو هدف معين . والنمط المعهود لاجراءاتنا الحكومية هو اذن نقاش لا آخر له حول ما اذا كانت مجموعة معينة من الظروف تشكل حقا مشكلة ، الى ان تبرز ازمة فتزيل جميع الشكوك وكذلك امكانية العمل المؤثر . ونظام اللجان الذي هو محاولة للتقليل من القلق الداخلي لكبار موظفينا ، يؤدي الى نتيجة مربكة وهي تكريسه .

ان عدم التبصر الناجم عن اسلوب حياة معظم البارزين عندنا في الحكومة وخارجها مضافا اليه الايمان بالاجراءات الادارية والتصدي بالكلام للسياسة ، هو السبب في عدم ثبات سياستنا . وقد ادى ذلك الى هدر كبير لمواردنا الفكرية . والثمن الذي دفعناه مقابل غياب الاحساس بالاتجاه هو اننا ظهرنا في اعين بقية العالم مذبذبين ومشوشين واحيانا من غير غاية او موضوع .

ويقال احيانا ان الصفات المذكورة آنفا لا انفصام لها عن العملية الديمقراطية . ولكنها بكل تأكيد ليست متأصلة في دولة ديمقراطية معظم كبارها هم عصارة خبرة تثني فعلا من التفكير السياسي وربما التبصر في أي نوع كان .

... واذا لم يكن في الامكان جعل اقدر رجالنا يتصدون لمشاكل السياسة القومية طيلة حياتهم ، فليس هناك من وسيلة تنظيمية تنقذهم من انخفاض المستوى متى بلغوا المناصب العليا . والسياسة الجوهرية لا ترتجل ارتجالا . ولا يمكن الديمقراطية ان تعمل من غير جماعة متزعمة مطمئنة بالنسبة الى القضايا التي تواجهها . اننا في الواقع نواجه اختبارا في المواقف اكثر بكثير مما في السياسات .

(من : ((ضرورة الاختيار)) ص ٢٤٠ — ٢٤٨)

□

ومن المشاكل مشكلة الطلب على الخبرة نفسها . فكل مشكلة تثير اهتمام مجتمعنا — بصرف النظر عما اذا كانت هذه المشاكل هي دائما الاهم — تستدعي وجود هيئات او لجان او مجموعات دراسية تدعمها اموال خاصة او حكومية . وتستدعي عدة منظمات باستمرار المفكرين للمشورة . ونتيجة لذلك فان المفكرين من اصحاب الشهرة سرعان ما يجدون انفسهم مثقلين حتى ان سرعة ايقاع حياتهم تكاد لا تختلف عن مثيلها عند المسؤولين الذين يستشيرونهم . وليس في وسعهم ان يكونوا صورة واضحة للامور لانهم سرعان ما تتراكم عليهم الضغوط شانهم في ذلك شان من يرسمون السياسة انفسهم ، ذلك ان جميع الضغوط تبقى عليهم عند مستوى الأداء الذي اكسبهم الشهرة . والمفكر رغبة منه في ان يسدي المساعدة ، يجد نفسه في الغالب

مضطرا الى التضحية بما ينبغي ان يكون اعظم خدمة منه للمجتمع ، اي بقدرته الابداعية.

فخدمة المفكر للسياسة تقاس اذن بمعيار لم يلعب هو في اقراره سوى دور بسيط . وقلما تتاح له الفرصة ليشير الى ان الاستفسار يفيد سلسلة من الحلول الممكنة ، او الى ان القضية مطروحة بصيغة لا تمت الى الواقع بصلة. فهو يطلب منه أن يحل المشاكل ، لا ان يسهم في تحديد الاهداف . وحيثما يتم الوصول الى قرارات عن طريق التفاوض يكون للمفكر ــ وخاصة اذا لم يكن هو نفسه جزءا من البيروقراطية ــ وزن مفيد فيمكنه ان يكون وسيلة لنقل الآراء الى القمة خارج الطرق التنظيمية أو الشخص الذي يضفي الشرعية على وجهات نظر الفئات المتنافسة داخل الدوائر وفيما بينها . ولهذا السبب عمدت عدة منظمات الى تكوين بطاريات لها من الخبراء الخارجيين او الى انشاء فرق شبه مستقلة للابحاث ، ولهذا السبب ايضا تصبح المقالات والكتب ادوات في الصراع البيروقراطي .

وباختصار فان ما يطلبه المخطط السياسي في المفكر ليس عادة الافكار بل موافقته على الافكار . . .

وهكذا فان المفكر يواجه مهمة دقيقة حين يكون عليه ان يؤدي خدمة للسياسة القومية . فعليه ان يختار طريقة بين بديلين صعبين فاما ان يدع البيروقراطية تصف ما هو متصل بالموضوع أو مفيد ، واما ان يعمل على تحديد هذه المعايير بصورة تجريدية جدا . فاذا جنح نحو البديل الاول

تحول الى مشجع لإوجه العلاج الفنية ، واذا اختار البديل الثاني واجه المجازفة بالخلط بين المذهب القطعي والاعتبارات الاخلاقية ، وبالتالي يقترب من الاستشهاد ، او بعبارة اخرى يصبح مكيلا بعقيدة الرفض كما يتكيل النضالي بعقيدة النجاح .

ان رسم الخط بين الالتزام المفرط بالبيروقراطية والانعزالية المشلة يتوقف على كثير من النواحي غير الملموسة في الظرف والشخصية التي يصعب معها التصميم . وربما كان في الامكان عرض الموضوع على النحو التالي : من بين التحديات للوضع المعاصر اظهار اهمية الغاية الطاغية على الإسلوب . فعلي المفكر اذن الا يرفض الاشتراك في وضع السياسة ، فهو بإشتراكه يكرس جمود المجتمعات التي لا تمتلك الفئات المتزعمة فيها معرفة جوهرية كبيرة . اما بالتعاون فيكون للمفكر ولاءان : ولاء للمنظمة التي تستخدمه ، وولاء للقيم التي تتجاوز الاطار البيروقراطي وتكون دافعه الاساسي .

ان مثل هذا الموقف يقتضي انفصالا عن الحكومة من وقت لآخر . وعلى المفكر ان يحرص على صفاته المميزة ، وفي هذا السياق بالذات على اهم صفاته وهي : ملاحقة المعرفة لا ملاحقة مآرب ادارية ، ومجال رؤية الذي تتيحه له نقطة استطلاع غير بيروقراطية . فمن الضروري اذن ان يعود من وقت لآخر الى مكتبته او مختبره يملأ بطارياته من جديد . فاذا قصر في ذلك تحول الى مسؤول حكومي لا يميزه عن

بعض زملائه شيء سوى انه مجند من بين طبقــة المفكرين . غير ان هذه العلاقة لا تمنع القيام بخدمة كبيرة . ولكنهـا يجب أن تكون عندئذ لمقاييس المنظمة التي لا يمكن تغييرهـا في الداخل الا على ايدي أولئك الذين هم في اعلى المناصب .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٣٤٨ ـ ٣٥٤)

□

... ما دام المسؤولون الحكوميون عندنـا يتصورون مهارتهم الخاصة كنوع من القدرة الالهامية على الاختيار بين النصائح المتعارضة على اساس مـن المعايـر الاداريـة او السيكولوجية ، فان سياستنا ستكون خلوا مـن الاحساس بالتناسب والشعور بالمعاني الضمنيـة . ومـا دام رجالنـا البارزون يفتقرون الى الاستيعاب الرصين للقضايا ، فانهم سيعجزون عن تطوير سياسة بعيدة المدى او العمل بدهـاء واطمئنان في وجه تحدياتنا ...

ولا توجد امام الزعامة في القمة مسؤولية اكثر الحاحا من مكافحة الاتجاهات المتاصلة في اي مجتمـع راق نحـو الاستعاضة عن الفهم بالبروتين . وكلمـا عظـم الانجـاز المطلوب ، زاد ثقل هذا الواجب ، ذلك ان الناحية المأساوية في التاريخ هي ان الابداعية تواجه خطرا دائما في التحطم بالنجاح ، وكلما زادت فعالية التحكم بالبيئة ، عظم الاغراء باعتماد المرء على الراحة والاسترخاء . وكلما توسعت المنظمة زادت سهولة عملها عن طريق الحفظ . وعندئذ يبدو الجمود وكانه السعادة ، ويبدو انعدام اللون وكانه عين الحكمـة .

ولهذا السبب تكـون الابداعية فـي ذروتهـا عندمـا يكـون المجتمع موسعا بحيث يستطيع الاختيار دون عشوائية ، غير ان الهيكلية لم تصبح بعد طاغية حتى تقترب الاستجابة من الصفة الميكانيكية . واذا كان للمجتمع أن يبقى حيويا فعليه ان يبقى يقظا دائما لئلا يخلط بين الابداعية واقحام المألوف في المستقبل .

ويمكن للقضية اذن أن تدور حول مشكلة فلسفية سبق ذكرها . والغلو في التشديد على « الواقعيـة » وتحديـد « الواقع » باعتباره خارجا كليا عن المراقب ، قد يسفر عـن سلبية مؤكدة واتجاه نحو تكييف الظرف عوضا عن التحكم به . وقد يسفر ايضا عن استخفاف كبير بالقدرة على تغيير الواقع ، بل على خلقه . ولعل استرداد القدرة والاستعداد لبناء واقعنا هو تحدينا النهائي .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧)

□

ويأتي في حياة المجتمعات والانظمـة الدولية وقـت يطرح فيه السؤال عما اذا كانت كل امكانات الابداع المتأصلة في هيكلية معينة قد استنفدت . وعند هذه النقطة تؤخـذ الاعراض عوضا عـن الاسباب ، فتمتص المشاكـل الآتيـة الاهتمام الذي يجب ان يخصص لتحديد اهميتها . والاحداث لا تصاغ من خلال تصور المستقبل ، والحاضر يصبح متدخلا في كل شيء . ومهما بدت هيكلية كهذه رائعة للغير ، فانها

تكون قد جاوزت ذروتها . وستستمر في الجمود اكثر واكثر ثم تصبح بمرور الزمن غير ذات موضوع .

ان الغرب يواجه اليوم تحديا كهذا . وقد مرت عليه قرون من المنجزات « العظيمة » تخللتها تقلبات مهلكة . غير ان ميله نحو الكارثة عظيم ، ولكن كل مأساة كانت تتلوها انطلاقة جديدة في الابداعية . فهل الضغوط الحالية هي دليل على التماسك او انها اول بوادر الانحلال ؟ وهل تؤدي الى التجدد او الى التحلل ؟

... والتحدي الذي يواجهه الآن هو : هل يستطيع الانتقال من حالته كدول الى اسرة اكبر ويستمد من ذلك الجهد القوة لفترة اخرى من الابداع .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٢٤٩)

□

ولعل اعمق قضية امام الغرب قد تكون : رؤياه لمستقبله . ونظرا لنمو البيروقراطية والخبرة على جانبي الاطلسي فهناك خطر في ان يغرق الغرب فيما هو حصين وتكتيكي وانتهازي . فالمشاكل التي يعترف بها تعالج بحنكة كبيرة . غير ان مشاكل كثيرة لا تدرك . وحل القضايا الملحة له الافضلية على صياغة المستقبل . وللخبير مصلحة اصيلة في الاطار القائم ، فاتقانه للمألوف قد جعل منه خبيرا . ونقطة ضعفه هي انه قد يخلط بين الابداعية واقحام الحاضر في المستقبل . وهو يحترم « الحقائق » ويعتبرها

شيئا يجب التكيف معـــه ، ربمــا للانتفــاع بهــا ، وليس لتجاوزهــا .

وعلى الغرب في العقود القادمة ان يرفــع ابصـــاره . فعندما يطغي الاسلوب على الفرض ، يصبح الناس ضحايــا معقيداتهم . وينسـون ان كل انجاز عظيم في كل حقل كــان رؤيا قبل ان يصبح حقيقة واقعة . ويحسن الجانبان عــلى الاطلسي صنعا ان يذكرا ان هنــاك نوعين مــن الواقعيين : اولئك الذين يستخدمون الحقائق واولئك الذين يخلقونها . ولا يحتاج الغرب الى شيء اكثر من احتياجه لاناس قادرين على خلق واقعهم .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٢٥١)

□

ان هذا الانتقاد للاسلوب يثير القول ان بسمارك كــان قبل كل شيء انتهازيا . وتهمة الانتهازية تجر قضية الحنكة السياسية . وكل من يرغب في التأثير في الاحداث لا بــد وان يكون انتهازيا الى حد ما . والتمييز الحقيقي هو بــين اولئك الذين يكيفون اغراضهم للواقع واولئك الذين يسعون وراء تكييف الواقع في ضوء اغراضهم .

(من : « الثوري الابيض : خواطر عــن بسمارك » ص ٩٠٩ ــ ٩١٠)

□

الحقائق وجدت لكي تستخدم فقط . هذا كان شعار

الدبلوماسية الجديدة التي سعت وراء الابقاء على الوضع مائعا عن طريق البراعة في تلاعباتها حتى ظهور مجموعة تعكس وقائع القوة اكثر من **قوانين الشرعية** . وتتطلب سياسة كهذه اعصابا باردة لانها سعت وراء غاياتها عن طريق التسليم الهادىء بالمجازفات الكبرى وبالعزلة ، أو بالتسوية المفاجئة على حساب بروسيا . وكانت نتائجها كذلك عظيمة : ظهور المانيا موحدة بزعامة بروسيا .

(من : « الثوري الابيض : خواطر عن بسمارك » ص ٩٠٩ – ٩١٠)

□

ان شيئا مثل (شراء المؤكد على حساب الابداعية) يبدو وكانه الطابع المميز للدول البيروقراطية المعاصرة مهما كانت عقيدتها . اما في المجتمعات ذات التقليد البرغماتي مثل الولايات المتحدة ، فينشأ اهتمام عظيم بتحليل موقف المرء اكثر من الاهتمام باتجاهه . ان ما يقبل من اجل التخطيط هو اقحام المعهود في المستقبل . وفي المجتمعات التي تقوم على اساس العقيدة ، تصبح العقيدة مؤسسة ويحل التفسير محل الابتكار . وعلى الابداعية ان تقوم بتنازلات عديدة للتمسك بالعقيدة الذي قد يستنفد نفسه في التكيفات العقائدية . وباختصار فان تكديس معرفة البيروقراطية وعدم شخصانية اسلوبها في التوصل الى القررات ، يتحقق بثمن باهظ . واتخاذ القرارات يمكن ان يزداد تعقيدا حتى

ان عملية ايجاد اجماع بيروقراطي قد تطغى على غاية المجهود ...

كل هذا يدفع رجل الحكومة في اتجاه وسائل لا بيروقراطية في اتخاذ القرار . وطريقة الاعتماد على المبعوثين الخصوصيين او الشخصيين هي مثال على ذلك ، فكونهم خارج البيروقراطية يحررهم من بعض قيودها . ولا تكون الاتفاقيات الدولية ممكنة احيانا الا بتجاهل الضمانات ضد التصرف الكيفي . ومن النواحي المعقدة في البيروقراطيات العصرية ان سعيها وراء الموضوعية والتقديرية تقود غالبا الى طرق مسدودة لا يمكن اختراقها الى مقررات تعسفية اساسا .

(من : « السياسة الاميركية الخارجية » ص ١٨ ، ١٩ ، ٢٣)

□

ان انهيار المفهوم الارستقراطي للسياسة الخارجية في القرن التاسع عشر ، قد زاد في أهمية الخبرة العملية للزعماء . فالارستقراطية ـ اذا ارادت ان تعيش قيمها ـ ترفض تعسف الحكم الاستبدادي ، وتقيم نفسها على أساس فكرة للنوعية تحبط اغراءات الغوغائية المتأصلة في الديمقراطية الاستغنائية . وحيث يكون الموقف حقا موروثا ، يكون السخاء ممكنا (ولو غير مضمون) ، ولا يعرقل المرونة الالتزام بنجاح دائم . وحيث لا يكون تقدير الزعيم لنفسه

معتمدا كليا على موقعه في الهيكلية الادارية ، يمكن الحكم على الاجراءات من خلال المفهوم للمستقبل لا من خلال رغبة مفروضة تقريبا في تجنب حتى النكسات الموقتة . وعندما يكون الساسة منتسبين الى اسرة تجاوز الحدود الوطنية يكون هناك ميل للاجماع على معيار لما يشكل اقتراحا معقولا. بيد ان هذا لم يمنع قيام النزاعات ، ولكنه حدد طبيعتها وشجع الحوار . وآفة السياسة الخارجية الارستقراطية كانت المجازفة من اجل المظاهر ، والثقة بالنفس التي لا تمت الى المعرفة بصلة ، والمغالاة في التشديد على الالهام .

وعلى كل حال فان عصرنا هو عصر الخبرة او الزعامة الخارقة . وللخبير دائرته ... اولئك الذين لهم مصلحة اصيلة في الآراء المشتركة ، والتوسع في الاجماع على مستوى عال وتحديده هو الذي جعل منه خبيرا . وبما ان الخبير غالبا ما يكون حصيلة الملمات الادارية التي سبق شرحها فان موقفه يكون ضعيفا لتجاوزها . والزعيم الخارق من جهة اخرى يحتاج الى ثورة دائمة للاحتفاظ بموقعه . غير انه لا الخبير ولا الزعيم الخارق يعمل في محيط يراهن على المفاهيم الطويلة المدى او على السخاء ، او على اخضاع انانية الزعيم لغايات تتجاوز عمله .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية »ص ٢٨ ــ ٢٩)

☐

... المثل الرئيسي على الزعامة البيروقراطية البرغماتية وهو النخبة الاميركية علما بأن الجماعات المتزعمة

في البلدان الاوروبية الاخرى تقترب بازدياد من النمط الاميركي . وبما ان اميركا هي مجتمع من غير انقسامات اجتماعية اساسية (على الاقل الى ان ظهرت للعيان مشكلة العنصرية) ونتيجة محيط ثبت فيه ان اكثر المشاكل بروزا قابلة للحل ، فان معالجتها للسياسة اصبحت عشوائية وبرغماتية وميكانيكية نوعا ما .

وقد تعزز هذا بالخصال الخاصة للمهن ــ المحاماة والتجارة ــ التي تهيىء نواة المجموعات المتزعمة في اميركا . والمحامون ــ على الاقل في التقاليد الانكلو ــ سكسوني ــ يفضلون معالجة حالات واقعية لا الحالات الافتراضية ؛ وليس لهم سوى ثقة قليلة في امكانية طرح مشكلة المستقبل بصورة تجريدية .

ومواقف النخبة التجارية تعزز مهنة المحاماة . وينهض التنفيذي التجاري الاميركي عن طريق عملية انتقاء تكافىء القدرة على الافادة من المعروف وهذا بحد ذاته اجراء متساهل .

وهذا كله يعطي السياسة الاميركية طابعا خاصا . فالمشاكل تعالج كلما ظهرت . اما الاتفاق على ما يشكل مشكلة فيتوقف بصورة عامة على ظهور ازمة تحسم المنازعات السابقة المعلقة حول الافضليات . فعندما تظهر مشكلة تعالج بتعبئة كل الموارد للتغلب على الاعراض الفورية . وينطوي هذا غالبا على المجازفة بتاجيل القضايا الطويلة الاجل التي لم تتخذ بعد ابعاد الازمة ، وعلى التغلب ، وربما

حتى نسف هيكلية المنطقة المعنية عن طريق فيض من الخبراء الفنيين الاميركيين الذين يقترحون العلاجات حسب المقاييس الاميركية . وتبرز القرارات الادارية عن التوفيق بين الضغوط المتضاربة حيث تلعب الفلتات الشخصية او قوة الاقناع الشخصية دورا مهما . وتعكس التسوية غالبا الحكمة القائلة « اذا اختلف فريقان فالحق يكون عادة في مكان ما بينهما » . غير ان تطبيق مثل هذه الحقائق المسلم بها يحمل المتنافسين المختلفين على المغالاة في مواقفهم لاغراض المساومة او على بناء متطرفات وهمية حتى يبدو موقفهم معتدلا . وفي كلا الحالين تسود المساومة الداخلية على الجوهر ...

وباختصار فان الفئات المتزعمة تبدي كفاءة عالية في معالجة القضايا الفنية ، ومناقبية اقل في التحكم في عملية تاريخية . وتظهر سياسات بلدان اوروبية اخرى صورا مشابهة للنمط الاميركي . فالبرغماتية الاقل في القارة الاوروبية ترجع الى الدور الاقل الذي تلعبه عالميا .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ـ ٣٤)

□

السياسي المحنك يستفيد من الواقع ، وهدفه الاول هو البقاء . ويشعر بمسؤولية لا عن افضل نتيجة في الحسبان فقط بل وعن اسوئها ايضا . ورايه في الطبيعة البشرية حذر ، وهو يعي الكثير من الآمال الكبيرة التي

باءت بالفشل ، وبكثير من النيات الطيبة التي لم يكن في الامكان تحقيقها ، ومن الانانية والطموح والعنف . ولذا فهو يميل الى بناء سياجات ضد احتمال فشل الفكرة حتى ولو كانت مع الم الافكار وضد احتمال ان تكون ابلغ المواقف الكلامية تخفي وراءها دوافع انانية . ويحاول تجنب اختبارات معينة ، لا لانه قد يعارض في النتائج اذا ما نجحت بل لانه قد يشعر بانه مسؤول عن العواقب اذا فشلت . وهو يرتاب في اولئك الذين يصبغون السياسة الخارجية بالصبغة الشخصية ، لان التاريخ يعلمه ان الهيكليات القائمة على افراد تكون هشة .

والتدرج بالنسبة الى السياسي جوهر الاستقرار ، وهو يمثل عهدا من الانجاز النسبي ، من التغيير التدرجي والبناء البطيء .

وعلى العكس من ذلك فان النبي اقل اهتماما بالافادة من الواقع منه بخلق ذلك الواقع . وما هو ممكن يهمه اقل مما هو « صحيح » . ويعرض رؤياه كتجربة واخلاصه كضمانة . ويؤمن بالحلول الشاملة ، وهو اقل انغماسا بالاسلوبية منه بالغرض . ويؤمن بكمال الانسان . وطريقته ازلية لا تتوقف على الظروف والاحوال . ويعارض في التدرج باعتباره تنازلا غير ضروري للظروف . وهو يغامر بكل شيء لان رؤياه هي اول واقع مهم في نظره . والمحير فعلا ان نظرته الاكثر تفاؤلا للطبيعة البشرية تجعله اقل تسامحا من رجل السياسة . فاذا كان في الامكان معرفة

الحقيقة وتناولها ، فليس غير الخلود او الغباء الذي يمنع الانسان من ادراكها . والنبي يمثل عصر التمجيد ، والفورات الكبرى ، والمنجزات الشاسعة ، وكذلك الكوارث الهائلة .

والمقارنة بين طريقة التصدي السياسية والنبوية للسياسة لا تؤدي دائما الى نتيجة وتكون مخيبة للآمال . ومحك رجل السياسة هو دوام الهيكلية الدولية تحت الضغط . ومحك النبي متاصل في رؤياه . فرجل السياسة يسعى للهبوط بالهام النبي الى اجراءات محددة ، ويحكم على الافكار من خلال فائدتها لا من خلال « صحتها » . اما في نظر النبي فان هذه الطريقة دنسة تقريبا لانها تمثل انتصار الحالة الطارئة على المبادىء الكونية . والتفاوض بالنسبة الى رجل السياسة هو ميكانيكية الاستقرار لانه يفترض مسبقا ان الحفاظ على النظام القائم هو اهم من اي نزاع داخله . والتفاوض في نظرالنبي ليس له الا قيمة رمزية ـ كوسيلة لتحويل الخصم عن معتقده أو لهدم معنوياته ـ فالحقيقة ، من حيث التعريف ، لا تقبل المساومة .

وكلا من هاتين الطريقتين كانت سائدة في حقب مختلفة من التاريخ . فالطريقة السياسية غلبت على السياسة الخارجية الاوروبية بين نهاية الحروب الدينية والثورة الفرنسية ، ثم من جديد بين مؤتمر فيينا واندلاع الحرب العالمية الاولى . وكان نجم الاسلوب النبوي في صعود خلال الفورات العظيمة للصراعات الدينية وخلال فترة

الثورة الفرنسية ، وفي انتفاضات معاصرة في انحاء رئيسية من العالم .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٤٦ ــ ٤٨)

□

المعضلة هي انه لا استقرار بدون توازن ، ولكن الاستقرار كذلك ليس غاية نستطيع بها الرد على معاناة عالمنا . والشعور بالرسالة هو بوضوح تراث من التاريخ الاميركي وتقف اميركا في نظر الاميركيين دائما الى جانب شيء غير عظمتها الذاتية . غير ان تفهمها اوضح لمصالح اميركا ومتطلبات التوازن يمكن ان يعطى صورة واضحة لمثاليتنا ويؤدي الى غايات انسانية ومعتدلة ، ولا سيما بالنسبة الى التغير السياسي والاجتماعي . وهكذا فان مفهومنا للنظام العالمي يجب ان تكون له اغراض اعمق من الاستقرار ، غير ان ضغوطا اكبر ستنشأ على سلوكنا اذا تطرفنا الى هذا المفهوم في ثورة من الحماسة .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٩٤)

□

ان الشرط المسبق لمناقشة وطنية مثمرة هو ان يحترم راسمو السياسة والنقاد آراء بعضهم بعضا واغراض بعضهم بعضا . وعلى مخطط السياسة ان يفهم ان من واجب النقاد ان يشدد على العيوب تحديا للافتراضات وحثا على العمل . وكذلك على الناقد ان يعترف بالتعقيد والغموض

المتاصلين في اختبارات مخطط السياسة . وعلى مخطط السياسة ان يهتم بأفضل ما يمكن تحقيقه ، ولا بأفضل ما يمكن تخيله فقط . وعليه ان يتصرف في ذ ط من نقص المعلومات ، التي ستتوفر في وقت لاحق للمـ ـ . ويعلم — بل يجب ان يعلم — انه مسؤول عن عواقب الكارثة وعن فوائد النجاح . وقد يكون عليه تعديل بعض الاهداف ؛ لا لانها قد تكون غير مرغوبة اذا ما تم الوصول اليها ، بل لان مخاطر الفشل تطغى على المكاسب المحتملة . وعليه غالبا ان يقنع بالمتدرج ، بقدر ما يفضل السريع . وعليه ان يتفاهم مع الآخرين وهذا يعني الى حد ما التفاهم مع نفسه .

ان من هو في الخارج يعرض اخلاقياته بدقة نظراته الثاقبة وسمو افكاره . اما مخطط السياسة فيعرب عن اخلاقياته بتنفيذ سلسلة من النواقص والحلول الجزئية سعيا وراء مثله العليا .

ولا بد من تفهم الاهمية الكبرى لعنصر الزمن . فلا يمكن اختزان الفرص ، فمتى مرت وانقضت فلا سبيل لاعادتها . ان العلاقات الجديدة في فترة انتقالية سائلة — كالفترة الحالية — دقيقة ومكشوفة ، ويجب تغذيتها اذا كان لها ان تترعرع . ولا نستطيع اقتلاع الغرسات بين فترة واخرى لكي نرى ما اذا كانت الجذور ما زالت هناك او ما اذا كان هناك موضع افضل قليلا لها .

(من : خطاب « السلام على الارض » ص ٥٢٧)

افكار ونظريات العصر

ـ ٢ ـ



